



سلطة النقد الفلسطينية



التقرير السنوي 2016



سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي 2016

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
تموز، 2017

© تموز، 2017.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه
المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي
2016: تموز، 2017.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)
فاكس: 2-2415310 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تصميم وإخراج فني:
سلطة النقد الفلسطينية
دائرة العلاقات العامة والاتصال

رؤيتنا

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً كامل الصلاحيات لدولة فلسطين، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، كما تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي.

رسالتنا

تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطوير جهاز مصرفي مستقر وآمن، ونظام مدفوعات وطني فعال وتحقيق الشمول المالي، وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال إبقاء التضخم تحت السيطرة.



مجلس الإدارة

المحافظ
رئيس مجلس الإدارة

معالي السيد عزام الشوا



نائب المحافظ

الدكتور شحادة حسين



عضواً

السيد إبراهيم برهم



عضواً

السيد إياد جودة



عضواً

الدكتور بشير الرئيس



عضواً

الدكتور طالب صريع



عضواً

السيدة سامية طوطح



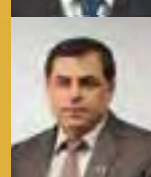
عضواً

الدكتور فراس ملحم



عضواً

السيد فريد غنام





تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها، وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي (أي استقرار الأسعار) والمالي، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

يأتي إصدار هذا التقرير في فترة شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية، دولياً وإقليمياً ومحلياً، كان من نتائجها على الصعيد المحلي تسارع وتيرة النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2016، إلى جانب التراجع الملحوظ في العجز الجاري لمالية الحكومة، وكذلك عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

يتضمن هذا الإصدار أربعة أجزاء رئيسية، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي بما فيه تطورات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم ورقابة المؤسسات الواقعة ضمن مسؤولياتها (المصارف، والصارفة، ومؤسسات الإقراض المتخصصة) الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر.

أمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات وتطورات العام 2016، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، المدعّم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات لدولة فلسطين. كما وأعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وعملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافظ
عزام الشوا

مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني

كما في نهاية عام 2016

سلطة النقد الفلسطينية

المصارف الوافدة

21	بنك القاهرة عمان	1986
31	البنك العربي	1994
35	بنك الأردن	1994
6	البنك العقاري المصري العربي	1994
5	البنك التجاري الأردني	1994
6	البنك الأهلي الأردني	1995
16	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995
4	البنك الأردني الكويتي	1995

المصارف المحلية

67	بنك فلسطين م.ع.م.	1960
17	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
37	بنك القدس	1995
18	البنك الإسلامي العربي	1996
29	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997
18	البنك الوطني	2006
1	مصرف الصفا	2016

مؤسسات الإقراض المتخصصة

6

مؤسسات الصيرفة

شركات
224

أفراد
52

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

شهد الاقتصاد الفلسطيني تسارعاً في معدل نموه خلال العام 2016 وصل إلى 4.1% مقارنة مع 3.4% خلال العام 2015، وذلك على خلفية تسارع وتيرة النمو في قطاع غزة بشكل أساسي، وبدرجة أقل في الضفة الغربية. فقد سجل الاقتصاد الغزي نمواً هو الأعلى في خمسة أعوام بمعدل بلغ 7.7% مقارنة بنمو بلغ 6.1% في العام السابق مدعوماً بالأساس بنمو مستويات الاستثمار. ويأتي هذا النمو كانعكاس طبيعي لعودة النشاط الاقتصادي وعملية إعادة الإعمار بعد توقف جميع الأنشطة والدمار الكبير الذي حلّ بالقطاع إثر الحرب الإسرائيلية صيف العام 2014. أما في الضفة الغربية، فقد بلغ معدل النمو نحو 3.0% مقارنة مع 2.6% في العام السابق، وذلك رغم استمرار الاضطرابات نتيجة تفاقم حالات الغضب الجماهيري ضد الاحتلال الإسرائيلي خاصة بداية العام، إلا أن هذه الظروف في المجمل لم تترك أثراً جسيماً على الأداء الاقتصادي، في ضوء تراجع وتيرتها في الأشهر الأخيرة من العام. عدا عن ذلك، فقد اتصف العام بهدوء نسبي ومستوى نشاط اعتيادي، وانتظمت تحويلات المقاصة وما تبعها من انتظام تحويل رواتب موظفي القطاع العام. وانعكس هذا التسارع في النمو على مستويات نصيب الفرد من الدخل، الذي ارتفع في الضفة الغربية بنحو 0.5%، ليصل إلى 2,278.9 دولار، أما في قطاع غزة فقد ارتفع بنحو 4.2% إلى حوالي 1,037.7 دولار، مشكلاً نحو 45.5% فقط من مستوى الدخل الفردي في الضفة الغربية.

من ناحية أخرى، انكمشت أسعار المستهلك في فلسطين لأول مرة بنحو 0.2%، مقارنة بتضخم سعري بلغ 1.4% في العام 2015، جراء تراجع أسعار النفط والغذاء عالمياً. ومن المعروف أن مستويات التضخم، غالباً ما تختلف في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة تبعاً لاختلاف العوامل السياسية والاقتصادية. لكن خلال العام 2016، بدت اتجاهات الأسعار في المنطقتين أكثر توافقاً، حيث انعكس تراجع الأسعار العالمية على كلتا المنطقتين. وفي النتيجة، تراجع التضخم في كل منهما، وسجلتا انكماشاً سعرياً. إذ تراجع التضخم في الضفة الغربية من 1.3% إلى -0.1%، في حين انخفض في قطاع غزة من 1.8% إلى -0.8%.

في المقابل، لا تزال مستويات البطالة المرتفعة تشكل أحد أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة. فعلى الرغم من تسارع النمو في العام 2016، إلا أن معدلات البطالة في فلسطين شهدت نوعاً من الارتفاع وإن كان بشكل طفيف، لتصل إلى 26.9% من إجمالي القوى العاملة، مقارنة مع 25.9% خلال العام 2015. وجاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية من 17.3% عام 2015 إلى 18.2% عام 2016، وفي قطاع غزة من 41.1% عام 2015 إلى 41.7% عام 2016. ومن ناحية أخرى شهد العام 2016 ارتفاعاً في معدل الأجر الاسمي اليومي للعامل الفلسطيني بنحو 5.2% عما كان عليه في العام 2015، ليصل إلى 109.3 شيكل. وترافق التحسن في الأجور الاسمية مع تراجع في الأسعار خلال العام 2016، مما أدى إلى ارتفاع الأجور الحقيقية في فلسطين بحوالي 5.4%، مع تمييز واضح في هذا الارتفاع على مستوى مناطق العمل، حيث تحسن الأجر الحقيقي في الضفة الغربية بنحو 4.3%، وبشكل طفيف في قطاع غزة بحوالي 0.2%. أما على مستوى العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، فقد ارتفع الأجر الحقيقي بحوالي 9.7%.

على صعيد آخر، شهد العام 2016 تحسناً نسبياً في تحصيل الإيرادات العامة، مقابل تراجع المنح والمساعدات الخارجية، لكن بالمحصلة ارتفعت الإيرادات العامة والمنح بنحو 15.2% مقارنة بالعام 2015، لتبلغ حوالي 16,816.5 مليون شيكل. كما ارتفع الإنفاق العام الفعلي بنحو 5.5%، ليبلغ نحو 14,760.1 مليون شيكل. وفي النتيجة، أدت هذه التطورات إلى انخفاض ملحوظ في العجز الجاري إلى حوالي 412.3 مليون شيكل، مقارنة بعجز بلغت قيمته 2,075.7 مليون شيكل في العام 2015. وبالرغم من تراجع العجز الجاري إلا أن المتأخرات على الحكومة ارتفعت بما نسبته 7.6% لتصل قيمتها التراكمية إلى 11,843.1 مليون شيكل في نهاية العام 2016. أما الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار الأمريكي)، فقد انخفض نهاية العام 2016 بنحو 2.1% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 2,483.8 مليون دولار، أو ما يعادل نحو 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وعلى الصعيد الخارجي، سجل الحساب الجاري في العام 2016 عجزاً مقداره 1,348.0 مليون دولار، بتحسّن نسبته 34.8% عما كان عليه في العام 2015، ليشكل نحو 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 16.3% خلال العام 2015. ويعزى السبب الرئيس لتراجع عجز الحساب الجاري إلى ارتفاع التحويلات الجارية بحوالي 57.9% عما كانت عليه في 2015، كذلك ساهم التراجع الطفيف في عجز

الميزان التجاري في تحسن الحساب الجاري. وفيما يتعلق بالحساب المالي والرأسمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية)، فقد حقق خلال العام 2016 فائضاً مقداره 1,113.9 مليون دولار، بانخفاض نسبته 54.6% عن العام 2015، ليشكل ما نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 19.3% في عام 2015. ويعزى السبب الأساس لهذا الانخفاض إلى التراجع الملحوظ في التحويلات الرأسمالية، التي انخفضت بنسبة 15.5% مقارنة مع العام 2015.

وفي سياق آخر، شهد العام 2016 المزيد من الإنجازات المتحققة على صعيد الجهاز المصرفي الفلسطيني، بالرغم من استمرار الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين في ضوء سياسات وإجراءات الاحتلال وفرض المزيد من القيود والعقبات أمام الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والجهاز المصرفي بشكل خاص. فقد واصلت سلطة النقد مسيرتها نحو المزيد من التطوير في الأنظمة الرقابية وإصدار العديد من التعليمات التنظيمية لمختلف مؤسسات الجهاز المصرفي، كما واصلت توطيد علاقاتها العربية والإقليمية والدولية لتضع لنفسها موطئاً قدم راسخة على الساحة المصرفية الدولية في ضوء ما تميزت به من تطور وإنجاز ملموس على صعيد أنظمة معلومات الائتمان والاشتغال المالي، والبحث العلمي والتقارير المتخصصة في المجال الاقتصادي والمصرفي والمالي. وانعكست محصلة هذه الإجراءات إيجاباً على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، فتحسنت مستويات السيولة، بالتزامن مع ارتفاع الموجودات، ونمو ودائع العملاء، وارتفاع محفظة التسهيلات الائتمانية وتحسن جودتها مع تراجع في نسبة المتعثر، وزادت قدرة هذا الجهاز على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

وفي هذا السياق، تشير البيانات المالية المتاحة في نهاية العام 2016 إلى تسارع وتيرة النمو في إجمالي موجودات (مطلوبات) الجهاز المصرفي إلى 12.7% مقارنة مع 6.6% في نهاية العام 2015، لتصل إلى 14,196.4 مليون دولار، متأثرة بالارتفاع الذي طرأ على المكونات الرئيسية لجانبي الموجودات والمطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف. كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بحوالي 18.0%، لتبلغ حوالي 6,871.9 مليون دولار. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من تفعيل لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. كما وصلت ودائع العملاء إلى 10,604.7 مليون دولار، متزايدة بنسبة 9.8%. كما ارتفعت حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنسبة 14.9%، لتصل إلى 1,682.4 مليون دولار.

من ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد مسيرة بنائها المؤسسي، وتدعيم رأسمالها بهدف زيادة قدرتها للتغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق ملكية سلطة النقد مع نهاية العام 2016 بنسبة 5.8%، لتصل إلى 109.6 مليون دولار، جرّاء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 8.2%، وذلك من خلال تحويل الأرباح التي أسفرت عنها نتائج الأعمال التي قامت بها سلطة النقد إلى حساب رأس المال.

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2012-2016

Main Indicators of Palestinian Economy, 2012-2016

Indicator	2016	2015	2014	2013	2012	المؤشر
Output and Prices	(معدل تغير سنوي، Annual percent change)					الإنتاج والأسعار
Real GDP (2004 market prices)	4.1	3.4	0.2-	2.2	6.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004)
Real Per Capita GDP	1.2	0.4	3.1-	0.8-	3.1	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
Inflation rate, Palestine	0.2-	1.4	1.7	1.7	2.8	معدلات التضخم، فلسطين
West Bank	0.1-	1.3	1.2	3.1	4.1	الضفة الغربية
Gaza Strip	0.8-	1.8	2.9	0.8-	0.5	قطاع غزة
Unemployment Rate	(كنسبة من القوى العاملة) (Percent of labor force)					معدلات البطالة
Palestine	26.9	25.9	26.9	23.4	23.0	فلسطين
West Bank	18.2	17.3	17.7	18.6	19.0	الضفة الغربية
Gaza Strip	41.7	41.1	43.9	32.6	31.0	قطاع غزة
Consumption, Investment and Saving	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) (Percent of real GDP)					الاستهلاك والاستثمار والادخار
Final Consumption	119.7	121.2	118.2	113.9	120.6	الاستهلاك النهائي
Public	26.8	27.8	27.2	26.2	27.2	عام
Private	92.9	93.4	91.0	87.7	93.4	خاص
Gross Fixed Capital Formation	20.4	20.1	19.0	22.0	21.6	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
Public	5.1	4.4	3.6	3.4	3.6	عام
Private	15.3	15.7	15.4	18.6	18.0	خاص
Saving	5.8	0.7	1.9	3.4	0.4	الادخار
Public Finance	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (Percent of nominal GDP)					المالية العامة
Total Net Revenue and External Aid	32.2	29.1	31.6	29.5	28.2	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
Total Revenue (net)	25.9	22.4	21.8	18.5	20.0	الإيرادات العامة (صافي)، منها:
Tax	4.7	4.8	4.7	4.8	4.3	إيرادات ضريبية
Non-tax	4.5	2.0	2.1	2.0	2.1	إيرادات غير ضريبية
Clearance Revenue	17.4	16.1	16.1	13.5	14.0	إيرادات المقاصة
Foreign Aid	5.7	6.3	9.7	10.9	8.3	المنح والمساعدات الخارجية
Total Expenditures	28.9	28.4	28.3	27.4	28.9	إجمالي النفقات العامة
Current Expenditures and Net Lending	27.3	27.0	27.0	26.1	27.0	النفقات الجارية وصافي الإقراض، منها:
Wage Expenditure	14.4	13.9	14.9	14.5	13.8	نفقات الأجور والرواتب
Non-Wage Expenditure	10.6	10.5	9.9	9.8	10.7	نفقات غير الأجور

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	Indicator
صافي الإقراض	2.5	1.7	2.3	2.4	2.0	Net Lending
النفقات التطويرية	1.9	1.3	1.3	1.4	1.6	Development Expenditures
الرصيد الجاري	7.1-	7.5-	5.1-	4.2-	0.8-	Current Balance
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	9.0-	8.8-	6.4-	5.6-	2.4-	Overall Balance (Excl. Foreign Aid)
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	0.7-	2.1	3.3	0.7	3.3	Overall Balance (Inc. Foreign Aid)
الدين العام الحكومي	22.0	19.0	17.4	20.0	18.5	Government Public Debt
القطاع الخارجي	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (Percent of nominal GDP)					External Sector
الصادرات من السلع والخدمات	16.6	16.6	17.1	18.4	18.2	Exports of Goods and Services
الواردات من السلع والخدمات	55.9	54.5	56.7	59.5	56.7	Imports of Goods and Services
صافي الدخل المحول من الخارج	7.6	9.3	11.7	13.5	11.8	Income From Abroad, net
منه: تعويضات العاملين في الخارج	7.3	9.1	11.4	13.1	11.8	Of which: compensation of employees
التحويلات الجارية بدون مقابل	15.5	9.5	11.1	11.2	16.7	Current transfers, net
منها: للقطاع الحكومي	5.7	5.9	4.8	3.8	4.2	Of which: to public sector
الحساب الجاري	16.1-	19.1-	16.9-	16.3-	10.1-	Current Account
القطاع النقدي	(معدل تغير سنوي، Annual percent change)					Monetary Sector
موجودات سلطة النقد	7.8	6.7	0.6-	9.9	10.0	PMA Assets
موجودات المصارف	7.6	11.4	5.6	6.6	12.7	Banks Assets
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	18.3	6.7	9.3	19.0	18.0	Direct Credit Facilities
منها: تسهيلات القطاع الخاص	14.0	11.3	17.7	19.6	24.7	Of which: to the private sector
ودائع العملاء	7.3	10.9	7.6	8.1	9.8	Deposits
منها: ودائع القطاع الخاص	7.5	11.1	6.9	10.4	10.4	Of which: from the private sector
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	6.6-	16.4	5.9	16.5-	11.1	Balances Abroad
حقوق الملكية	6.1	8.2	7.7	0.0	14.9	Ownership Equity
منها: رأس المال المدفوع	2.3	3.7	5.2	1.5-	11.5	Of which: paid-up capital
بنود تذكيرية						Memorandum Items
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2004=100)	7,314.8	7,477.0	7,463.4	7,719.3	8,037.0	Real GDP (USD Million, 2004 = 100)
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	11,279.4	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,397.1	Nominal GDP (USD Million)
مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)	477.6	541.5	511.8	532.7	530.2	Al-Quds Stock Market Index (point)
سعر الصرف الفعلي (الدولار مقابل الشيكل)	3.85	3.61	3.57	3.89	3.81	Actual Exchange rate (USD/NIS)

المحتويات

i	تقديم
iv	الملخص التنفيذي
الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي	
3	الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي
5	الأداء الاقتصادي المحلي
11	الأنشطة الاقتصادية
13	الطلب الكلي
15	الأسعار والتضخم والقوة الشرائية
16	القوى العاملة
17	العمالة والبطالة
18	الإنتاجية
19	معدل الأجر اليومي
20	الإعالة الاقتصادية
20	آفاق الاقتصاد الفلسطيني
الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة	
25	الإيرادات العامة والمنح
26	الإيرادات العامة
28	المنح والمساعدات الخارجية
28	الإنفاق العام
29	الإنفاق الجاري وصافي الإقراض
30	النفقات التطويرية
30	الرصيد المالي
31	المتأخرات
32	الدين العام
34	ملاح موازنة العام 2017
الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي	
37	ميزان المدفوعات
38	الحساب الجاري
43	الحساب الرأسمالي والمالي
44	استدامة الحساب الجاري
45	وضع الاستثمار الدولي
الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني	
49	الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية
49	التطوير الداخلي
49	العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة

50	تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة
54	تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي
56	تحسين النفاذ للخدمات المالية
58	دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
59	تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية
60	إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
61	النشاط المالي لسلطة النقد
63	البحث والتطوير
63	الكادر الوظيفي والتدريب
64	الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني
64	وضع السيولة المحلية
65	أداء الجهاز المصرفي
66	تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)
66	الودائع المصرفية وغير المصرفية
68	حقوق الملكية
69	بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات)
69	تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)
69	محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة
72	التوظيفات الخارجية
72	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
73	المحفظة الاستثمارية
74	بنود أخرى
74	الأرباح والخسائر
75	معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني
75	نظام المدفوعات
75	أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق
76	نشاط غرفة المقاصة
78	الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية
78	مؤسسات الإقراض المتخصصة
79	قطاع الصرافة
79	بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)
81	قطاع التأمين
82	التأجير التمويلي
83	الرهن العقاري
85	الملاحق الإحصائية

الأشكال البيانية

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

3	شكل 1-1: معدلات النمو الحقيقي في مجموعات الدول، 2016-2012
5	شكل 2-1: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2016-2012
11	شكل 3-1: الناتج المحلي والمحتل في فلسطين، 2016-2002
11	شكل 4-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين، 2016-2012
12	شكل 5-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2015 و2016
12	شكل 6-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2016
13	شكل 7-1: علاقة مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2014-2016
13	شكل 8-1: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2016-2012
14	شكل 9-1: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2012
14	شكل 10-1: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2015 و2016
15	شكل 11-1: مستويات التضخم في دول مختارة، 2016-2012
15	شكل 12-1: مستويات التضخم في فلسطين، 2016-2012
16	شكل 13-1: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2015 و2016
17	شكل 14-1: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2016
17	شكل 15-1: معدلات البطالة في فلسطين، 2016-2012
18	شكل 16-1: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2016
18	شكل 17-1: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2016-2012
19	شكل 18-1: إنتاجية العامل حسب النشاط الاقتصادي، 2016
19	شكل 19-1: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2016-2012
20	شكل 20-1: معدل الإعالة الاقتصادية، 2016-2012
21	شكل 21-1: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2017

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

25	شكل 1-2: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2016
26	شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2016-2012
28	شكل 3-2: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2016
29	شكل 4-2: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2016-2012
30	شكل 5-2: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2016
31	شكل 6-2: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2012
31	شكل 7-2: المتأخرات الحكومية (مليون شيكل)، 2016-2012
32	شكل 8-2: الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، 2016-2012
33	شكل 9-2: الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2016-2012
33	شكل 10-2: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2016-2012

الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

37	شكل 1-3: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2016
38	شكل 2-3: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2016-2012
38	شكل 3-3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2012
39	شكل 4-3: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2016
40	شكل 5-3: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2016
41	شكل 6-3: الدخل المحول من الخارج، 2016-2012
41	شكل 7-3: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2016-2012
42	شكل 8-3: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2016-2012
43	شكل 9-3: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2016-2012

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

57	شكل 1-4: فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2012-2016
62	شكل 2-4: هيكل مطلوبات وحقوق الملكية لسلطة النقد الفلسطينية، 2016
62	شكل 3-4: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2016
65	شكل 4-4: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2012-2016
65	شكل 5-4: إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، 2012-2016
66	شكل 6-4: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، 2012-2016
66	شكل 7-4: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2012-2016
67	شكل 8-4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2016
67	شكل 9-4: توزيع وودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2016
67	شكل 10-4: توزيع وودائع العملاء حسب النوع والعملية، 2016
68	شكل 11-4: صافي حقوق ملكية المصارف، 2012-2016
69	شكل 12-4: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2016
69	شكل 13-4: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2012-2016
70	شكل 14-4: توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية، 2016
70	شكل 15-4: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملية، 2016
70	شكل 16-4: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، 2012-2016
71	شكل 17-4: توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية، 2015 و2016
72	شكل 18-4: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2012-2016
73	شكل 19-4: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2015 و2016
74	شكل 20-4: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين، 2012-2016
74	شكل 21-4: هيكل إيرادات المصارف، 2016
75	شكل 22-4: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملية، 2016
77	شكل 23-4: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2012-2016
78	شكل 24-4: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2016
79	شكل 25-4: التوزيع الجغرافي لموجودات قطاع الصرافة، 2016
80	شكل 26-4: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2012-2016
80	شكل 27-4: الحصص القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2016
80	شكل 28-4: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2016
81	شكل 29-4: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2012-2016
81	شكل 30-4: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2016
82	شكل 31-4: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2016
82	شكل 32-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب العدد، 2016

المصادر

6	صندوق 1: الاقتصاد الفلسطيني: رؤية جديدة وسياسات مقترحة
---	--

الجدول

ملاحق الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

87	جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2016-2012
88	جدول (2 - 1): معدلات التضخم العالمية، 2016-2012
89	جدول (3 - 1): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2016-2012
89	جدول (4 - 1): معدلات الفائدة الرسمية، 2016-2012
90	جدول (5 - 1): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2016-2012
91	جدول (6 - 1): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2016-2012
92	جدول (7 - 1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2016-2012
93	جدول (8 - 1): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2016-2012
94	جدول (9 - 1): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2017

ملاحق الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

95	جدول (1 - 2): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2016-2012
96	جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2016-2012
97	جدول (3 - 2): المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2016-2012

ملاحق الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

98	جدول (1 - 3): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2016-2012
99	جدول (2 - 3): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2016-2012

ملاحق الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

100	الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية
100	جدول (1 - 4): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2016-2012
101	جدول (2 - 4): مؤشرات الانتشار والاشتغال المالي في فلسطين، 2016-2012
102	جدول (3 - 4): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2016-2012
103	جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2016-2012
104	جدول (5 - 4): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2016-2012
105	جدول (6 - 4): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2016-2012
106	الجزء الثاني: تطورات المصارف في فلسطين
106	جدول (7 - 4): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2016-2012
107	جدول (8 - 4): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2016-2012
108	جدول (9 - 4): بيان الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في فلسطين، 2016-2012
109	جدول (10 - 4): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2016-2012
110	جدول (11 - 4): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2012
110	جدول (12 - 4): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2012
111	جدول (13 - 4): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2016-2012
111	جدول (14 - 4): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2016-2012
112	جدول (15 - 4): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2016-2012
112	جدول (16 - 4): حركة المقاصة الفلسطينية، 2016-2012
113	الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية
113	جدول (17 - 4): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصصة، 2016-2014
113	جدول (18 - 4): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد الفلسطينية، 2016-2012
114	جدول (19 - 4): أهم البنود المالية لشركات ومحللات الصرافة في فلسطين، 2016-2012
115	جدول (20 - 4): حركة التداول القطاعية في بورصة فلسطين، 2016-2012
116	جدول (21 - 4): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2016-2012

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد الكلي

تسارعت خلال العام 2016 مجموعة من الأحداث على الساحة الدولية التي ألقت بتبعاتها على النشاط الاقتصادي العالمي، بدءاً من الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومروراً بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، وانتهاءً بقرار أوبك خفض الإنتاج. وفي النتيجة، تباطأ الاقتصاد العالمي مرة أخرى، لكن مع توقعات بتسارع أدائه في العام القادم، يحركها الأداء القوي المرتقب للاقتصاد الأمريكي، وأن تحذو الاقتصادات الصاعدة والنامية بنفس الاتجاه، مع استمرار الاقتصاد الصيني في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وإقليمياً، ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رهن الصراعات والاضطرابات السياسية المستمرة منذ أعوام والتي أسفرت بالعموم عن معدلات نمو ضعيفة، ومستوى تضخم وبطالة مرتفعين. وفي الدول المصدرة للنفط تحديداً، استمرت الاقتصادات بتحقيق عجوزات في مالية الحكومات وفي ميزان المدفوعات نتيجة التراجع الكبير الطارئ على أسعار النفط وبقيائها ضمن مستويات متدنية. وعلى العكس من ذلك، استفادت الدول المستوردة للنفط من ذلك الانخفاض، ومن الإصلاحات الهيكلية التي اتبعتها بعض الدول، وأسفرت عن تحسن مستوى الثقة وارتفاع الطلب وبالتالي تعافي نسبي في معدلات النمو.

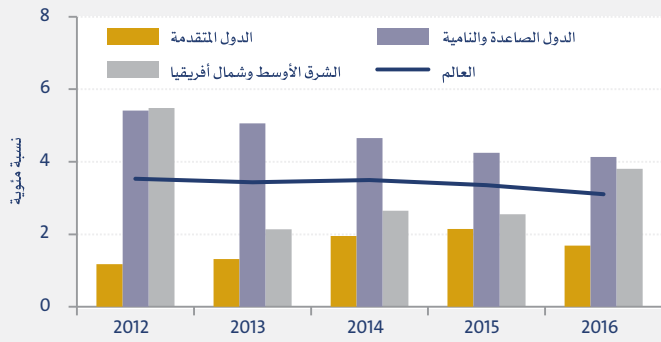
أما محلياً، فلا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تذبذب في أدائه نتيجة للظروف والتحديات السياسية والاقتصادية، حيث استمرت حالة عدم اليقين وتواصل الجمود السياسي مع توقف عملية المفاوضات، مع بقاء الانقسام السياسي بين شطري الوطن للعام العاشر على التوالي. كما شملت التحديات أيضاً، اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المنح والمساعدات الخارجية المستمرة في التضاؤل، ونظام مالي متعدد العملات يتأثر بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات، بالإضافة إلى تأثيره بالأسعار العالمية للسلع الأساسية وخصوصاً النفط والغذاء.

وبالرغم من الظروف التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2016، إلا أنه نجح في تحقيق بعض التسارع في أدائه بفضل تسارع قطاع الإنشاءات في قطاع غزة، ونمو قطاع الصناعة في الضفة الغربية. كما ترافق هذا التحسن مع تراجع طفيف في أسعار المستهلك التي سجلت انكماشاً لأول مرة. من جانب آخر، ارتفعت معدلات البطالة في ظل قصور سوق العمل عن توليد فرص عمل جديدة بالعدد الكافي لاستيعاب المتحقيقين الجدد. غير أن توقعات سلطة النقد تشير في المقابل إلى أن العام 2017 سيشهد بعض التباطؤ في النمو الاقتصادي، لكن مستويات الأسعار ستعاود الارتفاع، وبالتزامن مع انخفاض طفيف في معدلات البطالة.

الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي

واصل الاقتصاد العالمي خلال العام 2016 تعافيه بصورة عسيرة، حيث لا يزال يدور في فلك التباطؤ للعام الثاني على التوالي نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الغالبية العظمى للاقتصادات الرئيسية، التي واجهت خلال العام مجموعة من الأحداث أسفرت بغالبيتها عن حالة من عدم اليقين وتراجع مستوى ثقة المستثمرين. جاء في مقدمة هذه الأحداث تصاعد الجدل حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذي نتج عنه إجراء استفتاء جماهيري صيف العام 2016، أفضى بأغلبية تؤيد هذا الخروج. كما تابع المستثمرون بترقب نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي انتهت بفوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب، الذي تضمن برنامجه الانتخابي مجموعة سياسات أثار القلق على الصعيد العالمي، لا سيما فيما يتعلق بإبطال أو تعديل بعض اتفاقيات التجارة الحرة. وفي الجهة المقابلة، سادت حالة

شكل 1-1: معدلات النمو الحقيقي في مجموعات الدول، 2012-2016



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي انتهت بفوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب، الذي تضمن برنامجه الانتخابي مجموعة سياسات أثار القلق على الصعيد العالمي، لا سيما فيما يتعلق بإبطال أو تعديل بعض اتفاقيات التجارة الحرة. وفي الجهة المقابلة، سادت حالة

من الانتعاش والثقة في أسواق المال العالمية نهاية العام بفضل قرار منظمة أوبك خفض إنتاجها لأول مرة منذ نحو ثماني سنوات دعماً لأسعار النفط المستمرة في التراجع.

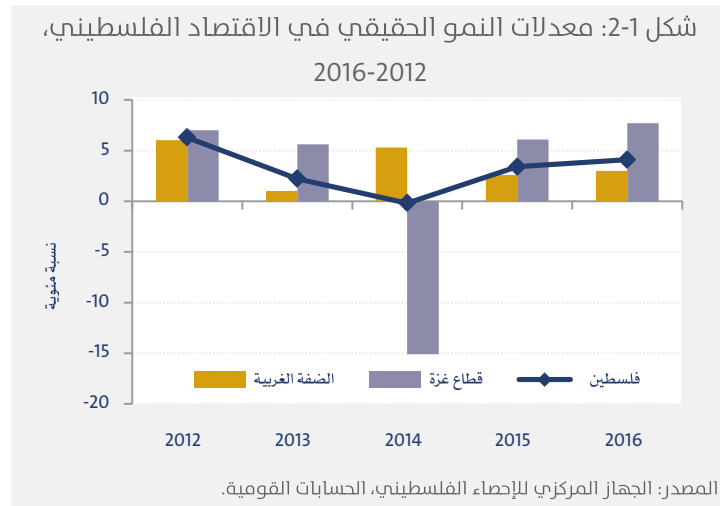
وفي ضوء تلك الأحداث، تراخت معدلات النمو في مجموعتي الدول الرئيسة على حد سواء. فقد تباطأ النمو من 2.1% إلى 1.7% في الدول المتقدمة، ومن 4.2% إلى 4.1% للدول الصاعدة والنامية. في النتيجة، سجل الاقتصاد العالمي نمواً بلغ 3.1% مقارنة بنمو 3.3% في العام السابق. وقد أظهر النصف الأول من العام ركوداً في مستوى الصناعة التحويلية وتراجعاً في نشاط التجارة، وبشكل خاص في الاقتصادات المتقدمة. بيد أن الاقتصاد العالمي نجح في استعادة النشاط التدريجي خلال النصف الثاني من العام بفضل تسارع الطلب وبشكل خاص الاستثمار، وتقدم نشاط الصناعة وحركة التجارة. يُذكر أن عدداً من البنوك المركزية في الاقتصادات الرئيسية عمدت خلال العام إلى تخفيض معدل الفائدة الرسمي تحفيزاً لمعدلات النمو الضعيفة (البنك المركزي الأوروبي، والبنوك المركزية في اليابان، وبريطانيا، والهند). في حين حافظت الصين على ذات معدل الفائدة بعد كثافة تخفيضه في العام 2015، واكتفت بدلاً من ذلك بالاستمرار في السياسات الاقتصادية الأخرى لتحفيز الطلب. على الجانب الآخر، عمد الفيدرالي الأمريكي إلى رفع معدل الفائدة بواقع 25 نقطة، وبعد نحو عام كامل من الرفع الأخير، على إثر الدلالات القوية التي سادت نهاية العام حول متانة وصلابة الاقتصاد، وقدرته على المضي قدماً في التعافي، وفي ظل سياسات مالية توسعية.

وإقليمياً، ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رهن الصراعات والاضطرابات السياسية المستمرة منذ أعوام، والتي أسفرت بالعموم عن معدلات نمو ضعيفة، ومستوى تضخم وبطالة مرتفعين، لكن ذلك لا ينفي الهوة الكبيرة بين اقتصادات المنطقة، وبشكل خاص بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط. وقد بقيت الدول المصدرة للنفط تحت وطأة الانخفاض في أسعار هذه السلعة خلال غالبية أشهر العام، وما نتج عنه من عجوزات في مالية الحكومة وفي ميزان المدفوعات، إلا أن أداءها الاقتصادي في المجمل جاء متفاوتاً بشدة في ضوء غلبة عوامل ومحددات النمو الداخلية. وبالنظر إلى الاقتصادات الكبرى المصدرة للنفط، يتبين تراجع النمو بشكل واسع في السعودية التي تعتبر أكبر اقتصاد عربي من 4.1% إلى 1.4%، وتباطؤه في الإمارات العربية المتحدة من 3.7% إلى 2.7%. في المقابل، نجح الاقتصاد الإيراني في تجاوز الانكماش السابق، وتحقيق معدل نمو عالٍ بلغ نحو 6.5%، تلاه النمو في الجزائر (من 3.8% إلى 4.2%)، والكويت (من 2.1% إلى 2.5%). وينطبق هذا التباين على الدول المستوردة للنفط أيضاً، حيث تراجع النمو في دول مثل المغرب (من 4.5% إلى 1.5%)، مقابل تسارعه في تونس على سبيل المثال (من 1.0% إلى 1.1%). لكن بشكل عام، يمكن القول أن الدول المستوردة للنفط قد استفادت خلال العام من انخفاض في أسعار النفط، ومن الإصلاحات الهيكلية التي اتبعتها بعض الدول، وأسفرت عن تحسن مستوى الثقة وارتفاع الطلب. وفي المحصلة النهائية، ونتيجة للتحسن الواسع في إيران تحديداً، تسارع نمو المنطقة ككل من 2.5% إلى 3.8% في 2016.

أما دول الجوار، فاستمر الاقتصاد الأردني في التباطؤ للعام الثاني على التوالي نتيجة تباطؤ نمو الزراعة والصناعة التحويلية، إلى جانب انكماش واسع في الصناعات الاستخراجية، وانكماش أقل في قطاع السياحة. ويواجه الأردن تحديات لتنفيذ برنامج الإصلاح المالي الذي أبرمه مع صندوق النقد الدولي منتصف 2016، والذي تطلب سياسة مالية تقشفية تضمنت تحرير أسعار السلع الأساسية وفرض ضرائب على بعض السلع لزيادة الإيرادات الحكومية. في النتيجة، تباطأ معدل النمو الاقتصادي في الأردن قليلاً من 2.1% إلى 2.0%. وعلى نفس المنوال، تباطأ نمو الاقتصاد المصري في ظل تواتر الاضطرابات السياسية، وضعف الأنشطة الاقتصادية لا سيما السياحة التي تضررت جراء سلسلة من الحوادث السلبية. يضاف إلى ذلك ضبط الإنفاق الحكومي في ظل برنامج الإصلاح الذي تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي، والذي تم بموجبه أيضاً تحرير سعر صرف الجنيه وانخفاضه بشكل كبير مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مما رفع من تكلفة الاستيراد بشكل كبير. في المحصلة، تباطأ نمو الاقتصاد المصري إلى نحو 4.2% مقارنة بنسبة 4.4% في العام 2015. وعلى العكس من ذلك، حقق الاقتصاد الإسرائيلي معدل نمو قوي فاق التوقعات بفضل قوة الاستهلاك والصادرات، المحركان الأساسيان للنمو في إسرائيل. في النتيجة، تسارع النمو إلى 4.0% مقارنة مع 2.5% في العام السابق.

الأداء الاقتصادي المحلي

نجح الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2016 في تحقيق تسارع في النمو إلى 4.1% مقارنة مع 3.4% في العام السابق، لتبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2004) نحو 8,037.0 مليون دولار¹. إذ واصل الاقتصاد خلال الأرباع الثلاثة الأولى تحقيق معدلات نمو مرتفعة على الأساس السنوي. وكان من الممكن أن تتجاوز نسبة النمو تلك المتحققة بشكل كبير لولا تباطؤ النمو خلال الربع الأخير من العام نتيجة ضعف الاستهلاك المحلي وتراجع الاستثمار. وبشكل عام، يأتي ارتفاع النمو في فلسطين نتيجة التسارع في قطاع غزة بشكل أساسي، وبدرجة أقل في الضفة الغربية.



فقد سجّل الاقتصاد الغزّي نمواً هو الأعلى في نحو خمسة أعوام بمعدّل بلغ 7.7% مقارنة مع 6.1% في العام السابق مدعوماً بالأساس بنمو مستويات الاستثمار. ويأتي هذا النمو كانعكاس طبيعي لعودة النشاط الاقتصادي وعملية إعادة الإعمار بعد توقف جميع الأنشطة والدمار الكبير الذي حلّ بالقطاع إثر الحرب الإسرائيلية صيف العام 2014. وعليه، فإن نسب النمو المرتفعة في العامين الماضيين لا تعكس تحسناً فعلياً في الاقتصاد، بقدر ما تعكس عودة الحياة الاقتصادية إلى مسارها الطبيعي تدريجياً. وليس أدل على ذلك من كون الناتج المحلي الحقيقي خلال 2016 لا يزال دون المستوى المتحقق في 2013 (ما قبل الحرب) بنحو 3.0% في ظل بطء عملية

إعادة الإعمار نتيجة لعدم إيفاء الدول المانحة بكامل التزاماتها، ومواصلة القيود المفروضة على استيراد المواد الخام، إلى جانب ظروف الحصار والإغلاق. وفي النتيجة، فإن الاقتصاد الغزي وبعد أكثر من عامين من الحرب، لا يزال غير قادر حتى على العودة إلى مستويات ما قبل ذلك، ناهيك عن النمو اللازم لردء فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وزيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل.

أما في الضفة الغربية، فقد شهدت استمراراً للاضطرابات نتيجة تفاقم حالات الغضب الجماهيري ضد الاحتلال الإسرائيلي خاصة بداية العام، إلا أن هذه الظروف في المجمل لم تترك أثراً جسيماً على الأداء الاقتصادي، في ضوء تراجع وتيرتها في الأشهر الأخيرة من العام. عدا عن ذلك، فقد اتصف العام بهدوء نسبي ومستوى نشاط اعتيادي، وانتظمت تحويلات المقاصة وما تبعها من انتظام تحويل رواتب موظفي القطاع العام، كما تراجعت حدة الانخفاض في أموال المانحين، وإن كان تراجعها محدوداً جداً (بحوالي 31 مليون دولار). في النتيجة، نجح الاقتصاد في تحقيق شيء من التسارع، فارتفع معدّل النمو من 2.6% إلى نحو 3.0%، واستقر الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى 6,084.9 مليون دولار.

وبشكل عام، تبدو الظروف السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية أكثر استقراراً منها في قطاع غزة، إلا أن ذلك لا ينفي أن الصدمات التي يتعرض لها اقتصاد الضفة بين حين وآخر تُحدّث كثيراً من إمكانيّة تقدّمه وتطوّره، مثال ذلك تباطؤ النمو في الضفة في العام 2015 نتيجة مجموعة العوامل التي جاء في مقدمتها تجميد أموال المقاصة لأكثر من مرة، والهبة الجماهيرية التي شهدتها مناطق الضفة الغربية أواخر العام. وبالمجمل، تعرّض كل من شقي الوطن لمجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية منذ العام 2000 (استمرار الاحتلال، وتفاقم الاستيطان، وانسداد أفق الحل السياسي، وتراجع الدعم المقدم من الدول المانحة، وعدم الانتظام في نشاط إعادة إعمار قطاع غزة الممول من قبل الدول المانحة، الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية-دول الربيع العربي، بالإضافة إلى الانقسام الداخلي)، والتي تسببت في عدم الانتظام والتذبذب الواضح في العديد من المؤشرات الكلية الرئيسة. وعلى سبيل المثال،

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير، 2016.

نجم عن هذه الصدمات قصور حجم الناتج المحلي الحقيقي لكل من شقّي الوطن، ولكن بدرجات متفاوتة تبعاً لتفاوت تلك الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية. وخلال الأعوام الستة عشر الماضية (منذ انتفاضة الأقصى حتى الآن)، ظلّ اقتصاد الضفة الغربية عاجزاً عن مضاعفة قيمة الناتج المحلي، الذي نما بنحو 86% فقط عن مستواه ما قبل ذلك (العام 1999). وتبدو الصورة أكثر قسوة في قطاع غزة، حيث لم يتجاوز النمو في ناتجه الحقيقي عبر هذه السنوات نسبة 33%.

صندوق 1: الاقتصاد الفلسطيني: رؤية جديدة وسياسات مقترحة

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤتمره الاقتصادي السنوي في أيلول 2016، والذي هدف إلى تقديم تصورٍ جاد لكيفية مواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد المحلي، وطرق العلاج الممكنة، والسياسات المقترحة في هذا الشأن. وفي صدد الإعداد لهذا المؤتمر، قدم معهد ماس عدة أوراقٍ تحضيرية نُوقشت في عددٍ من ورش العمل، ومجموعاتٍ بؤرية، وأخيراً في فعاليات المؤتمر. وترمي الجهود المبذولة في هذا المؤتمر إلى تناول عدة محاور للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

فيما يلي أهم السياسات والخطوات العملية المقترحة لتخفيف هيمنة الاحتلال ورفع القدرة الإنتاجية وتنافسية المنتج الفلسطيني وتحسين الظروف المعيشية للمواطن الفلسطيني، وهي تسرد هنا في شقّين: الأول معني بالظروف السياسية والاقتصادية والجغرافية القائمة والسياسات المقترحة لتخطي بعض من العقبات أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والثاني معني بالجهود المطلوبة من الأطراف ذات العلاقة، وأهمها الحكومة الفلسطينية، لتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وتشجيع العمل التجاري.

الشق الأول: التغلب على المحددات السياسية والجغرافية والاقتصادية

قد يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التطرق إلى الجهود الفلسطينية فيما يتعلق بتشجيع النمو الاقتصادي والدفع قدماً بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون ذكر المحددات السياسية المقيّدة لهذه الجهود، وأهمها سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الاقتصادية، والمساحات الجغرافية، والحدود ونقاط العبور، والاتفاقيات الاقتصادية المقيّدة للفلسطينيين، وذلك دون التزام إسرائيل جدياً أو استعداد لتعديل الاتفاقيات بما ينصف الجانب الفلسطيني. وفي معرض هذا النقاش، يأتي الحديث عن ضرورة استغلال الهوامش المتاحة من بروتوكول باريس، والضغط باتجاه علاقة اقتصادية وتجارية أكثر عدالة في مقدمة اهتمام المشاركين في المؤتمر، لا سيما فيما يتعلق بالتبادل التجاري والتحصيل الجمركي (المقاصة) اللذين يبقيان تحت سيطرة إسرائيلية شبه كاملة.

كما تتطرق السياسات المقترحة إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية ناجمة بالأساس عن الظرف السياسي وتشتت الفضاء الجغرافي، أو تشكل انعكاساً غير مباشرٍ له كارتفاع معدلات البطالة والفقر وانخفاض مستويات الإنتاج في قطاعات معينة، وأخرى تعكس ضعف الجهود الفلسطينية في عدة مجالات، كالاستثمار في رأس المال البشري، ورفع الإنتاجية الفلسطينية. وفيما يلي تلخيص لأهم السياسات المقترحة والخطوات العملية في هذا الشأن:

• على صعيد ضيق وتشتت الفضاء الجغرافي

- زيادة مساحة الأراضي المسجلة والقابلة للتطوير الاستثماري ضمن نطاق صلاحيات السلطة الفلسطينية.
- فتح الطرق والاستثمار في البنية التحتية خارج مراكز المدن، لا سيما في الأراضي الزراعية، والطرق الواصلة بين المدن ومحيطها.
- الاستثمار ضمن المساحات القانونية والسياسية المتاحة في حماية أملاك الغائبين وحماية أراضي "ج" من المصادرة والتسريب.

• على صعيد الفقر والفئات المهمشة:

- اعتماد سياسات اقتصادية تفضيلية للمناطق المهمشة تعزز الروابط بينها وبين المناطق الأخرى وتشجع الاستثمار فيها، لا سيما القدس، ومناطق ج، وقطاع غزة. ويقترح المؤتمر عدة أوجه لهذا التفضيل، فقد يكون ضريبياً (إعفاءات)، أو إجرائياً (تسهيل المعاملات)، أو تمويلياً (قروض تفضيلية)، أو استثمارياً (الاستثمار في البنية التحتية أينما أمكن).
- دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الفردية والتي تساعد على خروج العديدين من دائرة الفقر وتدعم صمود المواطنين في المناطق المهمشة.
- الاستثمار في التعليم كوسيلة لرفع مستوى الدخل والخروج من دائرة الفقر والحد من الفروق الطبقية اقتصادياً
- رفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية المعنية بالفقراء والمهمشين
- تطبيق الحد الأدنى للأجور بشكلٍ واسع وفعلي وحماية حقوق العاملين
- تنظيم قطاع الأعمال غير الرسمي لتوفير حماية أفضل للعاملين.

• على صعيد البطالة ورأس المال البشري:

- الاستثمار في التعليم الموجه (بما يلي احتياجات سوق العمل)
- تنويع التعليم والاستثمار في تخصصات جديدة
- الاستثمار في التدريب المهني
- تدريب وتطوير قدرات الخريجين بما يناسب سوق العمل
- تفعيل دور القطاع الخاص في مجال تحديد الاحتياجات والتأهيل العلمي والمهني.
- على صعيد رفع الإنتاجية والطلب المحلي:
- الاستثمار في رأس المال البشري كما سبق.
- الاعتماد على التصنيع المحلي وتشجيعه عبر عدة طرق تشمل: الاستثمار في تطوير القدرات الإنتاجية، فرض جمارك على السلع المستوردة ذات البديل المحلي، تخفيض ضريبي لمستخدمي السلع الوسيطة المنتجة محلياً في عملية الإنتاج.

الشق الثاني: الجهود الفلسطينية المطلوبة لخلق بيئة استثمارية جاذبة

• القضاء وسيادة القانون:

يشكل تأهيل البيئة القانونية الخاصة بالأعمال التجارية أحد أهم أركان النهوض الاقتصادي، وذلك لكونها تكفل حقاً أساسياً لأطراف التبادل التجاري، ألا وهو حق التقاضي، ولكونها إحدى أهم المحددات لاتخاذ القرار الاستثماري. وعليه، يأتي إنشاء المحاكم التخصصية في الأمور ذات الطابع التجاري في مقدمة السياسات المقترحة في هذا المجال. يضاف إليها ضرورة إعادة النظر في إجراءات العمل القضائي بما يسرع من عملية حل النزاعات القانونية، ويحل من المشاكل القانونية والإدارية فيما يتعلق بتسلسل التنقل بين المحاكم بدرجاتها المختلفة.

كما تشمل الخطوات المقترحة التوجه نحو لامركزية التقاضي، مما يسمح للأطراف المتنازعة حل النزاعات القانونية كل في منطقته. إضافةً إلى الحاجة الماسة لتأهيل الكادر القضائي فيما يخص النزاعات التجارية والتطويرات المقترحة في الجهاز القضائي.

• التشريعات والقوانين

- إلى جانب تأهيل الجهاز القضائي، تبرز أهمية تحديث وتطوير البيئة التشريعية بما يتواءم مع احتياجات البيئة الاستثمارية، والتطورات الاقتصادية، وبما يسد من الثغرات القانونية القائمة حالياً، والتي تحد من قدرة الجهاز القضائي على حل النزاعات التجارية.
- وضع قانون ناظم لعمليات الإفلاس ينص على خطوات وإجراءات واضحة ويحسم تراتبية الحقوق بين الدائنين وأصحاب رأس المال وينظم أعمال تسهيل الأملاك.
- تحديث قانون المالكين والمستأجرين بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلي ويضمن حقوق جميع الأطراف
- إعادة النظر في قوانين الضريبة وتحديث قانون تشجيع الاستثمار بما يضمن تحفيز حقيقي للمستثمرين في القطاعات الاقتصادية المنافسة.
- وضع قانون لتنظيم سوق الاتصالات والطاقة نظراً لأهمية هذين القطاعين في العمل التجاري والقرارات الاستثمارية.
- دراسة إصدار قانون المدن الجديدة لتنظيم أي مشاريع قادمة وتجنب العوائق أو الثغرات سابقة.

• تأهيل القطاع الحكومي

- تتوافق الاقتراحات السابقة مع تركيز على ضرورة إصلاحات وتحديثات في الجهاز الحكومي المنفذ للتشريعات ونقطة البدء الأساسية في المعاملات التجارية. وتمحورت اقتراحات المؤتمر في هذا الصدد حول ضرورة الاستثمار في تأهيل الكادر الحكومي وضرورة رفع كفاءة موظفي القطاع العام، سواء في مجال الجباية الضريبية، أو التخليص الجمركي، أو تولي المعاملات التجارية. كما تطرقت الأوراق وجلسات الحوار إلى عدة خطوات من شأنها تشجيع الاستثمار ودعم العمل التجاري، وأهمها:
- مركزة تسجيل المعاملات التجارية لتسريع المعاملات، وتنظيمها، وضمان كفاءة العمل.
 - الربط الرقمي بين الدوائر ذات العلاقة بتسهيل العمل التجاري بما يواكب تطورات العصر ويسرع وتيرة العمل التجاري
 - إعادة تأهيل النظام الضريبي بشكل يحسن من الجباية على أعمال التجارة ويسرع من دفع الرديات الضريبية
 - تعيين ملحقين تجاريين في السفارات والممثلات الفلسطينية بهدف تشجيع المستثمرين الأجانب وتسهيل أعمال المستثمرين الفلسطينيين في الخارج.
 - توفير اهتمام أكبر في مشاريع البنية التحتية ورفع حصة الإنفاق الاستثماري من مجمل الإنفاق العام.
 - الاستثمار في رفع ثقة المواطنين والمستثمرين في كفاءة وشفافية القطاع الحكومي عبر تطبيق معايير الحوكمة والمساءلة الحكومية والرقابة الكفؤة على أعمال القطاع العام وتنظيم الامتيازات الحكومية.

• توطيد العلاقة مع القطاع الخاص

لطالما شكل القطاع الخاص في العديد من الدول رافداً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية على صعيد الخبرات والتمويل والكادر المؤهل. ولأهمية الحجم والدور الذي يلعبه هذا القطاع في الساحة الفلسطينية، تبدو جلية أهمية الاستثمار في شراكة جدية بين الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص على عدة أصعدة. إذ يمكن الاستفادة من خبرات هذا القطاع في تنفيذ المشاريع الحكومية، أو توكيله بمهمة القيام بالعديد منها كفرصة استثمارية ضمن قواعد ناظمة تضمن حق المستثمر في الربح دون المساس بالحق العام ووصول المواطنين إلى الخدمات العامة. كما يسهم إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات الاقتصادية في رسم مستقبل اقتصادي أفضل وأكثر متانة. فيما يجب أيضاً الاستثمار في علاقة أكثر شفافية وتبادلية وتوعية القطاع الخاص حول الفرص الاستثمارية المتاحة ومجالات الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية.

• حماية المستهلك

تحقق جهود حماية المستهلك هدفين أساسيين لدعم النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في فلسطين. فهي من جهة تحمي المواطن الفلسطيني من السلع المضرة والتالفة وتحفظ الصحة والمصلحة العامة. ومن جهة أخرى ترفع هذه الجهود الحمائية من ثقة المستهلك الفلسطيني في المنتج المحلي المناسب مع معايير الجودة المطلوبة، وتشجع المنتج الفلسطيني على تطوير منتجاته بهدف تسويقها بشكل أفضل. وعليه، تركزت مقترحات المؤتمر على أهمية تطوير وتفعيل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، والتطبيق الفعلي للمواصفات والمقاييس على جميع السلع في السوق المحلي. إضافةً إلى تشجيع المنتجين الفلسطينيين على تطبيق نظام الأيزو بشكل يزيد الثقة في ثبات جودة المنتج المحلي.

• قطاع الزراعة

السياسات المقترحة لتطوير قطاع الزراعة شملت عدة جوانب أهمها:

- تطوير الأنظمة والتعليمات بشأن إدارة سوق الجملة وتسجيل الصفقات والعمل على منع الاحتكار.
- تطوير البنية التحتية للتسويق الزراعي وبناء مخازن لحفظ المنتج الزراعي للحفاظ على استقرار الأسعار في السوق المحلي.
- بناء صوامع لحفظ الحبوب المستوردة بشكل صحي، وتحت الرقابة، والمساعدة في التصنيف والتعبئة والتغليف.
- الرقابة على جودة وأسعار السلع الزراعية المستوردة، خاصة الإسرائيلية منها.
- تحفيز الاستثمار في مجال الزراعة عبر الإعفاءات الضريبية للمنتجين ومستلحي الأراضي.
- تنظيم وتطوير برنامج وزارة الزراعة الخاص بشهادات المنشأ لأغراض التصدير وتسويق المنتجات الفلسطينية عالمياً.
- تشجيع تنظيم المنتجين الصغار في تعاونيات لتحسين القدرة التسويقية والولوج للأسواق.
- فحص دوري للمنتجات الزراعية وصلاحياتها، وفحص الأسمدة والأدوية الزراعية.
- إنشاء مراكز للأبحاث الزراعية والتدريب الزراعي المواكب للتقنيات الزراعية الحديثة.
- تجديد وتفعيل مجلس الزيتون.
- الاستثمار في مزارع الأسماك في غزة.
- إعفاء الأراضي المزروعة من ضريبة الأملاك.
- زيادة كميات المياه المعالجة لأغراض الري.
- توفير الموارد اللازمة لرفد مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق التأمين ضد المخاطر الطبيعية.
- تشجيع استصلاح الأراضي والاستثمار الحكومي في هذا الشأن.

• الصناعة

السياسات المقترحة لتطوير قطاع الصناعة تمثلت فيما يلي:

- تقديم أسعار تشجيعية للماء والكهرباء المستخدم في المنشآت الصناعية.
- تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات في استيراد الآلات والمعدات الصناعية.
- تقديم إعفاءات ضريبية للصناعات الناشئة.
- إقرار قانون الصناعة.
- إقرار قانون اتحاد الصناعات الفلسطينية.
- تكثيف عمليات تطوير المناطق الصناعية الخضراء.
- إعمال قانون المدن الصناعية.
- تطوير نظام النافذة الاستثمارية الموحدة للتراخيص لتسهيل وتسريع أعمال الترخيص.
- إنشاء صندوق لتطوير الصناعة.
- تشجيع البحث التكنولوجي في المجال الصناعي.

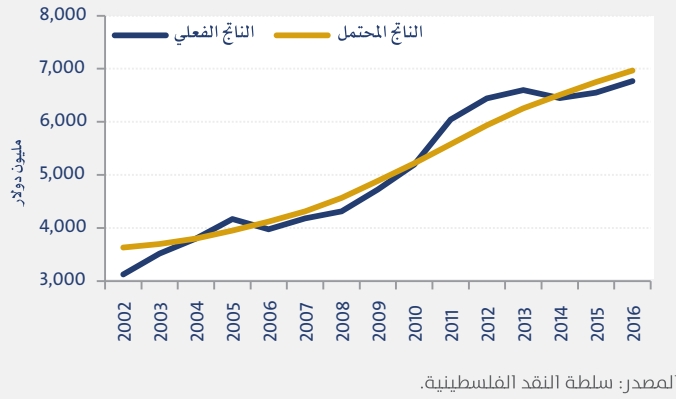
التصدير والتنافسية

- العمل الحكومي على توسيع النفاذ إلى الأسواق واستغلال هوامش اتفاق باريس.
- تشجيع المنتجين الفلسطينيين على استخدام شيفرة التعريف (نظام الباركود).
- تشجيع المنتجين الفلسطينيين على استعمال الملصق الفلسطيني.
- تقديم حوافز للمنتجات الزراعية والصناعية الجديدة المتجهة للتصدير.
- تقديم تسهيلات ضريبية للمصدرين.
- تقديم تسهيلات لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة.
- فرض جمارك على السلع النهائية ذات المنافس المحلي.
- محاربة إغراق السوق بمنتجات أجنبية، لا سيما ذات البديل المحلي.

دعم المشاريع الصغيرة

- توفير تعليم مهني مجاني وتدريب عملي من خلال إنشاء معهد مهني لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة.
- إنشاء هيئة تقدم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة والتي تحتاج إلى متطلبات كبيرة خارج القدرة التمويلية لأصحاب المشاريع.

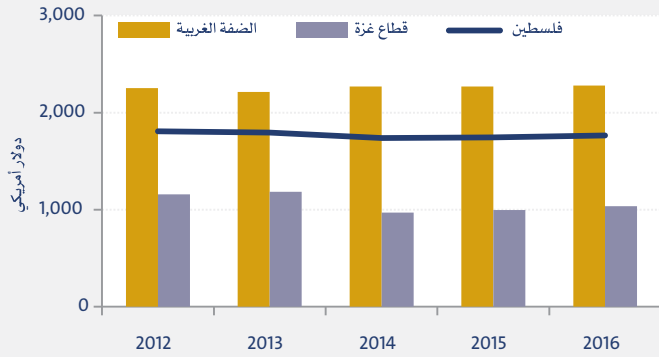
شكل 3-1: الناتج الفعلي والمحمّل في فلسطين، 2016-2002



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الثالث على التوالي، مما يعني أن ما تحقق من إنتاج فعلي خلال الأعوام 2016-2014 كان أقل مما يمكن للاقتصاد أن يحققه نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير المستقرة التي مرّ بها الاقتصاد خلال هذه الأعوام، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة. كما يعكس هذا التحليل أيضاً تزايد واضح في حجم هذه الفجوة، ففي حين بلغت نحو 63 مليون دولار في العام 2014، ارتفعت إلى 200 مليون في 2015، وصولاً إلى 202 مليون في 2016.

شكل 4-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين، 2016-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

ذكره أن نصيب الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة شكل نحو 45.5% فقط من مثيله في الضفة الغربية خلال العام 2016، علماً بأنه كان يشكّل نحو 79% في المتوسط خلال السنوات (1994-2000). وفي المجمل، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نحو 1,765.9 دولار، مرتفعاً بنحو 1.2% عن العام السابق.

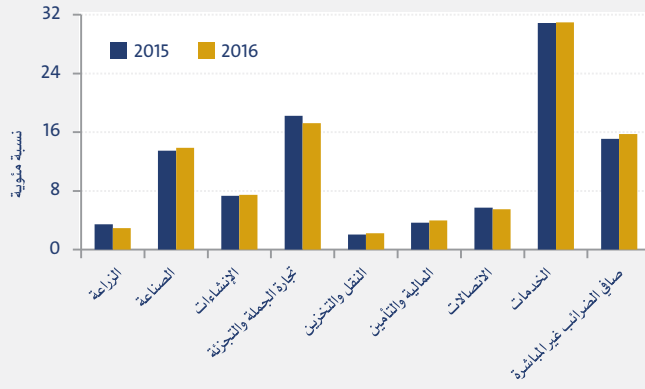
الأنشطة الاقتصادية

يغلب على الاقتصاد الفلسطيني طابع الإنتاج الخدمي، حيث تستحوذ الأنشطة الخدمية على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة المضافة التي تولّدها مختلف الأنشطة الاقتصادية. وخلال العام 2016، لم تحدث أية تغييرات جذرية على هذا التوزيع، واحتفظت الأنشطة الخدمية بنحو 59.9% من مجموع القيمة المضافة. يأتي في مقدمتها قطاع الخدمات³ مع نسبة مساهمة تبلغ 31.0%، يليه قطاع التجارة الذي ساهم بحوالي 17.2% من إجمالي القيمة المضافة. أما باقي الأنشطة الخدمية؛ النقل والتخزين، والمالية والتأمين،

[2] يمثل كمية السلع والخدمات التي يمكن للاقتصاد إنتاجها في ظل توافر ظروف التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية، ويطلق على الفرق بين الناتج الحقيقي والناتج المحتمل اسم فجوة الإنتاج، ويمكن تقديرها باستخدام منهجية دالة الإنتاج.

[3] يشمل كلاً من: خدمات الإقامة والطعام، الأنشطة العقارية، الأنشطة المهنية والتقنية، والخدمات الإدارية، والتعليم والصحة، والإدارة العامة والدفاع، وغيرها.

شكل 1-5: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2015 و 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

ويُضاف إلى القيمة المضافة المتولدة من الأنشطة الخدمية وأنشطة الإنتاج السلعي، صافي الضرائب غير المباشرة، وهي الأساس الجمارك والضرائب المفروضة على الواردات والتي ارتفعت قيمتها خلال العام 2016، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي من 15.1% إلى 15.8%.

وعلى مستوى مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو⁴، فغالباً ما كانت مساهمة أنشطة الإنتاج السلعي في فلسطين محدودة، وتنخفض كثيراً عن مساهمة الأنشطة الخدمية، علاوة على أنها تسهم أحياناً في تثبيط معدل النمو كما هو الحال في العامين 2014 و 2015. أما خلال العام 2016، فقد نجحت أنشطة الإنتاج السلعي بالمساهمة إيجابياً في معدل النمو البالغ 4.1%، بفضل مساهمة قطاعي الصناعة والإنشاءات بنحو 0.9 و 0.4 نقطة مئوية، على الترتيب. أما قطاع الزراعة، فلا زالت مساهمته في معدل النمو سلبية كما هو الحال منذ نحو 5 سنوات في ضوء التراجع الواضح في أهميته النسبية جرّاء مجموعة المعوقات التي تواجه هذه القطاع، سواء كانت معوقات محلية ذاتية مثل هجر القطاع الزراعي لصالح أنشطة اقتصادية أخرى إذ تعتبر الأجور في القطاع الزراعي هي الأدنى مقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، أو معوقات خارجية بفعل الاحتلال كمصادرة الأراضي الزراعية أو صعوبة الوصول إليها خلف الجدار العازل. في النتيجة، بلغت مساهمة الزراعة في معدل النمو المتحقق نحو -0.4 نقطة مئوية.

شكل 1-6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية.

والاتصالات، فبلغت مساهمة كل منها على الترتيب، 2.2%، و 4.0%، و 5.5%. وباستثناء تراجع مساهمة قطاع التجارة بحوالي 1.0 نقطة مئوية، فإن مساهمة بقية الأنشطة الخدمية بقيت ثابتة نسبياً، وتحركت ارتفاعاً أو انخفاضاً بواقع 0.1-0.2 نقطة مئوية.

في المقابل، أسهمت أنشطة الإنتاج السلعي بنحو 24.3% من إجمالي الناتج المحلي، محافظة على ذات النسبة للعام الثاني على التوالي. يأتي في مقدمة هذه الأنشطة قطاع الصناعة، الذي شهد بعض الارتفاع في مساهمته خلال العام 2016 من 13.5% إلى 13.9%، على حساب تراجع مساهمة قطاع الزراعة من 3.5% إلى 2.9%، وبقاء مساهمة الإنشاءات ثابتة نسبياً عند نحو 7.5%.

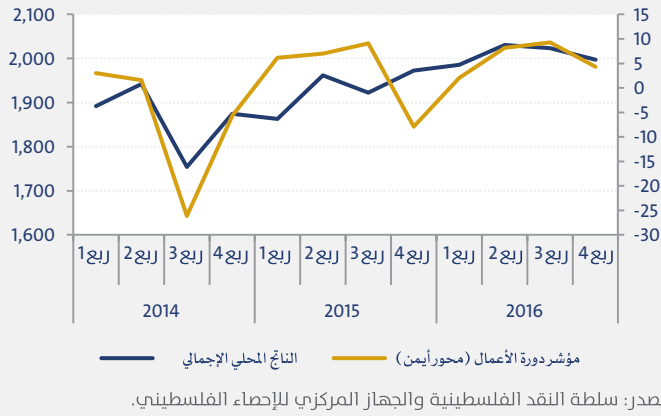
ويُضاف إلى القيمة المضافة المتولدة من الأنشطة الخدمية وأنشطة الإنتاج السلعي، صافي الضرائب غير المباشرة، وهي الأساس الجمارك والضرائب المفروضة على الواردات والتي ارتفعت قيمتها خلال العام 2016، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي من 15.1% إلى 15.8%.

وعلى مستوى مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو⁴، فغالباً ما كانت مساهمة أنشطة الإنتاج السلعي في فلسطين محدودة، وتنخفض كثيراً عن مساهمة الأنشطة الخدمية، علاوة على أنها تسهم أحياناً في تثبيط معدل النمو كما هو الحال في العامين 2014 و 2015. أما خلال العام 2016، فقد نجحت أنشطة الإنتاج السلعي بالمساهمة إيجابياً في معدل النمو البالغ 4.1%، بفضل مساهمة قطاعي الصناعة والإنشاءات بنحو 0.9 و 0.4 نقطة مئوية، على الترتيب. أما قطاع الزراعة، فلا زالت مساهمته في معدل النمو سلبية كما هو الحال منذ نحو 5 سنوات في ضوء التراجع الواضح في أهميته النسبية جرّاء مجموعة المعوقات التي تواجه هذه القطاع، سواء كانت معوقات محلية ذاتية مثل هجر القطاع الزراعي لصالح أنشطة اقتصادية أخرى إذ تعتبر الأجور في القطاع الزراعي هي الأدنى مقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، أو معوقات خارجية بفعل الاحتلال كمصادرة الأراضي الزراعية أو صعوبة الوصول إليها خلف الجدار العازل. في النتيجة، بلغت مساهمة الزراعة في معدل النمو المتحقق نحو -0.4 نقطة مئوية.

من جانبها، أسهمت جميع الأنشطة الخدمية (باستثناء التجارة) إيجابياً في معدل النمو، يقودها في ذلك قطاع الخدمات وبنسبة مساهمة بلغت 1.4 نقطة مئوية، تلتها مساهمة قطاع المالية والتأمين بنحو 0.5 نقطة مئوية، وقطاع النقل والتخزين بنحو 0.3 نقطة مئوية. في حين لا تزال مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محدودة جداً (0.02 نقطة مئوية) في ضوء حداثة هذا القطاع نسبياً. أما قطاع التجارة، فلم ينجح في دفع معدل النمو خلال العام 2016، وأسهم في تثبيطه بنحو 0.3 نقطة مئوية. من جهة أخرى، أسهم صافي الضرائب غير المباشرة في رفع نسبة النمو بحوالي 1.3 نقطة مئوية.

[4] مساهمة النشاط في معدل النمو = نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام السابق.

شكل 1-7: علاقة مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2014-2016

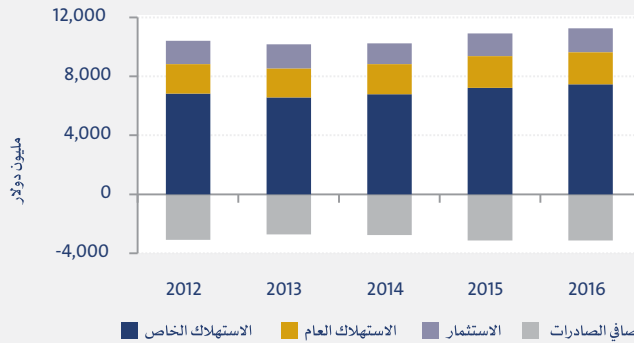


يُذكر أن سلطة النقد الفلسطينية تنشر بشكل شهري «مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال»، وهو مؤشر يعنى برصد تذبذبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال مراقبة أداء النشاط الصناعي، وتوفير بيانات آنية عن الأداء الاقتصادي الحالي. وعند مقارنة قيم هذا المؤشر مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال ذات الفترة يتبين أن اتجاه حركة المؤشر ينسجم في المجمل مع تطورات الناتج، خاصة في الفترات التي تعرّض لها الاقتصاد الفلسطيني لصدمات سلبية قوية، مثل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (الربع الثالث 2014).

الطلب الكلي

شهد الطلب الكلي الحقيقي خلال العام 2016 نمواً في غالبية مكوناته. وجاء في مقدمة ذلك تحسّن مستوى الاستهلاك الخاص بنحو 3.6% عما كان عليه في العام السابق، مستفيداً على الأغلب من الانخفاض الطفيف في تكلفة الواردات جزاء انخفاض أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، في حين كان النمو في مستوى الاستهلاك العام محدوداً ولم يتجاوز 0.1% فقط. كما شهدت مستويات الاستثمار تحسّناً ملموساً ونمت بنحو 5.7%. من جانبها، نمت كل من الصادرات والواردات، إلا أن نمو الصادرات (5.5%) بوتيرة أعلى من نمو الواردات (1.8%)، كبح جماح التوسع في العجز التجاري الذي بقي ثابتاً تقريباً عند ذات المستوى السابق البالغ 3,127.0 مليون دولار.

شكل 1-8: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2012-2016



غير أن هذه التطورات تخفي الكثير من التباين على مستوى شقّي الوطن. ففي الضفة الغربية، شكل التحسن الذي طرأ على كل من الاستهلاك الخاص والصادرات المحرك الأساسي للنمو، حيث ارتفع الاستهلاك الخاص بنحو 3.7%، والصادرات بحوالي 6.2%. وساهم نمو الصادرات بهذه الوتيرة في التخفيف قليلاً من العجز التجاري بالرغم من زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة بنحو 1.7%، حيث تراجع العجز التجاري قليلاً بنحو 0.8%، ليبلغ نحو 2,501.5 مليون دولار. وفي مقابل ذلك، تراجع كل من الاستهلاك العام والاستثمار، حيث انخفض الاستهلاك العام بنحو 0.9%، في حين كان التراجع في الاستثمار واضحاً ونسبة بلغت 5.1%.

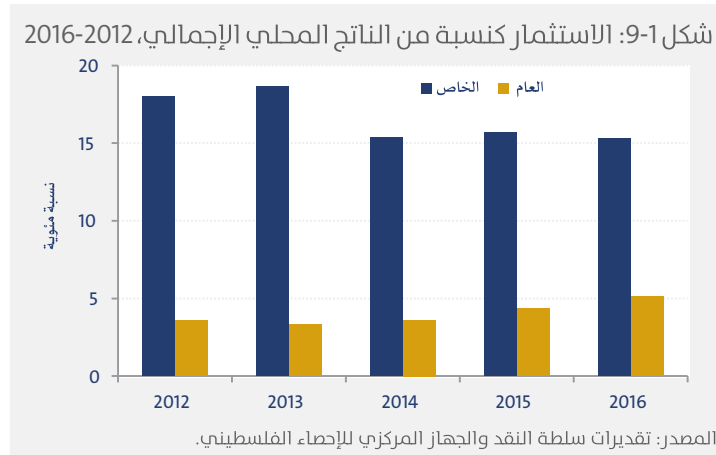
وعلى الجانب الآخر من الوطن، فإن تطورات مكونات الطلب جاءت مغايرة تماماً، حيث شكل التحسن الواضح في الاستثمار المحرك الأساس للنمو في قطاع غزة جزاء تحسّن الاستثمار في المباني، وتراجع وتيرة السحب من المخزون. في النتيجة، نما الاستثمار بواقع 143% مستفيداً على الأغلب من تدفق أكبر للمواد الخام اللازمة للبناء عن وتيرتها في العام السابق، بالإضافة إلى نشاط نسبي في عملية إعادة الإعمار. وبالتزامن مع ذلك، نما الإنفاق الحكومي بنحو 1.8% وصولاً إلى أعلى مستوياته. وتجدر الإشارة أن مستوى الإنفاق العام انخفض بشكل دراماتيكي في قطاع غزة في العام 2007 في ضوء الانقسام، قبل أن يعاود الارتفاع بشكل مستمر بعد ذلك. في المقابل، انخفض الاستهلاك الخاص قليلاً بنحو 0.5%، علاوة على أن قيمته لا تزال دون المستوى المتحقق قبيل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منتصف 2014. أما حركة التجارة الخارجية، فقد شهدت تطورات سلبية، إذ تراجعت الصادرات بشكل واضح وانخفضت بنحو 6.1%

في ظل استمرار إغلاق المعابر التي تربط بين غزة وإسرائيل، والمنافذ الدولية. وفي هذا السياق تشير إحصاءات دائرة شؤون المفاوضات أن عدد أيام إغلاق معبر رفح (المنافذ الدولية) بلغ 317 يوماً خلال العام 2016. وفي نفس الوقت، نمت الواردات السلعية والخدمية قليلاً وبنحو 2.3%. وفي النتيجة، استمر العجز التجاري بالنمو وبنحو 3.6%، ليبلغ 625.7 مليون دولار مع نهاية العام.

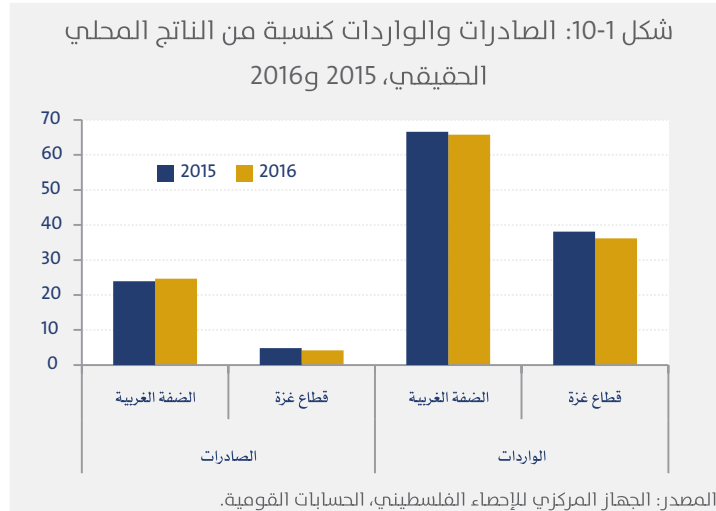
وبالنظر إلى حصة مختلف مكونات الطلب المحلي من الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ ثباتها النسبي في الضفة الغربية، مقابل تغيرات أكبر في قطاع غزة. فلا يزال الاستهلاك الكلي في الضفة الغربية يشكل النسبة الأكبر، ويتجاوز قيمة مجمل الناتج، كما أن نسبته ارتفعت قليلاً خلال العام لتبلغ 115.7% (94.4% منها استهلاك خاص، و21.3% استهلاك عام). أما في قطاع غزة، فترتفع حصة الاستهلاك النهائي من إجمالي الناتج عن مثيلتها في الضفة، غير أنها انخفضت بشكل ملموس من 141.7% في العام السابق إلى 132% في 2016 (منها 88.2% استهلاك خاص، و43.8% استهلاك عام).

وعلى العكس من ذلك فيما يخص الاستثمار الذي تراجعت حصته في الضفة الغربية من 28.3% إلى 26.1%، في الوقت الذي ارتفعت فيه بشكل واضح في قطاع غزة، من 6.7% إلى 2.7%. وبالرغم من هذا الارتفاع، فلا تزال الحصة ضئيلة جداً، خاصة وأن الاستثمار في غزة كان سالباً خلال العامين 2014 و2015، وهو ما يعني أن النشاط كان يعتمد بالأساس على السحب من المخزون المتوافر دون توليد استثمارات جديدة.

بشكل عام، تُعتبر معدلات الاستثمار في فلسطين منخفضة، علاوة على تراجعها أو تباطؤها على مدار السنوات الماضية، وتحديدًا منذ العام 2000. فالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والقيود والمعوقات الإسرائيلية، تسببت في إضعاف القطاع العام من



جهة، وعدم قدرة القطاع الخاص من جهة ثانية على العمل كرافعة للاقتصاد، وما رافقه من عزوف للمستثمرين، وبالتالي تراجع الاستثمار في بعض الأحيان وتذبذب في أحيان أخرى. ومن المهم الإشارة أن الاستثمار في فلسطين بغالبيته هو استثمار خاص، بنسبة بلغت 15.3% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعام 2016، والتي انخفضت قليلاً عن مستواها في العام السابق. على العكس من ذلك، ارتفعت مساهمة الاستثمار العام في الناتج المحلي خلال العام 2016 عن مستواها السابق، والذي قد يعود بالأساس إلى نشاط نسبي لحركة إعادة إعمار قطاع غزة، وصولاً إلى أعلى مستوياته، وبنحو 5.1% من الناتج المحلي الحقيقي.



أما فيما يخص حصة التجارة الخارجية، فيتبين أن ارتفاع حصة صادرات الضفة من ناتجها المحلي، متزامناً مع انخفاض حصة الواردات، نتج عنه انخفاض في نسبة العجز التجاري في الضفة إلى حوالي 41.1% من مجمل الناتج. كما أن انخفاض كل من حصة صادرات وواردات قطاع غزة، أسهم في خفض نسبة العجز التجاري من مجمل الناتج، لتبلغ 32.1% مع نهاية العام 2016.

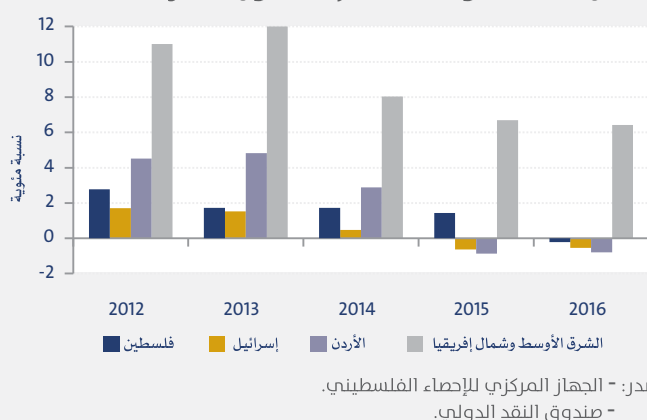
وبشكل عام، يتبين من هذا التحليل تدني حجم الصادرات الفلسطينية مقارنة بحجم الواردات، وبشكل أكثر حدة في

قطاع غزة. ويرتبط ذلك بالعديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء المعوقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والتنقل والنفاذ، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية. ولدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، لا بد من تبني خطط كفيلة بزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، وزيادة القيمة المضافة من هذه الصادرات، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بخلاف السوق الإسرائيلي، والإسراع في عملية إعادة إعمار قطاع غزة بما يكفل تعزيز وضع القطاع الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني.

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية

شهدت الأسعار في الأسواق العالمية موجة جديدة من الانخفاضات التي وصلت أدها في الربع الأول من العام 2016، قبل أن تعاود النمو التدريجي بعد ذلك خاصة نهاية العام على إثر قرار منظمة أوبك أواخر العام بأول تخفيض للإنتاج منذ نحو 8 سنوات. وانتهى العام بمستويات أسعار (لا سيما الوقود والغذاء) أعلى من بدايته، إلا أنها في المجمل ظلت أقل من مستوياتها في الأعوام السابقة.

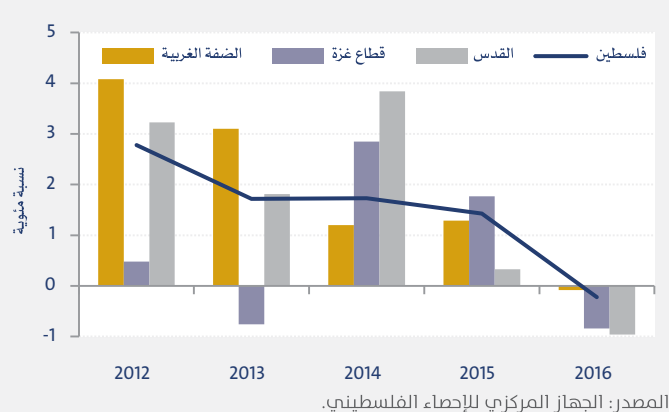
شكل 11-1: مستويات التضخم في دول مختارة، 2012-2016



وفي النتيجة، تراجعت أو تباطأت معدلات التضخم في غالبية الدول؛ حيث تراجع المعدل في الدول الصاعدة والنامية من 4.7% إلى نحو 4.4%، في حين ظلت دون المستويات المستهدفة في الدول المتقدمة، وبلغت نحو 0.8% خلال العام 2016، مرتفعة قليلاً عن المستوى السابق (0.3%) بفعل عوامل تحفيز الطلب. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديداً، تراجع التضخم قليلاً من 5.9% إلى 5.4% للأسباب المتعلقة بأسعار السلع الأساسية. كما أن الدول المجاورة (الأردن وإسرائيل) اختبرت بدورها انكماشات سعرية لذات الأسباب، وانكمشت الأسعار بواقع 0.5% في إسرائيل،

وبنحو 0.8% في الأردن. وتتأثر الأسعار المحلية بشكل أساسي بأسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، إلى جانب تكلفة الواردات التي غالبيتها من إسرائيل، ما يعني تأثر الأسعار المحلية في مثلتها في إسرائيل. وفي المحصلة، وعلى خلفية تراجع كل من أسعار السلع الأساسية عالمياً، وانكماش الأسعار في إسرائيل، انكمشت أسعار المستهلك في فلسطين لأول مرة بنحو 0.2%، مقارنة بتضخم سعري بلغ 1.4% في العام 2015.

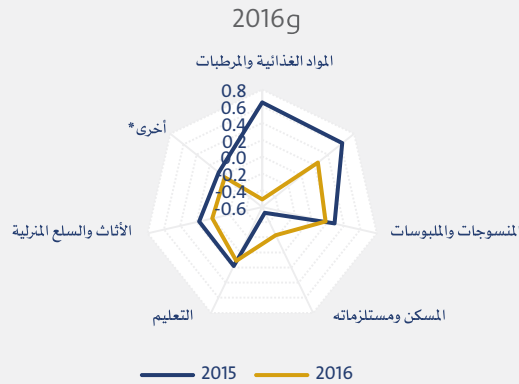
شكل 12-1: مستويات التضخم في فلسطين، 2012-2016



ويلاحظ أن التضخم في فلسطين من المعدلات المنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية والعالمية. كما أن مستوياته غالباً ما تختلف في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة تبعاً لاختلاف العوامل السياسية والاقتصادية. لكن خلال العام 2016، بدت اتجاهات الأسعار في المنطقتين أكثر توافقاً، حيث انعكس تراجع الأسعار العالمية على كلتا المنطقتين. وفي النتيجة، تراجع التضخم في كل منهما، وسجلنا انكماشاً سعرياً. إذ تراجع التضخم في الضفة الغربية من 1.3% إلى -0.1%، في حين انخفض في قطاع غزة من 1.8% إلى -0.8%.

ويأتي الانكماش السعري في فلسطين حصيلة اتجاهات متباينة لأسعار المجموعات السعيرية الاثنتي عشر. فمن جهة، تراجعت أسعار المسكن ومستلزماته، والغذاء، والنقل بنحو 2.6%، و1.5%، و0.8%، على الترتيب، عطفاً على تراجع الأسعار العالمية. كما انخفضت أسعار الاتصالات، والخدمات والسلع الثقافية والترفيهية بنحو 1.4%، و4.0%، على الترتيب. أما في الجانب الآخر، فكان هناك نمو واضح في أسعار التبغ والكحوليات بنحو 4.0% كما هو الحال منذ عدة أعوام، في ظل استمرار رفع قيمة الضريبة المفروضة عليها. إلى جانب ذلك، ارتفعت أسعار التعليم، وخدمات المطاعم والمقاهي، والملابس والأنسجة بنسب 3.1%، و3.0%، و2.9% على الترتيب. أما الارتفاعات في أسعار الخدمات الطبية والأثاث فكانت محدودة.

شكل 13-1: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2015



* تشمل الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات المطاعم والمقاهي، وخدمات متنوعة أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتفاوتت مساهمة المجموعات السعيرية في قيمة التضخم تبعاً لوزنها النسبي في سلة المستهلك. ونظراً لكون المواد الغذائية والمشروبات المرتبطة تستحوذ على النسبة الأكبر من سلة المستهلك الفلسطيني، فإن انخفاض أسعارها ساهم بنحو -0.5 نقطة مئوية من معدل التضخم المتحقق. تلا ذلك مساهمة مجموعة المسكن ومستلزماته بنحو -0.2 نقطة مئوية. وعلى العكس من ذلك، ساهمت مجموعة التبغ والكحوليات، والملابس بنحو 0.3 نقطة مئوية، و0.2 نقطة مئوية. ولولا النمو الواضح في أسعار السلعتين المذكورتين أنفياً، لشهدت فلسطين انكماشاً سعرياً أكبر ومشابه للانكماش المتحقق في كل من الأردن وإسرائيل.

وعادة ما ترتبط تطبيقات التضخم بموضوع تنافسية الدولة في مجال التجارة الخارجية، والتي تقاس من خلال التغيرات في سعر الصرف الفعلي (سعر الصرف الاسمي مطروحاً منه التضخم). وفي هذا السياق، يشير انكماش التضخم في فلسطين مقابل ارتفاعه لدى بعض الشركاء التجاريين (تركيا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، مصر)، وانخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بين العامين 2015 و2016، إلى التحسن في تنافسية البضائع المحلية مقارنة مع الدول الشريكة تجارياً، وهو ما انعكس في ازدياد حجم الصادرات بين العامين.

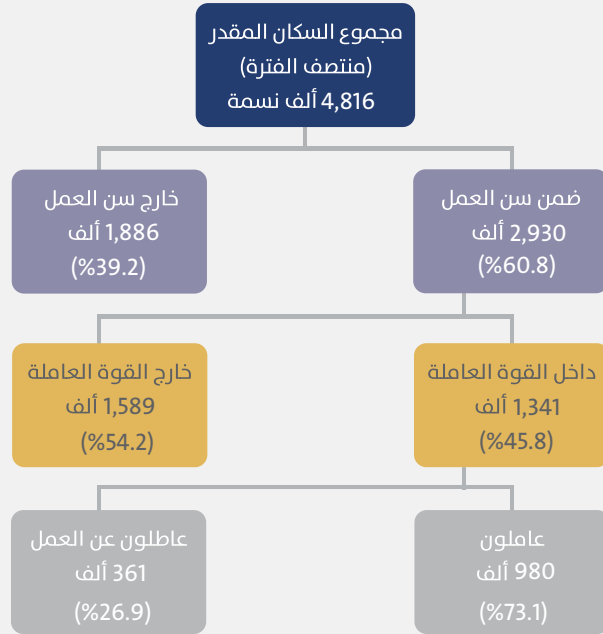
القوى العاملة

ظلت نسبة النمو في أعداد السكان الفلسطينيين ثابتة عند مستوياتها السابقة (2.9%)، فارتفع عدد الفلسطينيين خلال العام 2016 وصولاً إلى نحو 4.8 مليون نسمة (منهم 2.9 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 1.9 مليون في قطاع غزة). وتعتبر نسبة الزيادة السكانية في فلسطين مرتفعة بالقياس إلى النسب العالمية، وحتى الإقليمية. فبحسب آخر البيانات المتوفرة الصادرة عن البنك الدولي⁵، فإن نسبة الزيادة السكانية في الدول العربية بلغت في المتوسط نحو 2.0% في العام 2015، كما أنها بلغت حوالي 2.4% و2.0% لذات العام في الأردن وإسرائيل، على الترتيب.

وغالباً ما تمتاز الدول التي تشهد معدلات نمو سكانية مرتفعة (لأسباب طبيعية)، بأنها مجتمعات فتية، ترتفع فيها نسبة الأفراد الذين هم في عمر الدراسة. وينطبق ذلك على فلسطين، حيث يشكل السكان خارج سن العمل (أقل من 15 عاماً) نحو 39.2% من إجمالي السكان. وهذه النسبة بدورها أيضاً أعلى من المستوى العالمي الذي بلغ نحو 26% في العام 2015، ونحو 33.2% في العالم العربي. وإقليمياً، بلغت النسبة في ذات العام 35.5%، و12.9%، في الأردن وإسرائيل، على الترتيب.

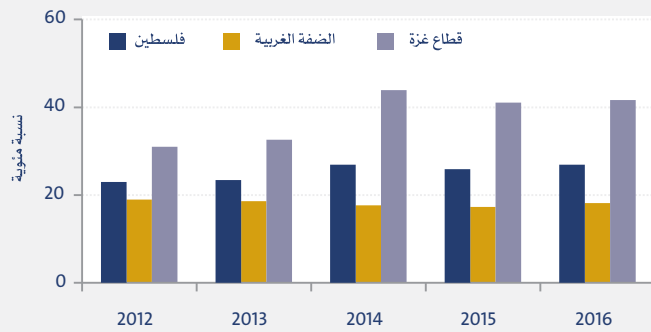
[5] قاعدة بيانات البنك الدولي.

شكل 14-1: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

شكل 15-1: معدلات البطالة في فلسطين، 2016-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

ويترتب على ارتفاع نسبة السكان في سن الدراسة، ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة التي استقرت منذ العام الماضي عند حوالي 45.8%، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر نسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين منخفضة نسبياً بالقياس إلى المعدلات العالمية والإقليمية، ويعود ذلك بالأساس للتدني الشديد لمشاركة الإناث التي تعتبر من ضمن أقل المعدلات عالمياً، والتي بلغت 19.3%، منخفضة بواقع 0.1 نقطة مئوية عن العام السابق. لكن في المقابل، فإن مشاركة الذكور متوسطة نسبياً، وبلغت نحو 71.6% في العام 2016، بالقياس إلى معدلات تبلغ نحو 76% في كل من العالم العربي، وعلى مستوى العالم.

العمالة والبطالة

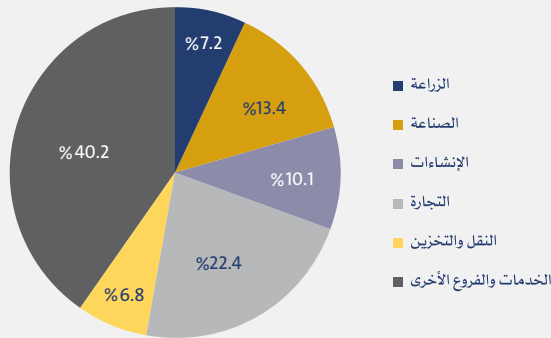
بالرغم من تدني أعداد المشاركين في سوق العمل (نسبة المشاركة)، إلا عدداً كبيراً منهم ينضم سنوياً إلى صفوف البطالة في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على استحداث وظائف بالمستوى المطلوب. وخلال العام 2016، بلغ عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل نحو 42 ألف شخص، وهو أعلى بكثير من عدد الوظائف المستحدثة خلال نفس الفترة البالغة نحو 17 ألف وظيفة جديدة، منها نحو 12 ألف وظيفة جديدة داخل قطاع غزة، وبقي عمال غزة ممنوعين من العمل في إسرائيل والمستوطنات كما هو الحال منذ العام 2005. في حين ازدادت الوظائف المتاحة لعمال الضفة الغربية بنحو 5 آلاف وظيفة، غالبيتها في إسرائيل والمستوطنات وليس في الاقتصاد المحلي.

في المحصلة، ارتفع عدد العمال الفلسطينيين إلى نحو 980 ألف عامل، في مقابل نحو 360 ألف عاطل عن العمل، 57% منهم في قطاع غزة. أدى ذلك بالضرورة إلى رفع نسبة البطالة في فلسطين من 25.9% إلى 26.9% جرّاء نموّها في كل من الضفة وغزة. فقد ارتفعت في الضفة الغربية من 17.3% إلى 18.2%، كما ارتفعت في قطاع غزة ولكن بشكل أقل من 41.1% إلى 41.7% في ظل استمرار ظروف الحصار والإغلاق منذ العام 2007. وتعتبر نسبة البطالة في فلسطين، وفي قطاع غزة تحديداً، من أعلى المستويات على مستوى العالم. ويتضح ذلك عند مقارنتها مع دول اقتصادية متقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية (5%)، واليابان (3%)، وحتى مع دول صاعدة أو نامية، كالصين (4%)، والبرازيل (7%). وفي دول الجوار، بلغت نسبة البطالة خلال العام 2016 نحو 5% في إسرائيل، وحوالي 15% في الأردن التي تعتبر من الدول التي تواجه تحديات لاستيعاب الأيدي العاملة خاصة في ظل استقباله أعداداً كبيرة من اللاجئين العرب على مدار السنوات الماضية.

وتجدر الملاحظة أن معدلات البطالة في فلسطين ترتفع بشكل ملحوظ بين أوساط الإناث، حيث بلغت خلال العام 2016 نحو 44.7% جرّاء ظروف سوق العمل التي كثيراً ما تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خاصة اللواتي يتمتّعن بمستوى تحصيلي أكاديمي مرتفع (13 سنة دراسية فأكثر)، إذ بلغ معدّل البطالة في أوساطهن 50.6%. وفي نفس السياق، ترتفع معدّلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، وبلغت في المتوسط نحو 36.9% في 2016.

أما على مستوى توزيع العاملين في السوق المحلي على القطاعات (العام والخاص)، ومن منطلق كون القطاع الخاص الفلسطيني الموظّف الأكبر للعمالّة، فإن أكثر من ثلثي العاملين في السوق المحلي (651 ألف عامل) يعملون لدى القطاع الخاص. كما يتبين أن نحو 64% من العمّال في قطاع غزة يعملون لدى القطاع الخاص، في حين ترتفع هذه النسبة في الضفة الغربية لتصل إلى أكثر من 80%، الأمر الذي يشير إلى أن قطاع غزة أكثر اعتماداً على التوظيف في القطاع العام من الضفة الغربية. ونتج ذلك من تضخّم القطاع الحكومي في غزة ما بعد انقسام شطري الوطن. وفي النتيجة، يعمل الآن نحو 105 ألف في قطاع غزة في القطاع العام، متشابهاً جداً مع عددهم في الضفة الغربية (106 ألف موظف).

شكل 1-16: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2016



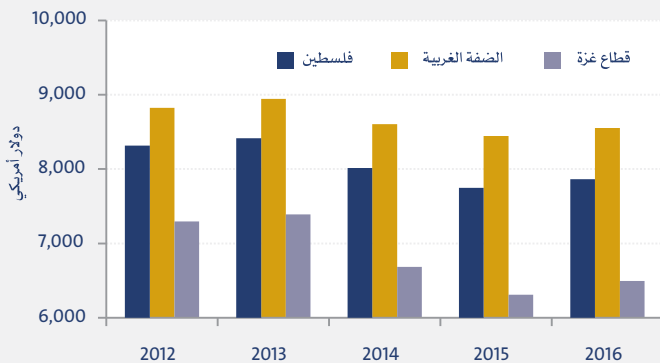
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

أما من جانب توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فلم تطرأ تغييرات جوهرية في توزيعهم خلال العام 2016، ولا يزال الهيكل العام لهذا التوزيع محافظاً على استقراره النسبي منذ أعوام. فقد بقي قطاع الخدمات والفروع الأخرى محافظاً على الصدارة في استيعاب العاملين، بنسبة بلغت 40.2%. في حين تتوزع النسبة الباقية على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يبدو جلياً من الشكل.

ومن الجدير ذكره أن مساهمة القطاعات في تشغيل العاملين لا تتفق دائماً مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فخلال العام 2016، انطبق هذا الانسجام على

قطاعي الإنشاءات والتجارة فقط، في حين كان الفارق واضحاً في بقية القطاعات. فمن جهة، يشغل قطاعا الزراعة، والنقل والتخزين أعداداً كبيرة من العمّال بالنظر إلى تدني نسبة مساهمة هذين القطاعين في القيمة المضافة، وهو ما يعكس بدوره تدني إنتاجية العامل الواحد. وعلى العكس من ذلك، فإن مساهمة القيمة المضافة المتولّدة عن قطاعي الصناعة والخدمات تفوق مساهمة هذين القطاعين في التشغيل، ما يعكس فعالية وكفاءة أعلى، ومستوى إنتاجية أعلى.

شكل 1-17: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2012-2016



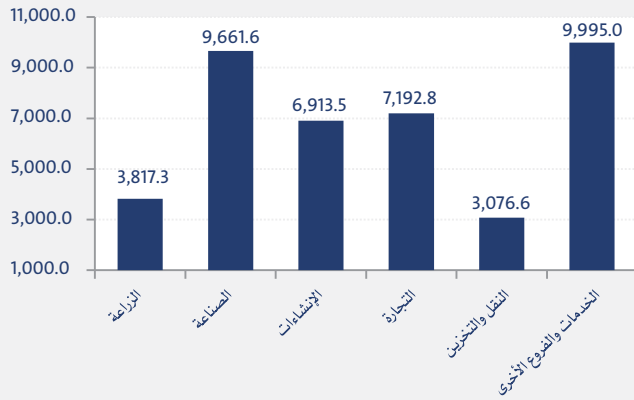
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

الإنتاجية

تشير البيانات المتاحة إلى عودة إنتاجية العامل⁶ في فلسطين إلى التحسّن بعد عامين من الانخفاض المستمر. يأتي هذا التحسّن على خلفية تسارع معدّلات النمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. في النتيجة، نما إجمالي إنتاجية العامل في فلسطين بنحو 1.5%، لتبلغ حوالي 7,863.5 دولار لكل عامل في العام 2016. وقد نمت إنتاجية العامل في الضفة الغربية لتبلغ 8,553.5 دولار لكل عامل. وعلى نفس المنوال نمت إنتاجية العامل في قطاع غزة وصولاً إلى 6,496.5 دولار لكل عامل، لكنها

[6] الإنتاجية = الناتج المحلي بأسعار تكلفة الإنتاج / عدد العاملين في الاقتصاد المحلي.

شكل 1-18: إنتاجية العامل حسب النشاط الاقتصادي، 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

لا تزال تنخفض عن مستوياتها ما قبل الحرب بكثير. علاوة على ذلك، فإن إنتاجية العامل في غزة تنخفض عنها في الضفة الغربية، حيث لا تتعدى 76% من إنتاجية عامل الضفة كما هو الحال في العام 2016.

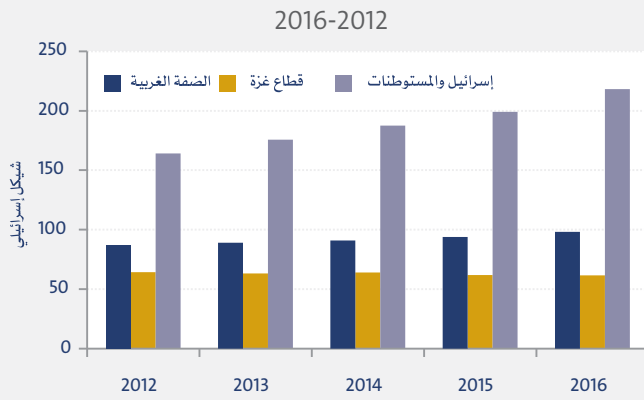
من جانب آخر، تختلف الإنتاجية بشكل كبير عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويدخل في ذلك عدة عوامل من أهمها نسبة العمالة إلى رأس المال. إذ غالباً ما تنخفض إنتاجية العامل في الأنشطة كثيفة العمالة بالمقارنة مع الأنشطة كثيفة رأس المال. وبدا ذلك واضحاً

بحسب بيانات العام 2016، التي أظهرت تدني إنتاجية العمال في قطاع النقل والتخزين (3,076.6 دولار لكل

عامل)، وقطاع الزراعة (3,817.3 دولار لكل عامل). في المقابل، كانت الإنتاجية أعلى في قطاع الصناعة (9,661.6 دولار لكل عامل)، ويتجاوز قطاع الخدمات ذلك ليسجل أعلى مستوى لإنتاجية العامل وصلت إلى نحو 9,995.0 دولار لكل عامل.

معدل الأجر اليومي

شكل 1-19: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2016-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين خلال العام 2016 بنسبة 5.2% ليبلغ نحو 109.3 شيكل إسرائيلي، مدفوعاً بالأساس بارتفاع غير مسبوق في متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات بنحو 9.6%، ليبلغ نحو 218.1 شيكل، الأعلى مقارنة بأجور الضفة وغزة، ليشكل 3.5 ضعف الأجر في غزة، و2.2 ضعف الأجر في الضفة. وخلال نفس الفترة، نمت أجور العاملين في الضفة الغربية بشكل أقل وبنحو 4.3%، ليصل المعدل اليومي إلى حوالي 98.1 شيكل. وعلى العكس من ذلك، تراجع متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة للعام الثاني على التوالي وبنحو 0.6% لينخفض إلى نحو 61.6 شيكل.

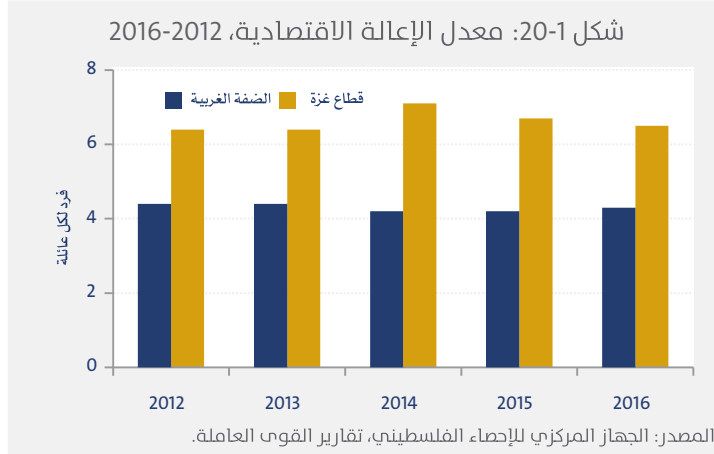
وتعكس هذه التباينات في مستوى الأجور بحسب مكان العمل حصيلة اتجاهات نمو مختلفة عبر السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، نما متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل بنحو 5.7% سنوياً خلال الأعوام 2010-2016، في حين نما هذا المتوسط في الضفة الغربية بنحو 1.9%. أما في قطاع غزة، فكان متوسط أجر العامل اليومي ينخفض بمعدل 0.2% سنوياً خلال نفس الفترة.

من جانب آخر، لا يمكن تناول تطورات الأجور بمعزل عن تغيرات أسعار المستهلك وذلك لتأثيرها المباشر على مستوى الأجر الحقيقي أو ما يعرف بالقوة الشرائية⁷. وفي هذا السياق تمخض التباين في اتجاهات التغير في مستويات أسعار المستهلك والأجر الاسمي خلال العام 2016، عن نمو الأجر الحقيقي بالشيكل بما يفوق قليلاً الأجر الاسمي. فقد نمت الأجور الحقيقية للعاملين في الضفة الغربية بأكثر من 4.3%، في حين نمت للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بواقع 9.7%. أما في قطاع غزة وبالرغم من تراجع أجور العمال الاسمية، إلا أن قيمتها الحقيقية نمت بشكل طفيف وبحوالي 0.2%.

[7] كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من خلال كمية محددة من النقود.

كما تتأثر أجور ورواتب العاملين من ناحية ثانية بأسعار الصرف، وخاصة للذين يتقاضون أجورهم بعملات أخرى غير الشيكل، حيث يتقاضى العاملون في فلسطين رواتبهم، إلى جانب الشيكل، بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بشكل أساسي. فخلال العام 2016، ومع تراجع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل بنحو 1.2%، انخفضت القوة الشرائية للرواتب المقبوضة بهاتين العملتين.

الإعالة الاقتصادية



يعتبر معدل الإعالة الاقتصادية (عدد الأفراد الذين يعيلهم الفرد العامل في المجتمع) مؤشراً على حجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله الأفراد العاملون. ويتأثر هذا المعدل بشكل رئيس بعدد العاملين والزيادة الطبيعية للسكان، إذ أن الزيادة في عدد العاملين بأكثر من معدل النمو الطبيعي للسكان يعمل على تخفيف العبء الاقتصادي على الفرد العامل، والعكس صحيح.

وفي هذا السياق، فإن ازدياد أعداد سكان الضفة الغربية بشكل فاق الزيادة في أعداد العاملين خلال العام 2016 أدى إلى رفع معدل الإعالة عن مستواه في العاملين

السابقين (4.2 فرد لكل عامل) إلى 4.3 فرد لكل عامل. وعلى العكس من ذلك، وحيث أن نمو العاملين في غزة كان أعلى من الزيادة السكانية خلال نفس الفترة، فقد نتج عنه انخفاض معدل الإعالة من 6.7 عامل لكل فرد إلى 6.5 عامل لكل فرد.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني

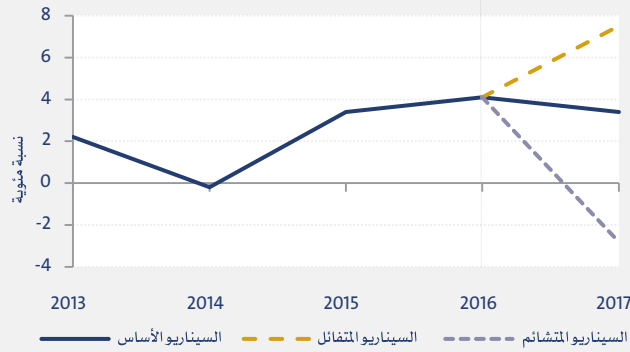
تشير توقعات سلطة النقد في العام 2017 إلى نوع من التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي الحقيقي (وفق السيناريو الأساسي) إلى نحو 3.4% مقارنة مع 4.1% في العام 2016. ومن المتوقع أن ينعكس هذا التباطؤ على دخل الفرد الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، لينمو بنسبة 1.1%، مقارنة مع نمو بنحو 1.2% في العام 2016. يشار في هذا السياق إلى أن هذه التنبؤات⁸ قد استندت على مجموعة من الافتراضات الأساسية، وتضمينها تحليلاً لمخاطر مختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة.

يأتي هذا الأداء على خلفية افتراض بقاء الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين على حالها كما كانت عليه في العام 2016، من حيث القيود المفروضة على المعابر وحرية حركة الأفراد والبضائع، مع استمرار زيادة العمالة الفلسطينية في إسرائيل بنفس المعدل السابق، وتواصل عملية إعادة إعمار قطاع غزة على نفس الوتيرة. إلى جانب استمرار الحكومة الفلسطينية في انتهاج سياسة التقشف المالي، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغيرات تذكر عند نفس مستوياتها في العام السابق، واستمرار الانخفاض في تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة، لتصل إلى حوالي نصف مليار دولار. إضافة إلى توقع وصول ما يزيد عن مليار دولار كتحويلات جارية للقطاع الخاص، وكذلك ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية عن مستوياتها في العام 2016 بحوالي 15%. كما تفترض هذه التنبؤات أيضاً ارتفاع تكلفة الاستيراد، بالإضافة إلى نمو اقتصاد الشركاء التجاريين بحوالي 3% بالمتوسط خلال 2017.

واستناداً لهذا السيناريو، من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك النهائي بنسبة 3.2% (1.9% للاستهلاك الخاص و 7.7% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، ليشكل حوالي 119.5% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2017، و قريباً من مستواه في العام 2016 كما يتوقع أن ينمو الاستثمار بنحو 6.0%، لترتفع مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي قليلاً إلى 20.9%.

[8] من الضروري الأخذ بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأي تغير في الأرقام الفعلية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية الفلسطينية.

شكل 1-21: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي)
للعام 2017



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2017.

أما فيما يخص القطاع الخارجي، فإنه من المتوقع أن يترافق عجز الميزان التجاري بحوالي 7.4%، وأن ترتفع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 40.4%، جرّاء نمو الواردات بحوالي 8.2%، وبالرغم من نمو الصادرات بما يقارب من 9.7% خلال العام 2017.

من جهة أخرى، من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى انخفاض طفيف في معدل البطالة وصولاً إلى 26.4% مقارنة مع 26.9% في 2016. وأن يتسارع معدل التضخم إلى حوالي 1.3% مقارنة مع انكماش سعري بنحو 0.2% في 2016، على خلفية التنبؤات بارتفاع كل من أسعار الغذاء العالمية وتكلفة الواردات إلى فلسطين خلال العام 2017.

ويشير تحليل المخاطر إلى أن هذه التنبؤات تبقى عرضة لبعض الصدمات المختلفة والمحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة. فبافتراض تعرض الاقتصاد خلال العام 2017 إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل)، تتمثل في حدوث تحسن نسبي في المسار السياسي والوضع الأمني مع الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى إجراء المصالحة الفلسطينية وتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، والشروع في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية والإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاق عن قطاع غزة، إلى جانب تخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل عام، وزيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. إضافة إلى زيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج. فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2017 بنحو 7.5%، وأن يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بحوالي 5.1%.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينمو الاستهلاك النهائي بحوالي 6.5% (3.3% للاستهلاك الخاص و17.6% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، والاستثمار بحوالي 17.6%. كما يتوقع في ظل هذا السيناريو أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بما نسبته 13%، جرّاء نمو الواردات بـ 15.9%، بالرغم من نمو الصادرات بـ 21.7%. أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن ينخفض معدلها إلى 25.5% من إجمالي القوى العاملة خلال نفس العام، في حين تعاود حركة أسعار المستهلك نشاطها، ليرتفع التضخم إلى حوالي 3%.

أما في حال تعرض الاقتصاد إلى صدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في المزيد من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال وزيادة العراقيل أمام حركة الاستيراد والتصدير، وتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب، بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، وتوقف عملية إعادة إعمار قطاع غزة. فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو، أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.8%، وأن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% خلال ذات العام.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينخفض الاستهلاك النهائي بحوالي 2.3% (انخفاض بنسبة 3.6% للاستهلاك الخاص وزيادة بنحو 2.3% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، وأن يتراجع الاستثمار بما يقارب من 8.4%. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فمن المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري بحوالي 1.3%، جرّاء تراجع الواردات بـ 3.5%، وتراجع الصادرات بـ 7.7%. إلى جانب ذلك، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع واضح في مستويات البطالة وصولاً إلى 29.8%، وانخفاض معدل التضخم وانكماش أسعار المستهلك بواقع 0.4%.

الفصل الثاني

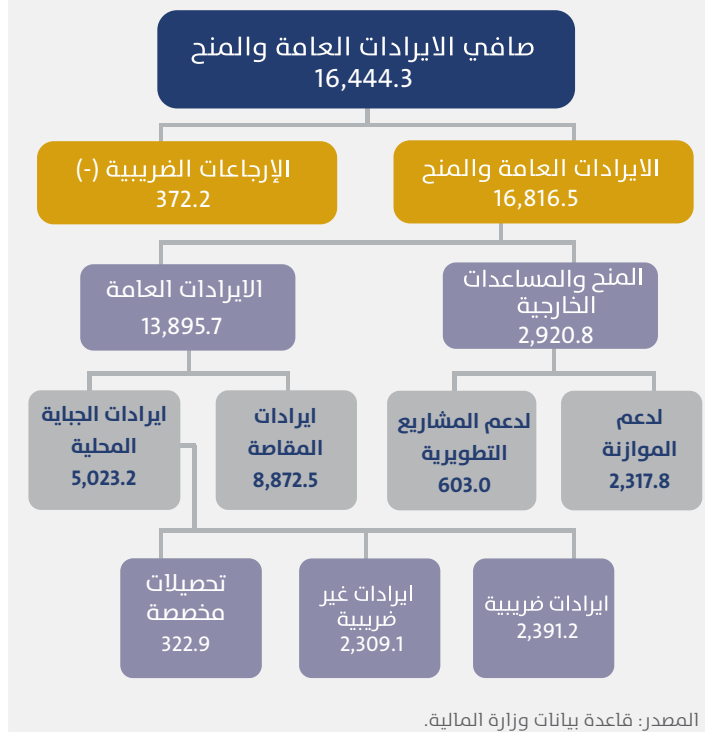
تطورات مالية الحكومة

سعت الحكومة خلال العام 2016 إلى اتباع إجراءات تتناسب مع المستجدات على الساحة الفلسطينية فيما يتعلق بمالية الحكومة في ظل انخفاض المنح والمساعدات الخارجية، خاصة تلك الموجهة لدعم الموازنة. فقد سعت الحكومة لتعزيز وزيادة الإيرادات الحكومية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الجباية وتطوير آليات التقاص مع إسرائيل. بالمقابل عملت الحكومة على تقنين الإنفاق من خلال جدولة متأخرات القطاع الخاص وتخفيض المصاريف التشغيلية. وفي إطار سياستها الهادفة إلى تعزيز الإيرادات وترشيد النفقات، فقد تم توقيع اتفاقية بخصوص قطاع الطاقة في فلسطين لمعالجة مشكلة ديون الكهرباء واقتطاعها بشكل مباشر من قبل إسرائيل مما سيساعد في معالجة بند صافي الإقراض، بالإضافة إلى تجديد رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية. وفي خطوة لمعالجة مشكلة تراكم المتأخرات، قامت وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية بإصدار أدونات دفع حكومية بهدف الحد من تراكم هذه المتأخرات ووضع آلية لسدادها وإزالتها كلياً.

وقد انعكست جملة هذه الإجراءات بصورة ارتفاع ملحوظ في حجم الإيرادات الحكومية (إيرادات المقاصة والإيرادات الضريبية وغير الضريبية)، مقابل ارتفاع بنسبة أقل في النفقات العامة الفعلية، مما أدى بالمحصلة إلى انخفاض العجز الكلي قبل المنح والمساعدات خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق. وعلى الجانب الآخر وعلى الرغم من استمرار الانخفاض الملحوظ في حجم المنح والمساعدات الخارجية، إلا أن المالية العامة حققت فائضاً ملحوظاً بعد المنح والمساعدات. كما شهد العام 2016 انخفاضاً في حجم الدين العام الحكومي (الدين الحكومي المحلي والخارجي) مقارنة بالعام السابق، إلى جانب تراجع حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق.

الإيرادات العامة والمنح

شكل 1-2: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2016



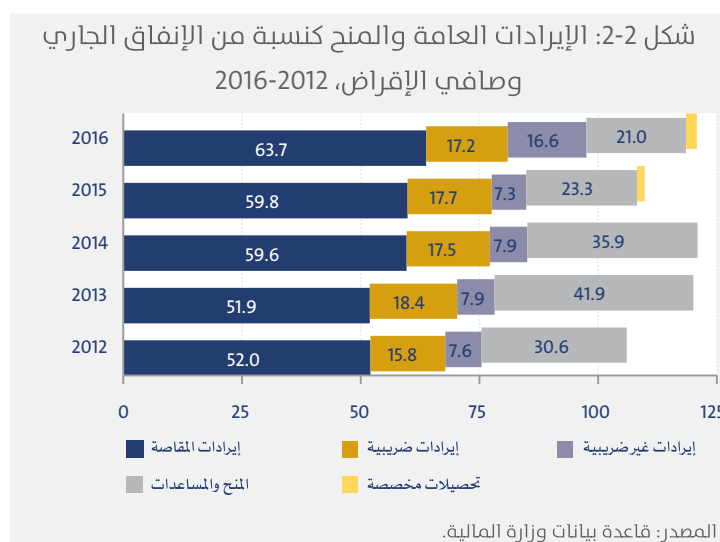
شهد العام 2016 تحسناً نسبياً في تحصيل الإيرادات العامة (إيرادات الجباية المحلية، إيرادات المقاصة)، مقابل تراجع المنح والمساعدات الخارجية، لكن بالمحصلة ارتفعت الإيرادات العامة والمنح بنحو 15.2% مقارنة بالعام 2015، لتبلغ حوالي 16,816.5 مليون شيكل⁹، وذلك على خلفية ارتفاع الإيرادات العامة بنحو 20.9%، مقابل انخفاض المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 5.9%. وبذلك فقد شكل حجم الإيرادات العامة والمنح المتحقق خلال هذا العام نحو 108.4% من المستهدف بحسب موازنة العام 2016، مقارنة بنحو 79.1% خلال العام 2015.

وترافق ارتفاع الإيرادات العامة والمنح بارتفاع ملحوظ في حجم الإرجاعات الضريبية بنحو 40.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 372.2 مليون شيكل، مُشكِّلةً نحو 84.4% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة للعام 2016. وبالرغم من ارتفاع الإرجاعات الضريبية المدفوعة إلا أن صافي الإيرادات العامة والمنح قد ارتفع بنسبة 14.7% خلال العام 2016 ليلبغ 16,444.3 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 109.1% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة لهذا العام.

[9] هذا المبلغ لا يشمل 372.2 مليون شيكل إرجاعات ضريبية خلال العام 2016.

الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة من إيرادات المقاصة، وإيرادات الجباية المحلية (إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية، وتحصيلات مخصصة¹⁰). وقد شكلت إيرادات المقاصة نحو 63.9% منها خلال العام 2016، مقابل نحو 36.1% حصة إيرادات الجباية المحلية (17.2% حصة الإيرادات الضريبية، و16.6% حصة الإيرادات غير الضريبية، والتحصيلات المخصصة 2.3%). وقد بلغت الإيرادات العامة نحو 13,895.7 مليون شيكل خلال العام 2016، مرتفعةً بنحو 20.9% مقارنةً بالعام السابق. وبهذا الارتفاع فإن الإيرادات العامة المتحققة تكون قد فاقت المستهدف بحسب مشروع الموازنة، لتبلغ نسبة المتحقق إلى المستهدف نحو 119.5%، مقارنةً بنحو 104% خلال العام السابق. ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة أن السبب الرئيس في هذا الارتفاع يعود إلى زيادة كل من إيرادات المقاصة والإيرادات غير الضريبية بشكل رئيس. وتجدر الإشارة أن نسبة العبء الضريبي (بما يشمل إيرادات المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت نحو 27.2%، مقارنةً بنحو 23.4% في العام 2015¹¹.



فقد بلغت إيرادات المقاصة خلال العام 2016 نحو 8,872.5 مليون شيكل مرتفعةً بنحو 11.6% مقارنةً بالعام السابق، ليصل حجم المتحقق منها نحو 107.7% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة، مقارنةً بنحو 102.4% خلال العام 2015. وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من الإيرادات الجمركية، والمحروقات وإيرادات ضريبة القيمة المضافة، حيث شكلت الإيرادات الجمركية نحو 35.4% من إيرادات المقاصة، والمحروقات نحو 33.3%، أما إيرادات ضريبة القيمة المضافة فقد شكلت نحو 30.1%، وساهمت إيرادات ضريبة الدخل والشراء وإيرادات أخرى بنحو 1.2% من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2016¹². وقد ساهمت في تغطية حوالي 63.7% من النفقات الجارية وصافي الإقراض

خلال العام 2016 مقارنةً بحوالي 59.8% خلال العام السابق. كما ساهمت بتغطية نحو 121% من فاتورة الأجور والرواتب مقارنةً بنحو 116.3% خلال نفس الفترة.

وتؤكد هذه المؤشرات بشكل عام على الأهمية الكبيرة لإيرادات المقاصة، التي تعتبر صمام أمان الحكومة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ودفع المستحقات المترتبة عليها.

كما شهدت إيرادات الجباية المحلية (الإيرادات الضريبية، وغير الضريبية، والتحصيلات المخصصة) ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 41.8% مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ 5,023.2 مليون شيكل، أو ما يشكل حوالي 148.1% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. وبهذا الارتفاع فقد ساهمت إيرادات الجباية المحلية في تغطية نحو 36.1% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال العام 2016، مقارنةً بنحو 26.6% خلال العام السابق. وقد توزعت إيرادات الجباية المحلية خلال هذا العام بين إيرادات ضريبية بنحو 47.6%، مقابل نحو 46.0% حصة الإيرادات غير الضريبية، ونحو 6.4% حصة الإيرادات من بند المتحصلات المخصصة.

[10] استحدث هذا البند في موازنة العام 2015، ويمثل إيرادات تخص هيئات الحكم المحلية، وتمثل نحو 90% من ضرائب الأملاك، و50% من ضرائب النقل والمواصلات.

[11] يتمثل العبء الضريبي في حجم الضرائب التي تجبها الحكومة بمختلف أشكالها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو عادة ما يكون أعلى في الدول الصناعية والمتطورة منه في الدول النامية.

[12] مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

ويعزى السبب الرئيس لارتفاع إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2016 إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو 138.4% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 2,309.1 مليون شيكل، وهو ما يمثل نحو ضعف (192.6%) المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة، وذلك نتيجة لتوقيع اتفاقية الكهرباء مع إسرائيل، بالإضافة إلى تجديد رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى زيادة التحصيلات غير الضريبية بشكل ملحوظ. فيما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة بسيطة 1.6% خلال نفس الفترة، لتبلغ نحو 2,391.2 مليون شيكل، وهو ما يمثل نحو 109% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة، في حين بلغت التحصيلات المخصصة 322.9 مقارنة بحوالي 219.8 مليون شيكل خلال العام 2015.

وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات الضريبية خلال العام 2016، إلا أن حصتها من إيرادات الجباية المحلية قد تراجعت بنحو 18.9 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق لتبلغ 47.6%، وذلك نظراً لارتفاع الإيرادات غير الضريبية وارتفاع حصتها من إيرادات الجباية المحلية إلى 46.0% مقارنة بنحو 27.3% خلال العام السابق. وقد ساهمت الإيرادات الضريبية في تغطية نحو 17.2% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 17.7% في العام 2015. وتوزعت الإيرادات الضريبية بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة التي ساهمت بنحو 38.6% من الإيرادات الضريبية المتحصلة، فيما ساهمت إيرادات ضريبة الدخل بنحو 27.1%، وبلغت حصة الإيرادات الجمركية نحو 26.0%، في حين ساهمت مكوس السجائر بنحو 7.2% من الإيرادات الضريبية. أما الإيرادات المتحصلة من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات فقد ساهمت بنحو 1.1% من الإيرادات الضريبية خلال نفس الفترة.

ويعزى ارتفاع الإيرادات الضريبية بشكل رئيس إلى ارتفاع الإيرادات الجمركية بنحو 36.8% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 621.0 مليون شيكل، وكذلك ارتفاع إيرادات ضريبة الأملاك إلى 21.8 مليون شيكل مقارنة بنحو 9.1 مليون شيكل خلال العام السابق. وعلى العكس من ذلك، انخفضت إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 7.8% لتبلغ نحو 924.5 مليون شيكل، كما انخفضت إيرادات ضريبة الدخل بنحو 7.7% لتبلغ 647.0 مليون شيكل، وانخفضت إيرادات مكوس السجائر بنحو 5.6% لتبلغ حوالي 172.6 مليون شيكل عام 2016، واستقرت الإيرادات المتحصلة من مكوس المشروبات عند مستوى 4.3 مليون شيكل.

أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2016 بنحو 138.4% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 2309.1 مليون شيكل. وقد ساهم هذا البند في تغطية نحو 16.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 7.3% خلال العام السابق. كما شكل حوالي 46.0% من إيرادات الجباية المحلية مقارنة بنحو 27.3% خلال العام السابق. ويعزى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيس إلى تضاعف حجم الرسوم الأخرى (زيادة بنحو 239%) مقارنة بالعام السابق، لتشكّل نحو 45.2% من إيرادات هذا البند مقارنة بنحو 31.8% في العام السابق، وتبلغ نحو 1,042.9 مليون شيكل، وذلك نتيجة توقيع اتفاقية الكهرباء مع الجانب الإسرائيلي خلال شهر أيلول، والتي تم بموجبها تحويل ما يقارب 593 مليون شيكل لخزينة وزارة المالية خلال الشهر نفسه. وكذلك تضاعف بند رخص مزاولة المهنة (زيادة بنحو 215.8%) مقارنة بالعام السابق، نتيجة تجديد رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية والتي تم بموجبها تحويل نحو 558.1 مليون شيكل لحساب وزارة المالية خلال شهر كانون أول، لترتفع حصة هذا البند من الإيرادات غير الضريبية إلى 31.2% خلال العام 2016، مقارنة بنحو 23.6% خلال العام السابق. كما ارتفعت إيرادات رسوم التأمين الصحي بنحو 5.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 191.2 مليون شيكل وتشكّل نحو 8.3% من الإيرادات غير الضريبية. وارتفعت أيضاً الإيرادات المتحصلة من رسوم المواصلات بنحو 7.4%، لتبلغ 114.9 مليون شيكل، وارتفعت رسوم سلطة الأراضي 7.9%، لتبلغ 149.4 مليون شيكل، لتشكّل نحو 5% و6.4% من الإيرادات غير الضريبية على الترتيب. فيما بلغت العوائد الاستثمارية حوالي 89.3 مليون شيكل، لتبلغ حصتها نحو 3.9% من الإيرادات غير الضريبية.

كما بلغ بند المتحصلات المخصصة خلال العام 2016 حوالي 322.9 مليون شيكل، ليشكل نحو 6.4% من إيرادات الجباية المحلية، وأسهمت في تغطية نحو 2.3% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال نفس الفترة.

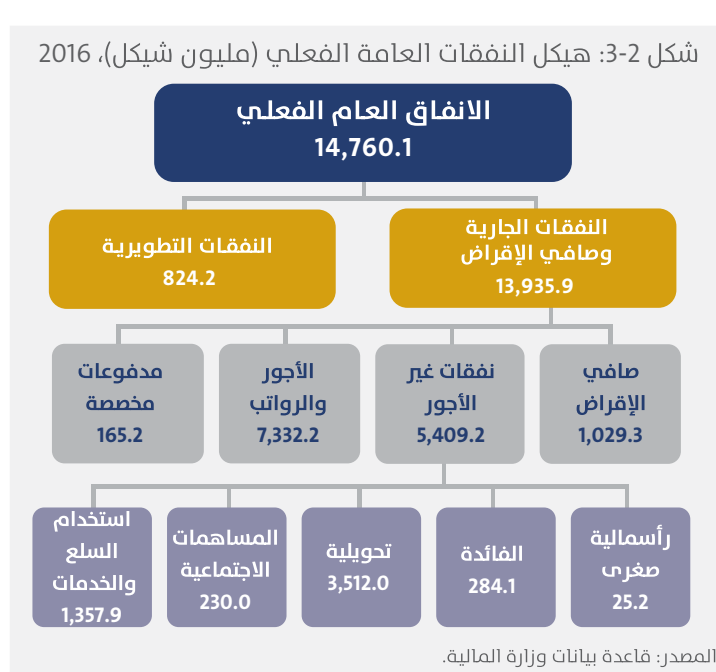
المنح والمساعدات الخارجية

شهد العام 2016 تراجعاً في حجم المنح والمساعدات الخارجية بنحو 5.9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 2,920.8 مليون شيكل، وبذلك تراجعت حصتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 17.4%، مقارنة بنحو 21.3% خلال العام السابق. وساهمت في تغطية نحو 21.0% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 23.3% خلال العام 2015.

وتعتبر المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، يستخدم الجزء الأكبر منها لدعم الموازنة، فيما يتم استخدام جزء بسيط منها لدعم المشاريع التطويرية، حيث بلغ حجم المنح والمساعدات الموجهة لدعم الموازنة نحو 2,317.8 مليون شيكل أو ما يعادل 79.4% من إجمالي الدعم الخارجي المقدم خلال العام 2016، مقابل نحو 603.0 مليون شيكل أو ما يعادل 20.6% من هذا الدعم خصص لتمويل المشاريع التطويرية.

كما تعتبر المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً لتمويل العجز الحكومي، وتحويل هذا العجز إلى فائض في كثير من الأحيان، كما حدث خلال الأعوام 2013-2016. وفي هذا السياق ساهمت المنح والمساعدات خلال العام 2016 في تحويل الرصيد المالي للحكومة من عجز كلي بقيمة 1,236.5 مليون شيكل قبل المنح والمساعدات (أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلى فائض بنحو 1,684.3 مليون شيكل بعد المنح والمساعدات (أو ما نسبته 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي).

الإنفاق العام



شهد العام 2016، ارتفاع الإنفاق العام الفعلي بنحو 5.5% مقارنة بالعام السابق، ليلبلغ نحو 14,760.1 مليون شيكل، وذلك نتيجة للزيادة في كل من الأجور والرواتب بما يقارب 7.2%، ونفقات غير الأجور بنحو 4.6%، والنفقات التطويرية بحوالي 20%، مقابل انخفاض الإنفاق على بند صافي الإقراض بنحو 12% مقارنة بالعام السابق. أما الإنفاق العام على أساس الالتزام فقد ارتفع خلال هذا العام بنحو 7.6% مقارنة بالعام السابق، ليلبلغ نحو 17,746.4 مليون شيكل¹³. وبذلك فقد شكّل الإنفاق العام الفعلي نحو 83.2% من الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام)، ونحو 89.0% من حجم الإنفاق العام المستهدف بحسب مشروع الموازنة للعام 2016.

وقد بلغت حصة الإنفاق الجاري (أجور ورواتب، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض، ومدفوعات مخصصة) نحو 94.4% من إجمالي الإنفاق العام، مقابل نحو 5.6%

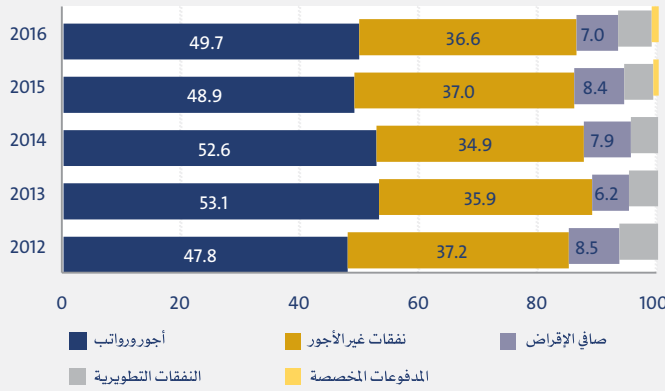
للإنفاق التطويري خلال العام 2016. إذ بلغت حصة الإنفاق على الأجور والرواتب نحو 49.7% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، وكانت حصة الإنفاق على غير الأجور نحو 36.6%، فيما بلغت حصة صافي الإقراض نحو 7.0%، والمدفوعات المخصصة 1.1%. كما شكّل الإنفاق الفعلي في العام 2016 حوالي 28.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مقارنة بنحو 28.4% في العام 2015.

[13] المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل. أما المبالغ المستهدفة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

ارتفع الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال العام 2016 بنحو 4.7% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 13,935.9 مليون شيكل، وليس كذلك بذلك نحو 91.6% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة، ونحو 84.7% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. وقد جاء هذا الارتفاع على خلفية زيادة معظم بنود الإنفاق الجارية من أجور وغير الأجور، ومدفوعات مخصصة، مقابل انخفاض بند صافي الإقراض مقارنة بالعام السابق.

شكل 2-4: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2012-2016



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

فقد ارتفع الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب بنحو 7.2% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 7,332.2 مليون شيكل، أو ما يعادل 95.7% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة ونحو 93.6% من المستحق خلال العام 2016. واستحوذ الإنفاق على الأجور والرواتب على نحو 49.7% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، ونحو 52.6% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض مقارنة بنحو 48.9% و 51.4% في العام 2015، على الترتيب.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية إلى أن قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) قد استحوذ على الحصة الأكبر من هذا البند وبنحو 44.0%، فيما استحوذت وزارة

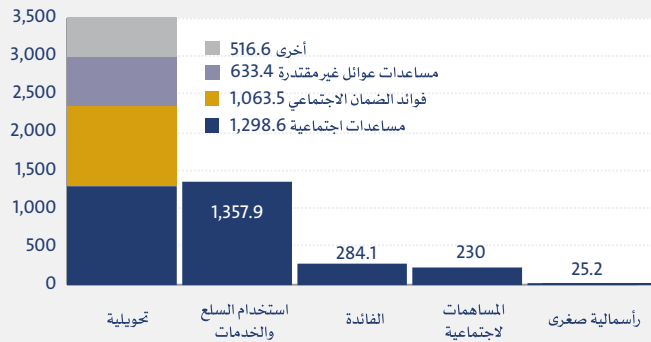
التربية والتعليم العالي على نحو 29.2%. أما وزارة الصحة فقد بلغت حصتها نحو 9.6%، وبلغت حصة الإدارة العامة (مكتب الرئيس، ومنظمة التحرير، وديوان الموظفين العام، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية، والسفارات) نحو 8.9% من الأجور والرواتب. أما الشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان فقد بلغت حصتها نحو 4.2%، مقابل نحو 4.1% للخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية¹⁴.

كذلك ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 4.6% خلال العام 2016 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 5,409.2 مليون شيكل، مشكلةً نحو 80.7% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة ونحو 74.4% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. وقد شكل هذا البند نحو 36.6% من الإنفاق العام، ونحو 38.8% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 37.0% و 38.9% خلال العام 2015، على الترتيب. وجاءت الزيادة في نفقات غير الأجور على خلفية زيادة النفقات التحويلية والمساهمات الاجتماعية بشكل أساسي، بالإضافة إلى زيادة مدفوعات الفائدة والنفقات الرأسمالية الصغرى، فيما انخفض الإنفاق على استخدام السلع والخدمات. وقد جاءت التطورات في هذا البند تماشياً مع مشروع الموازنة للعام 2016، والهادفة إلى تقليل المصاريف التشغيلية مقابل زيادة دفعات المساهمات الاجتماعية من 10 مليون شيكل شهرياً إلى 20 مليون شيكل.

وارتفعت النفقات التحويلية خلال العام 2016 بنحو 7.5% مقارنة بالعام 2015 لتبلغ 3,512 مليون شيكل، علماً أن هذا البند يشكل نحو 64.9% من نفقات غير الأجور. وبلغت المساهمات الاجتماعية 230 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 145 مليون شيكل خلال العام السابق، لتشكل نحو 4.3% من نفقات غير الأجور. فيما انخفض حجم الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنحو 10.3%، ليبلغ 1,357.9 مليون شيكل (25% من نفقات غير الأجور). وبلغت مدفوعات الفائدة ما يقارب 284.1 مليون شيكل مقارنة بنحو 228.1 مليون شيكل، أو ما يقارب 5.3% من نفقات غير الأجور. كذلك بلغت النفقات الرأسمالية الصغرى 25.2 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 19.7 مليون شيكل في العام 2015 (حوالي 0.5% من نفقات غير الأجور).

[14] حصص بنود مراكز المسؤولية في بند الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

شكل 2-5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)*، 2016



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

*أخرى تشمل إعانات البطالة، دعم الحكومات المحلية، تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة.

وتوزع الإنفاق التحويلي بين المساعدات الاجتماعية بقيمة 1,298.6 مليون شيكل (أو ما يعادل 37.0% من الإنفاق التحويلي)، وفوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 1,063.5 مليون شيكل (30.3% من الإنفاق التحويلي)، ومساعدات العائلات غير الممتدة بنحو 633.4 مليون شيكل (18% من الإنفاق التحويلي). فيما بلغت إعانات البطالة نحو 215.6 مليون شيكل (6.1% من النفقات التحويلية)، وبلغ الإنفاق على دعم الحكومات المحلية نحو 106.8 مليون شيكل (3.1% من النفقات التحويلية)، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 194.1 مليون شيكل (5.5% من النفقات التحويلية).

أما فيما يتعلق ببند صافي الإقراض خلال العام 2016، فقد شهد انخفاضاً بنحو 12% مقارنة بالعام السابق، ليلج حوالي 1,029.3 مليون شيكل، وليس شكل نحو 121.1% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة. وبذلك فقد استحوذ هذا البند على نحو 7% من الإنفاق العام، ونحو 7.4% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض مقارنة بنحو 8.4%، و8.8% في العام 2015، على الترتيب. وأخيراً فقد بلغت المدفوعات المخصصة 165.2 مليون شيكل خلال العام 2016، مقارنة بحوالي 126.9 مليون شيكل خلال العام 2015، لتشكل نحو 1.1% من إجمالي النفقات العامة، ونحو 1.2% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

النفقات التطويرية

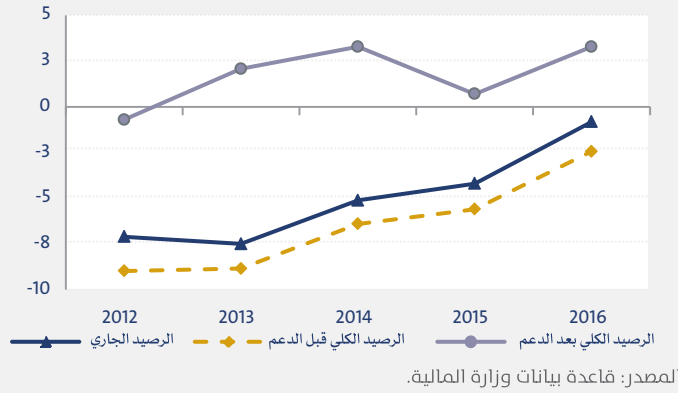
ارتفعت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2016 بنحو 20.0% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 824.2 مليون شيكل، مشكلة ما يقارب 60.4% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة العامة، ونحو 64.1% من المبالغ المستحقة خلال هذا العام. علماً أن النفقات التطويرية تشكل ما نسبته 5.6% من النفقات العامة. فقد حصلت الحكومة الفلسطينية على منح ومساعدات خارجية لتمويل المشاريع التطويرية بحوالي 603 مليون شيكل، ساهمت في تغطية 73.2% من النفقات التطويرية، فيما تم تمويل الجزء المتبقي من خزينة الحكومة. الجدير ذكره أن حجم الإنفاق التطويري الفعلي لم يتجاوز في أحسن حالاته (كما في العام 2011) نسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في العام 2016 فقد بلغت هذه النسبة نحو 1.6%، مقارنة بنحو 1.4% في العام 2015.

وبشكل عام يشير هذا التحليل إلى استمرار الخلل الهيكلي في توزيع النفقات العامة، حيث أن معظم الإنفاق الحكومي يتركز في النفقات الاستهلاكية (الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية، واستخدام السلع والخدمات، وغيرها من النفقات الاستهلاكية الأخرى)، في حين لا يزال حجم الإنفاق على المشاريع التطويرية متواضعاً، في ظل قلة الموارد المالية المتاحة، ومحدودية مصادر وحجم إيرادات الخزينة العامة، وخصوصية الوضع الفلسطيني، نتيجة الإجراءات الناجمة عن الاحتلال.

الرصيد المالي

أدت التطورات في جانبي المالية العامة خلال العام 2016، إلى انخفاض ملحوظ في العجز الجاري إلى حوالي 412.3 مليون شيكل، مقارنة بعجز بلغت قيمته 2,075.7 مليون شيكل في العام 2015. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة صافي الإيرادات العامة (إيرادات المقاصة وإيرادات الجباية المحلية خاصة الإيرادات غير الضريبية) بشكل أكبر من الزيادة في حجم الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، حيث ارتفعت الإيرادات العامة بنحو 42.8%، مقارنة بارتفاع في النفقات الجارية الفعلية وصافي الإقراض بنحو 4.7%.

شكل 2-6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،
2016-2012



وقد تراجعت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2016، لتبلغ نحو 0.8% مقارنة بنحو 4.2% في العام 2015. ومع هذا التراجع تكون نسبة العجز الجاري الفعلي إلى المستهدف في مشروع الموازنة العامة قد بلغت نحو 10.2%، مقارنة بنحو 46.9% خلال العام 2015. تجدر الإشارة إلى أن هذا التحسن في العجز الجاري لا يعني بالضرورة تحسن في استدامة الوضع المالي للحكومي، وإنما جاء نتيجة للزيادة غير الطبيعية في الإيرادات العامة (إيرادات المقاصة والإيرادات غير الضريبية تحديداً) بناءً على الاتفاقيات التي وقعتها وزارة المالية خلال العام، ونجم عنها تدفقات مالية كبيرة لكنها غير متكررة وإنما لمرة واحدة فقط.

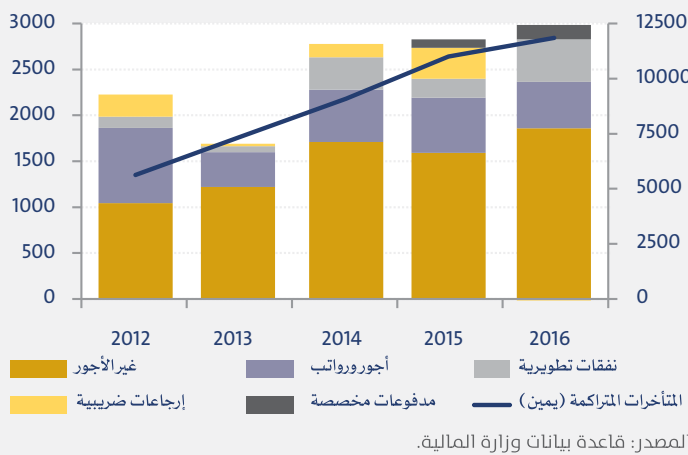
كما تراجع العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) إلى ما يقارب 1,236.5 مليون شيكل خلال العام 2016 مقارنة بعجز بلغ حوالي 2,762.5 مليون شيكل خلال العام 2015. وبالتالي يكون العجز الكلي قبل الدعم قد شمل نحو 22.9% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة، مقارنة بنحو 31.0% خلال العام 2015. وقد بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.4% مقارنة بنحو 5.6% في العام 2015.

أما الرصيد الكلي بعد الدعم فقد حقق فائضاً بنحو 1,684.3 (أو ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي) مليون شيكل خلال العام 2016، مقارنة بفائض بلغ 342.2 مليون شيكل خلال العام 2015 (أو ما يعادل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي). فقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تحويل العجز إلى فائض، وبهذا تظهر أهمية المنح والمساعدات الخارجية وعدم المقدرة عن الاستغناء عنها، خصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة وعدم انتظامها، وتحديد إيرادات المقاصة (صمام الأمان للحكومة في تغطية جزء كبير منهم من نفقاتها) التي ترتبط عادة بالوضع السياسي القائم.

المتأخرات

بالرغم من كافة الجهود والإجراءات التي قامت بها الحكومة خلال العام 2016 والتي تمخض عنها زيادة واضحة في حجم الإيرادات، إلا أنها لم تستطع الوفاء بكامل الالتزامات المترتبة عليها، وتأخرت في سداد جزء لا يستهان به، نحو 2,970.1 مليون شيكل. وقد

شكل 2-7: المتأخرات الحكومية (مليون شيكل)، 2016-2012



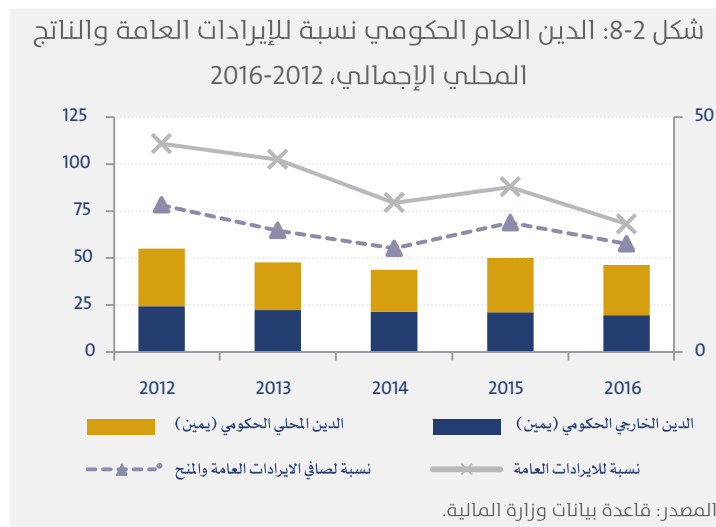
تمكنت الحكومة من سداد حوالي 919.4 مليون شيكل من متأخرات العام 2016، كما استطاعت الحكومة دفع نحو 1,214.9 مليون شيكل من متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية السابقة. بالمحصلة فقد تراكم على الحكومة خلال العام 2016 نحو 835.8 مليون شيكل، (نحو 5.0% من الإيرادات العامة والمنح) مقارنة بنحو 1,911.3 مليون شيكل خلال العام 2015 (13.1% من الإيرادات العامة والمنح). وبذلك فقد بلغ حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة خلال السنوات الماضية حتى نهاية العام 2016 حوالي 11,843.1 مليون شيكل (نحو 3,165.1 مليون دولار، أو ما يعادل 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي).

الجدير ذكره، أن الجزء الأكبر من المتأخرات التي ترتبت على الحكومة خلال العام 2016 كانت مستحقة لصالح القطاع الخاص (متأخرات غير الأجور)، وبقيمة بلغت 1,861.3 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 62.7% من إجمالي متأخرات الحكومة¹⁵. أما متأخرات الأجور والرواتب فقد بلغت نحو 505.3 مليون شيكل، وشكلت نحو 17.0% من إجمالي المتأخرات، فيما بلغت متأخرات النفقات التطويرية نحو 462.5 مليون شيكل لتشكّل 15.6% من إجمالي المتأخرات، كذلك بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة 157.9 مليون شيكل، وهو ما يعادل 5.3% من إجمالي المتأخرات في العام 2016، فيما تم سداد 16.9 مليون شيكل من متأخرات الإرجاعات الضريبية.

الدين العام

انخفض الدين العام الحكومي نهاية العام 2016 (مقاساً بالدولار الأمريكي) بنحو 2.1% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 2,483.8 مليون دولار (نحو 9,559.1 مليون شيكل)، أو ما يعادل نحو 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى الفوائض المالية المتحققة خلال هذا العام.

فقد انخفض الدين الحكومي المحلي خلال العام 2016 بنحو 1.8% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,439.8 مليون دولار (نحو



5,541.4 مليون شيكل)، أو ما يعادل 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مشكلاً 58.0% من الدين العام الحكومي. وتوزع الدين المحلي الحكومي بين ديون قصيرة الأجل بنحو 51.1%، مقابل نحو 48.9% ديون طويلة الأجل. تجدر الإشارة أن الجزء الأكبر (72.6%) من الدين الحكومي المحلي بعملة الشيكّل الإسرائيلي، وهو ما يجعله عرضة لأثر سعر الصرف عند احتساب هذا الدين بعملة الدولار الأمريكي. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الاقتراض بالشيكّل، نظراً لارتباطه بعملة تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي عادة ما تكون بالشيكّل الإسرائيلي، وبالتالي فإن الحكومة تحاول تفادي مخاطر تقلبات سعر الصرف والابتعاد قدر الإمكان عن الاستدانة بالدينار الأردني أو الدولار الأمريكي.

وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 99.1% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2016، أو ما يعادل نحو 1,426.2 مليون دولار بحسب بيانات وزارة المالية، مقابل نحو 0.9% (أو ما يعادل 13.6 مليون دولار) تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها. وشكلت القروض المصرفية نحو 57.3% من الدين المحلي الحكومي، ونحو 15.9% قروض لهيئة البترول بكفالة وزارة المالية، بالمقابل بلغت حصة الجاري مدين 26.8%.

كذلك تراجع الدين الحكومي الخارجي 2.5% نهاية العام 2016 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 1,044 مليون دولار (نحو 4,017.7 مليون شيكل)، أو ما يعادل 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 42.0% من الدين العام الحكومي. وبشكل عام فإن الدين الحكومي الخارجي في معظمه (نحو 92.5%¹⁶) ديون طويلة الأجل. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 58.0% من الدين الحكومي الخارجي وبقيمة 606 مليون دولار، توزعت بين صندوق الأقصى 512.4 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 56.1 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 37.5 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 31.6% من الدين

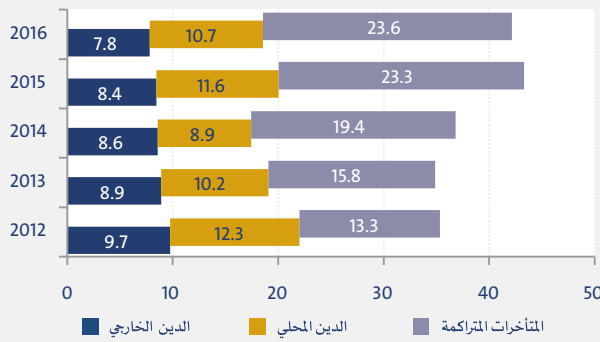
[15] توزعت متأخرات القطاع الخاص (خلال العام 2016)، بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 1,189.3 مليون شيكل، ومتأخرات المساهمات الاجتماعية بنحو 518.2 مليون شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية بنحو 114.5 مليون شيكل. أما متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى بلغت نحو 27.2 مليون شيكل، ومتأخرات الفوائد على الدين العام الحكومي 12.1 مليون شيكل.

[16] الديون الخارجية قصيرة الأجل تمثل متأخرات الدين الحكومي الخارجي.

الحكومي الخارجي، أو ما يعادل 329.8 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 266.1 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 41.1 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 20.3 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 2.3 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 10.4% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 108.2 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 73 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 34.1 مليون دولار¹⁷.

وعند مقارنة الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي في فلسطين (18.5%) نجد أنها منخفضة نسبياً مقارنة بالنسب الموجودة

شكل 2-9: الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتراكمة
نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2012-2016



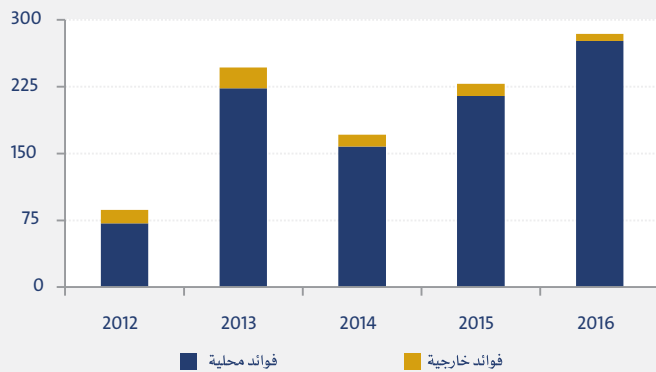
المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

في بعض الدول المجاورة، حيث وصلت هذه النسبة في الأردن حوالي 94.4% نهاية العام 2016 بحسب بيانات مديرية الدين العام في وزارة المالية الأردنية، كما بلغت النسبة في إسرائيل نحو 62.2% خلال نفس الفترة¹⁸. علماً أن تدني هذه النسبة لا يعكس بالضرورة متانة الوضع المالي للحكومة، ولا يعكس أيضاً قدرتها على الاستثمار في الاستدانة، نتيجة عدة عوامل يجب دراستها عند تحليل هذه النسبة: أولاً، قدرة الحكومة على السداد تتأثر بقلّة ومحدودية الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية وعدم التحكم بجزء كبير منها، مما يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرتها على السداد والوفاء بالتزاماتها؛ ثانياً،

المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف في ظل غياب عملة وطنية، حيث تقوم الحكومة بالاستدانة بعدة عملات مما يعرضها لمخاطر تقلبات سعر الصرف؛ ثالثاً، أوجه استخدام الدين، حيث أن معظم هذا الدين يتم توجيهه لتغطية النفقات الجارية (نفقات استهلاكية) حيث العوائد من هذا الإنفاق تكون متدنية وقصيرة الأجل، ولا يتم توجيهه للنفقات التطويرية (نفقات استثمارية) التي يتوقع أن يكون لها دور محوري في تحقيق تنمية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد. وهذا يشير إلى ضعف السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة وعدم قابليتها للاستمرار على المدى البعيد خصوصاً في ظل تراجع وتذبذب الدعم الخارجي.

وتظهر مؤشرات الدين العام الحكومي خلال العام 2016، أن هذا الدين قد شكّل نحو 58.1% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 68.1% من الإيرادات العامة، مقارنةً بحوالي 68.8% و 87.7% في العام السابق، على الترتيب. وهذا مؤشر على ضعف الوضع

شكل 2-10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2012-2016



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

المالي للحكومة واعتمادها الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، التي ساهمت في تخفيض نسبة الدين إلى الإيرادات الحكومية بنحو 10.0 نقطة مئوية (من 68.1% إلى 58.1%). كما أن اعتبار المتأخرات الحكومية المتراكمة جزء من الدين العام واجب السداد يرفع سقف الدين العام الحكومي إلى مستويات قياسية تزيد عن الحد المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني¹⁹، حيث بلغت نسبة هذا الدين بما يشمل المتأخرات المتراكمة مقاسة بالدولار نحو 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2016، مقارنة بنحو 43.3%

[17] تم خلال العام 2016 إلغاء قرض الصين بنحو 5 مليون دولار.

[18] المصدر: وزارة المالية الأردنية (www.mof.gov.jo) وموقع البنك المركزي الإسرائيلي (www.boi.org).

[19] المادة رقم (30) من قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005، تنص على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات.

في العام 2015. وتعكس هذه النسب الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة في الحصول على التمويل المطلوب وصعوبة استدامة هذا الدين، مما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة المتأخرات المترتبة عليها.

أما فيما يتعلق بالفوائد الفعلية المدفوعة فقد بلغت خلال العام 2016 حوالي 284.1 مليون شيكل، توزعت بين دفعات فوائد على الدين المحلي بما يقارب 276.5 مليون شيكل، مقابل 7.6 مليون شيكل دفعات فوائد على الدين الخارجي، مقارنة بحوالي 214.7 مليون شيكل، ونحو 13.4 مليون شيكل خلال العام السابق، على الترتيب. وقد شكلت الفوائد المدفوعة نحو 95.9% من تلك الفوائد المستحقة خلال العام 2016.

ملاح موازنة العام 2017

ووفقاً لموازنة العام 2017، من المتوقع انخفاض الإيرادات العامة (جباية محلية ومقاصة) بنحو طفيف 0.5% مقارنة بالإيرادات الفعلية المتحققة خلال العام 2016، لتبلغ حوالي 13,821 مليون شيكل. كما يتوقع استمرار انخفاض المنح والمساعدات الخارجية، والتي قدرت بحوالي 2,496 مليون شيكل، منخفضة بنحو 14.5% مقارنة بقيمتها الفعلية خلال العام 2016. أما الإنفاق العام (الإنفاق الجاري والتطويري) فمن المتوقع أن يبقى عند نفس المستوى المستحق خلال العام 2016، عند حوالي 17,786 مليون شيكل، حيث يتوقع انخفاض النفقات الجارية وصافي الإقراض بنحو 1.9% مقارنة بالمستحق خلال العام 2016 لتبلغ ما يقارب 16,147 مليون شيكل، بسبب انخفاض صافي الإقراض المتوقع في العام 2017. بالمقابل يتوقع ارتفاع النفقات التطويرية بنحو 27.4% مقارنة بتلك المستحقة خلال 2016، لتبلغ نحو 1,639 مليون شيكل خلال العام 2017. كما يتوقع دفع نحو 370 مليون شيكل، كإرجاعات ضريبية. وبحسب هذه البيانات، من المتوقع أن يبلغ العجز الكلي قبل التمويل نحو 4,335 مليون شيكل، فيما يتوقع أن ينخفض هذا العجز إلى نحو 1,839 مليون شيكل بعد التمويل.

وقد شملت موازنة العام 2017، بند «صافي تراكم المتأخرات» والذي يمثل التزاماً من قبل الحكومة بسداد جزء من المتأخرات المتراكمة عليها، حيث بلغت قيمة هذا البند نحو 1,170 مليون شيكل. كذلك تم افتراض أن التمويل المصرفي سيكون صفرًا خلال العام 2017، ولا يجوز الاقتراض إلا لغايات تغطية الفجوة التمويلية إن وجدت، على أن لا يتجاوز رصيد الدين القائم بتاريخ 31 / 12 / 2017 ما كان عليه بتاريخ 31 / 12 / 2016. بالمحصلة من المتوقع أن تبلغ الفجوة التمويلية 3,009 مليون شيكل في العام 2017.

الفصل الثالث

تطورات القطاع الخارجي

نظرة عامة

تولي الدول اهتماماً خاصاً بالقطاع الخارجي، لما له من تأثير إيجابي على وضع الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها، وعلى ما تملكه من احتياطات أجنبية رسمية، إلى جانب دوره الإيجابي في تحفيز النمو وتوفير فرص العمل وتعزيز مستويات الدخل الفردي، وكذلك توفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية. كما ويعتبر هذا القطاع مؤشراً على درجة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وارتباطه بالتبادل التجاري وعجز الحساب الجاري والتدفقات المالية والدين الخارجي وكفاية الاحتياطي. ورغم أن القطاع الخارجي أحد أهم قنوات التواصل مع العالم، إلا أنه في نفس الوقت يمثل أيضاً أحد أهم القنوات التي يمكن أن تنفذ من خلالها المخاطر والصدمات إلى الاقتصاد المحلي، وتحديدًا من خلال التدفقات التجارية والمالية (الحركة التجارية، وتحويلات العاملين، والاستثمار المباشر وغير المباشر).

غير أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني في التأثير على القطاع الخارجي يعتبر أمراً في غاية الصعوبة. فالمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع (القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والنفاذ، وعدم القدرة على التحكم بالمعابر والحدود، والسياسات الممنهجة التي زادت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي) تختلف اختلافاً جذرياً عن كل ما يحيط ببقية القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الأخرى، وجعلت منه الحلقة الأضعف ومصدر المخاطر والصدمات الخارجية، وحدت من قدرة الاقتصاد في التعامل معها وامتصاص آثارها، وأصبحت المسبب الرئيس للعجز الهيكلي المزمّن الذي يعاني منه الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

وفي هذا السياق يتبين أن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد شهد خلال العام 2016 مجموعة من التطورات المتباينة، كانت نتيجتها إيجابية على وضع الحساب الجاري. فمن جهة شهدت التدفقات الخاصة بالتحويلات التجارية (المصدر الأهم في تمويل الميزان التجاري) تزايداً ملحوظاً، مع ارتفاع في حجم الاستثمار المباشر. لكن من جهة ثانية شهد الدخل المحوّل من الخارج والتحويلات الرأسمالية بشكل عام والموجهة للحكومة بشكل خاص بعض التراجع إلى جانب الانخفاض الملحوظ في حجم الاستثمارات الأخرى جزاء انخفاض تدفقات بند العملة والودائع للخارج.

ميزان المدفوعات

شكل 1-3: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2016

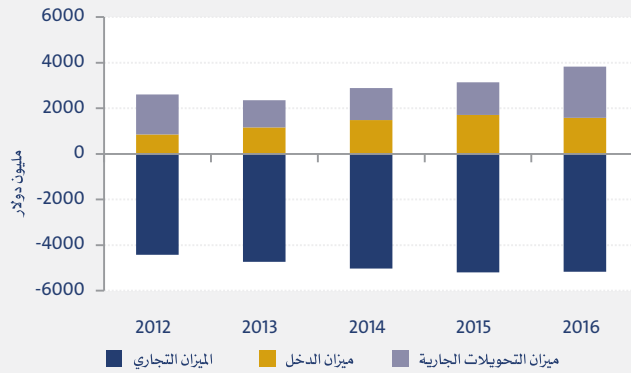


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

يحتل التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات باهتماماً متزايداً من قبل البنوك المركزية، كونه أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، من منظور حجم الاحتياطات الأجنبية الرسمية، والقدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. كما يحتل هذا التحليل باهتمام صانعي السياسات الاقتصادية أيضاً كونه يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كونه يظهر حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات والبنود الأخرى كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف. وبشكل عام، يقيس ميزان المدفوعات الوضع الخارجي للدولة كون التدفقات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي محصلة لدرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي.

الحساب الجاري

شكل 2-3: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2012-2016



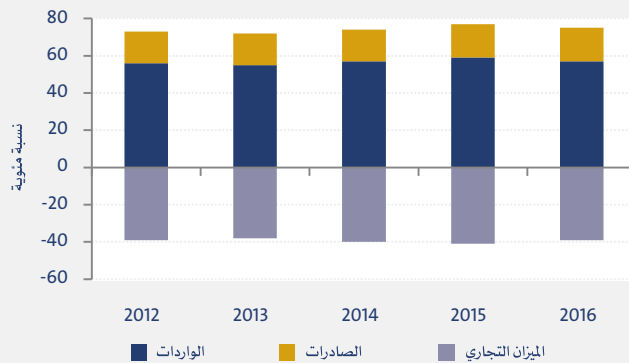
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

يعاني الحساب الجاري (سلع وخدمات، دخل، وتحويلات جارية) في ميزان المدفوعات الفلسطيني من عجز هيكلي مزمن، يرتفع أو ينخفض في بعض السنوات تبعاً لدرجة تأثير بعض المتغيرات على مكوناته الأساسية، سواء كانت في مسببات هذا العجز (الميزان التجاري) أو في مصادر تمويله (الدخل المحوّل من الخارج والتحويلات الجارية بدون مقابل) أو في كليهما معاً. فقد سجل الحساب الجاري في العام 2016 عجزاً مقداره 1,348.0 مليون دولار، بتحسّن نسبته 34.8% عما كان عليه في العام 2015، ليشكل هذا العجز نحو 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 16.3% خلال العام 2015. وفيما يلي تحليل للتطورات التي طرأت على مكونات الحساب الجاري خلال العام 2016.

• الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من خلل هيكلي ناجم عن المعوقات والقيود المفروضة على قطاع التجارة، والتي تسبب في بقاء الميزان التجاري الفلسطيني على مر السنوات في المنطقة السالبة (عجز)، وصلت خلال العام 2016 إلى 5,170.5 مليون دولار، أو ما نسبته 38.6% من الناتج المحلي الإجمالي²⁰، مقارنة مع 41.0% في العام 2015. ونظراً لكون الميزان التجاري مكون أساسي في الحساب الجاري، وأكثرها تأثيراً على وضع هذا الحساب، فعادة ما يتحول عجز الميزان التجاري في الحالة الفلسطينية عن عجز في الحساب الجاري.

شكل 3-3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2012-2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

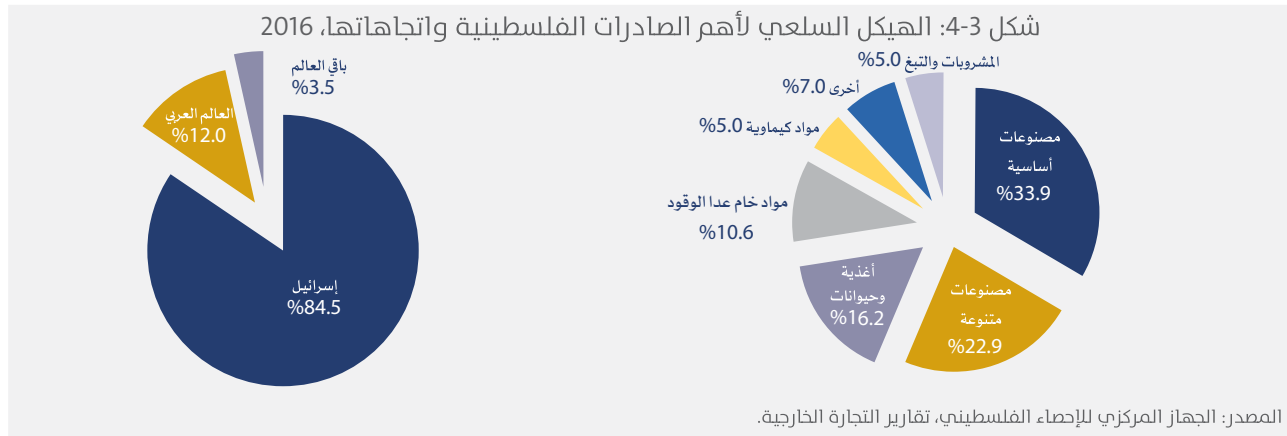
ويرتبط عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني بدرجة أساسية بالخلل الهيكلي في الميزان التجاري، وخصوصاً في ميزان السلع على وجه التحديد، الذي وصل خلال العام 2016 إلى 4,282.1، بانخفاض لا يكاد يذكر عما كان عليه في العام 2015، مشكلاً ما نسبته 33.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع 32.0% في العام الماضي. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 4.0%، والواردات السلعية بنسبة 0.9% قياساً على ما كانت عليه في العام 2015. وعلى الرغم من كون نسبة النمو في الصادرات السلعية أعلى من مثلتها في الواردات السلعية، إلا أن قيمتها المتدنية مقارنة بالواردات جعل تأثير ارتفاعها محدوداً للغاية على وضع الميزان التجاري. فقد شكلت الواردات السلعية حوالي 45.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 47.8% في العام 2015. في حين شكلت الصادرات السلعية ما نسبته 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 13.9% خلال نفس الفترة. وتبلغ نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية نحو 29.9% مقارنة مع 29.0% في العام 2015.

[20] يعزى اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الجزء الثاني من الفصل الأول إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.

ويحظى تحليل الميزان التجاري بأهمية كبيرة عند تحليل الحساب الجاري، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري (يكاد يصل إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط)، كون هذا العجز يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد ومدى قصور الطاقات الإنتاجية في تلبية احتياجاته، الأمر الذي أدى إلى الاستيراد من الخارج لتوفير هذه الاحتياجات، خاصة تلك المتعلقة بالطلب الاستهلاكي وبما يشمل القطاعين العام والخاص الفلسطيني.

وفي استمرار هذا العجز وارتفاعه دلالات واضحة على انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تعود سلباً على الاقتصاد. ففي ضوء النقص الحاد في الموارد الاقتصادية، والقيود المفروضة وبأشكال متعددة على واردات المواد الخام تقل فرص الاقتصاد في تنويع وتعزيز قدرته الإنتاجية وتضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، مما يبقى الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً استهلاكياً يعتمد بشكل رئيس في تلبية احتياجاته على الواردات، ويحد من قدرته على تعزيز الصادرات وبالتالي خفض العجز في الميزان التجاري. كما أن هذا العجز يستنزف الاحتياطي من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة، وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة أو حتى تشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، فضعف المنتج الوطني وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات المحلية، إضافة إلى تعرضه للمنافسة من قبل منتجات أجنبية مثيلة دون وجود سياسات تسهم في حمايته وزيادة قدرته التنافسية يعد أحد أهم أسباب زيادة وتفاقم العجز في الميزان التجاري.

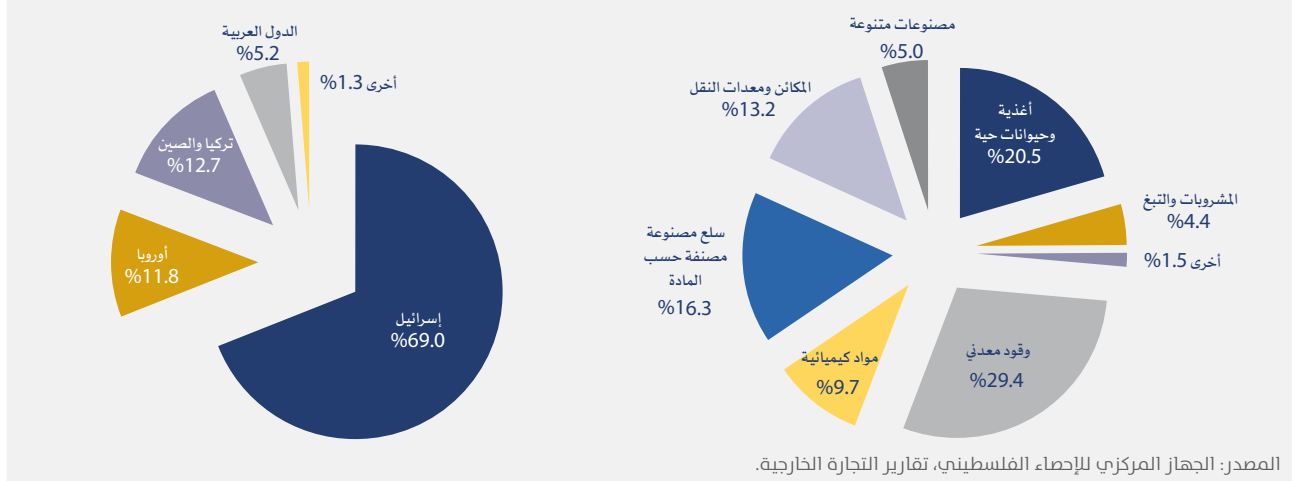
ويظهر تحليل هيكل واتجاه التجارة السلعية الفلسطينية خلال العام 2016، أن مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدينية، ومنسوجات، وغيرها) قد حظيت بالنصيب الأكبر ونسبة بلغت 33.4% من حجم الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 22.9%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 16.2%. أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت 10.6%، والمواد الكيماوية إضافة إلى مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 5.0% لكل منهما، بينما شكلت الصادرات الأخرى حوالي 7.0% من إجمالي الصادرات السلعية. والمتتبع للصادرات الفلسطينية يتبين نوعين من الخلل فيها: الأول، أن غالبيتها تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو 84.5% من إجمالي الصادرات، مقابل 12.0% إلى العالم العربي (التجارة البينية)، و3.5% فقط تتجه إلى بقية العالم؛ والثاني، محدودية السلع المصدرة للخارج، حيث تسيطر نحو عشر سلع ما نسبته 43.0% من إجمالي الصادرات السلعية وعلى رأسها حجر البناء، وأكياس البلاستيك، وزيت الزيتون، الدخان، الرخام، الأحذية، الأثاث وفرشات الإسفنج، والصالونات.



في المقابل، لا تقتصر المستوردات على نوع محدد، وإنما تشمل مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة والسلع المنتهية الصنع المعدة للاستهلاك النهائي. فقد استحوذت مجموعة الوقود المعدني (الطاقة) على المرتبة الأولى في هيكل الواردات السلعية، ونسبة 29.4% من حجم الواردات²¹، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 20.5%. أما مجموعة المصنوعات الأساسية، فشكّلت ما نسبته 16.3%. فيما حظيت مجموعة المكائن ومعدات النقل بنسبة 13.2%. في حين شكّلت مجموعة المواد الكيماوية ما نسبته 9.7%، والمصنوعات المتنوعة والمشروبات والتبغ 5.0%، و4.4% على التوالي.

[21] تعتبر واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة وتحظى بنسبة 21.0% من حجم الواردات، بينما تحظى الكهرباء بنسبة 10.0% من حجم الواردات.

شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2016



يذكر في هذا السياق، أن الواردات السلعية من إسرائيل قد شكلت ما نسبته 69.0% من إجمالي الواردات، فيما حظي الاتحاد الأوروبي بنحو 11.8%، وتركيا والصين بنسبة 12.7%، والعالم العربي (التجارة البينية) على 5.2% فقط من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقة تجارية مع فلسطين على 1.3% من إجمالي الواردات السلعية. ويتضح من خلال هذا الهيكل الجغرافي لتوزيع المستوردات مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، والتأثير المباشر للسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والمتحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى فلسطين.

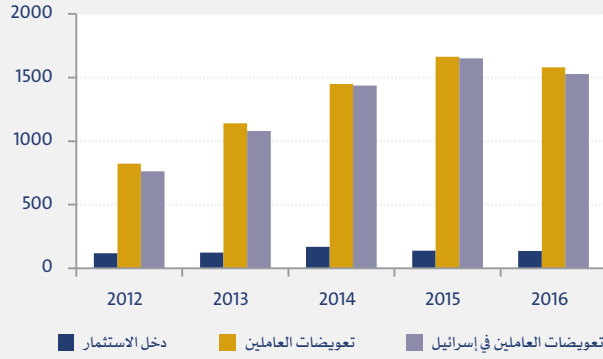
ولا يختلف الوضع في الميزان التجاري الخدمي كثيراً عن الميزان التجاري السلعي من حيث الخلل والعجز، الذي يعتبر المسبب الرئيس الثاني لعجز الحساب الجاري. فقد سجل الميزان التجاري الخدمي خلال عام 2016 عجزاً مقداره 888.4 مليون دولار، منخفضاً بنسبة 1.2% عما كان عليه في العام 2015، وذلك على خلفية ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 0.9% لتبلغ 1,493.2 مليون دولار، مقابل ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة 4.0% لتبلغ 604.8 مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم باستحوادها على 70.0% و 60.0% من إجمالي صادرات وواردات الخدمات، على التوالي.

بشكل عام، يتضح من ضخامة العجز التجاري (السلع والخدمات) أن الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمعاملات التفضيلية التي قامت بها فلسطين مع العديد من الدول عقب توقيع اتفاق باريس الاقتصادي، كالشراكة الأوروبية الفلسطينية، واتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا ودول الإيفتا، والاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، لم تنجح في زيادة حجم الصادرات زيادة ملحوظة، أو الحد من تركيزها مع شريك مهيمن ومسيطر بشكل غير تنافسي بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكمه بحركة دخول وخروج السلع. وفي ضوء هذا الوضع فإن علاج مشكلة الحساب الجاري تكمن في تنمية مصادر تمويله، وتحديد تحويلات العاملين. لذلك فالجانب الفلسطيني مطالب بضرورة البحث عن بدائل أخرى تركز بشكل أساسي على تقليل حجم العجز التجاري مع إسرائيل بشكل خاص، ومع باقي العالم بشكل عام، مع التركيز على أهمية حرية حركة الأفراد والبضائع والسيطرة على المعابر إضافة إلى تبني سياسة تجارية واضحة المعالم، تساهم في تخفيف أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بشكل خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكل عام.

• الدخل المحول من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) المكون الثالث من مكونات الحساب الجاري، وأحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في الحالة الفلسطينية، كونها مصدراً للعمالة. فقد حقق حساب الدخل خلال العام 2016 فائضاً مقداره 1,578.6 مليون دولار، بانخفاض نسبته 7.8% عن العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض بدرجة أساسية إلى أثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الذي فاق أثر الارتفاع في أعداد العاملين وفي الأجر الاسمي. وبذلك فقد انخفضت مساهمة

شكل 3-6: الدخل المحول من الخارج، 2012-2016



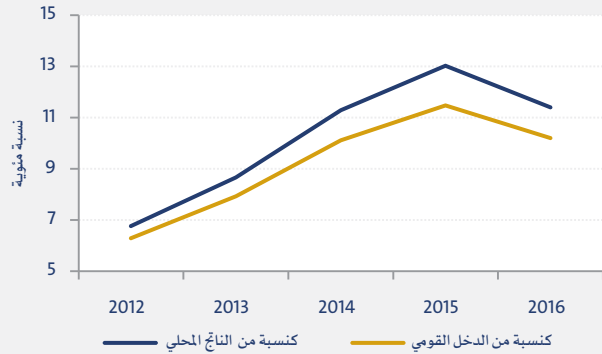
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الدخل المحول من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.8% مقارنةً بنحو 13.5% في عام 2015. تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذا الفائض يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين التي شكلت حوالي 96.7% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2016. في حين ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافطة، والاستثمارات الأخرى)، الذي يعتبر بطبيعة الحال متدنياً نظراً لكون الجزء الأكبر منه على شكل ودائع في الخارج، وتأثرها بمستويات الفائدة المتدنية على المستوى العالمي. ويعتبر حساب الدخل ذا أهمية بالنسبة

للميزان التجاري الفلسطيني، حيث ساهم هذا الحساب في تمويل ما يقارب 30.5% من عجز الميزان التجاري بالمقارنة مع 33.0% عام 2015.

وترتبط تعويضات العاملين الفلسطينيين، على وجه الخصوص بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي شهدت خلال السنوات السبع الأخيرة بعض التزايد النسبي. وعلى الرغم من أهمية هذه التعويضات في تقليل عجز الحساب الجاري إلا أنها لا تتسم بالاستدامة، لارتباطها بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات /دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على حساب الدخل كمصدر ثابت في تقليل عجز الحساب الجاري، وإن كان لهذا الحساب دور رئيسي في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وتمويل جزء من الاستهلاك. ويذكر في هذا الشأن أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلت خلال الفترة (2012-2016) حوالي 10.2% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 9.2% من الدخل القومي الإجمالي. بينما تجاوزت هذه النسبة 20.0% في الفترات التي سبقت العام 2000.

شكل 3-7: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2012-2016



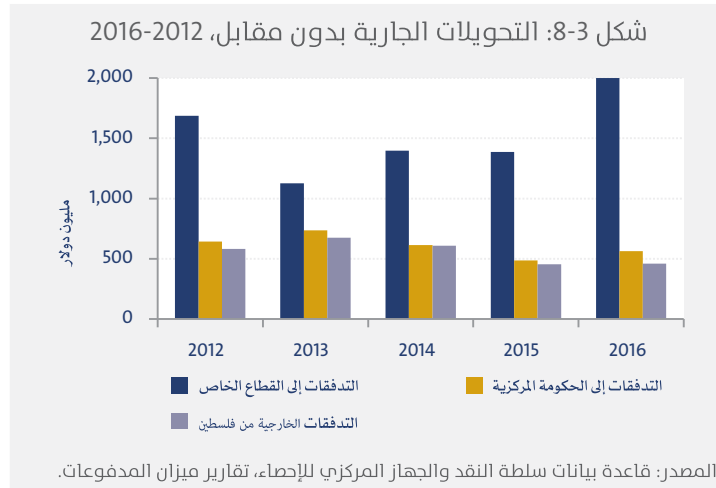
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن ظروف الاقتصاد الفلسطيني (محدودية وضيق السوق المحلي، والفقر والبطالة، وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافي، وانخفاض مستوى الأجر) تدفع بالعمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، نحو العمل في إسرائيل. وفي هذا السياق تعتبر فلسطين مصدرة للعمالة، حيث اعتمدت على مدار السنوات السابقة على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى العديد من الدول، وخصوصاً إسرائيل، على اعتبار أنها أحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخفيف من مشكلة البطالة من

ناحية أخرى. غير أن التجربة العملية أثبتت عدم فاعلية هذه السياسة، سواء من حيث الدخل، أو من حيث التخفيف من البطالة، نظراً لارتباطها بالإجراءات والقيود والضوابط الإسرائيلية، التي تسببت في تراجع ملحوظ في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على مدى السنوات الماضية التي سبقت العام 2007. ومع هذا التراجع أخذت أهمية تعويضاتهم بالتراجع، وازداد الوضع سوءاً بعد القرار الإسرائيلي بمنع دخول العمالة من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ العام 2006.

ويتركز معظم العمالة الفلسطينية في إسرائيل في قطاعات الإنشاءات والزراعة وإلى حد ما في قطاع الصناعة. ويسهم الدخل الذي تحصل عليه هذه الفئة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى مساهمته الإيجابية في تمويل العجز التجاري (26.0% بالمتوسط). لكن في نفس الوقت تسهم هذا الفئة بزيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، إضافة إلى تعرضها للاستغلال في بعض الأحيان. وهذا يحتم البحث عن مصادر بديلة لمثل هذه التدفقات المالية ووضع سياسة ناجعة تستهدف البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

• التحويلات الجارية



تمثل التحويلات الجارية بدون مقابل المكون الرابع من مكونات الحساب الجاري، وتعتبر مصدراً تمويلياً دون تكلفة (في الأغلب)، وخصوصاً تحويلات القطاع الخاص، نظراً لكونها منتظمة ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة. وتشمل التحويلات الجارية جميع المنح الجارية (النقدية والعينية) المقدمة لفلسطين، سواء تلك الموجهة للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المهاجرين). وتحظى هذه التحويلات بأهمية خاصة لدى الاقتصاد الفلسطيني، سواء على مستوى القطاع الحكومي،

أو القطاع الخاص على حدٍ سواء (وإن كانت العبرة في أهميتها أساساً للقطاع الخاص)، خاصة وأن تحويلات القطاع الخاص تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه كمصدر ثابت في تمويل عجز الميزان التجاري وبالتالي تخفيض عجز الحساب الجاري الفلسطيني، فقد مولت هذه التحويلات خلال العام 2016 حوالي 43.4% من عجز الميزان التجاري مقارنةً مع ما يقارب 27.3% في العام 2015. وإذا ما تم استثناء هذه المنح فإن عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع خلال العام 2016 إلى 26.8%. وفي ذلك إشارة إلى أهمية تحويلات القطاع الخاص للاقتصاد الفلسطيني، خاصة وأن هذه التحويلات (تحويلات المهاجرين) تفوق التحويلات الموجهة لدعم الموازنة مما يؤهلها لتكون مصدراً ثابتاً يعتمد عليه في تخفيض عجز الحساب الجاري نسبياً، كما يمكن أن يتعاظم أثرها إذا ما تم تنظيمها ورعايتها، كونها تتسم بالاستمرارية والانتظام، فقد شكلت تحويلات المهاجرين حوالي 79.1% من حجم التدفقات الجارية، و95.3% من صافي تدفقات التحويلات الجارية في العام 2016.

يذكر في هذا السياق أن حجم التحويلات الجارية قد تضاعف تقريباً خلال العام 2016 ليبلغ حوالي 2,243.9 مليون دولار، مقارنة مع 1,421.4 مليون دولار في العام 2015. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع التحويلات الموجهة لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي على حدٍ سواء، وانخفاض التحويلات المتدفقة نحو الخارج، حيث ارتفعت التحويلات الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 54.0% لتصل إلى 2,138 مليون دولار، كما ارتفعت التحويلات الموجهة للقطاع الحكومي بنسبة 15.9% لتصل إلى 564.6 مليون دولار²² مقارنة بما كانت عليه في العام 2015، وفي نفس الوقت انخفضت التحويلات الجارية الموجهة نحو الخارج بنسبة 1.0% فقط.

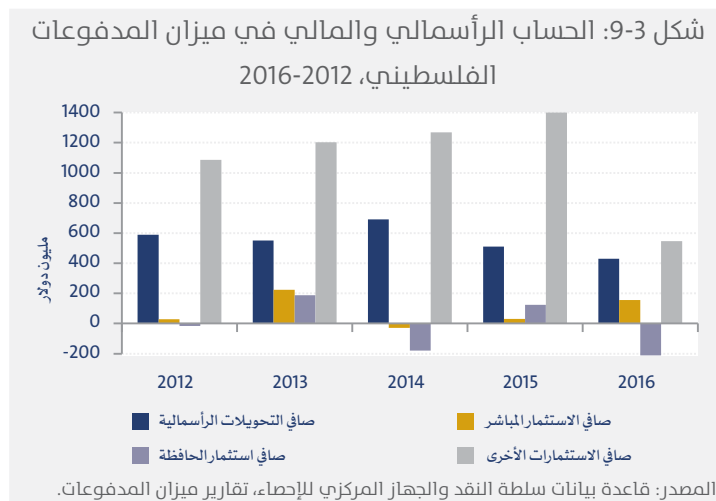
ويستحوذ هذا النوع من التحويلات على أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ولميزان المدفوعات بشكل خاص، فهو مصدر مهم من مصادر النقد الأجنبي، والاستثمار في بعض الأصول كالعقارات والأراضي، وتنشيط القطاعات التجارية، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلتي البطالة والفقر، إلى جانب إسهامها في توفير شبكة أمان اجتماعية للعائلات المتقلية، وكذلك إسهامها في النمو الاقتصادي، خاصة وأن التحويلات الموجهة للقطاع الخاص تتسم بالاستمرارية ويغلب عليها طابع الانتظام (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها تُرسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين حاجاتهم الأساسية كالعليم والسكن والعلاج والغذاء، وبالتالي تسهم في تنشيط القطاعات التجارية.

[22] تجدر الإشارة إلى أن قيمة التحويلات الموجهة للحكومة تختلف عن تلك المذكورة في فصل تطورات مالية الحكومة، نظراً للاختلاف آليات ومنهجيات التصنيف بين كل من ميزان المدفوعات ومالية الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال تم إيلاء هذا النوع من التحويلات الاهتمام الكافي، فيما يتعلق بتجميعها وتنظيمها، يمكن أن تشكل بديلاً حقيقياً لتحويلات الدول المانحة، من منطلق كونها مصدر تمويل مجاني دون تكلفة للاقتصاد الفلسطيني، وبعيدة عن الضغوط السياسية، فضلاً عن كونها تساهم في زيادة الاستثمار المباشر، وتوجيه جزء منها نحو الاستثمار في الإنشاءات والأراضي. وهذا يتطلب بالضرورة البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتنظيم أعداد العاملين وتركزهم الجغرافي، وبما يضمن ليس فقط استمرارية تدفق هذه التحويلات، وإنما أيضاً زيادتها، وتقليل تكلفة المعاملات، وتشجيع عمليات التحويل عبر القنوات الرسمية، وتطوير خدمات مصرفية مخصصة للمغتربين، إضافة إلى توجيه التحويلات نحو المشروعات التنموية لتنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما يمكن تحسين وتطوير نظام المدفوعات، ليصار إلى ربطه في المستقبل مع أنظمة الدفع في الدول المتركة فيها العمالة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن أهمية التحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت خلال العام 2016 إلى 16.7% مقارنة مع 11.2% في العام 2015.

الحساب الرأسمالي والمالي

يتكون الحساب الرأسمالي والمالي من حسابين فرعيين: الحساب الرأسمالي ممثلاً بالتحويلات الرأسمالية المقدمة من قبل الدول المانحة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء. والحساب المالي ممثلاً بالاستثمار المباشر واستثمار الحافطة والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية. وعادة ما يعول على فائض هذا الحساب، وخصوصاً الأصول الاحتياطية لتمويل العجز المتحقق في الحساب الجاري.



وفي هذا السياق حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) خلال العام 2016 فائضاً مقداره 1,113.9 مليون دولار، بانخفاض نسبته 54.6% عن العام 2015، ليشكل ما نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 19.3% في عام 2015. ويعزى السبب الأساسي لهذا الانخفاض إلى التراجع الملحوظ في التحويلات الرأسمالية، التي انخفضت بنسبة 15.5% مقارنة مع العام 2015، مما تسبب في انخفاض الحساب الرأسمالي إلى 430.8 مليون دولار، متأثراً بانخفاض تحويلات الدول المانحة المخصصة لتمويل المشاريع التطويرية لدى القطاع العام بنسبة 43.0%، مقابل ارتفاع هذه التحويلات للقطاعات الأخرى بنسبة 13.2%.

كما انخفض الحساب المالي بنحو 65.1% خلال نفس الفترة، ليبليغ 683 مليون دولار على خلفية تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع) في الحساب المالي بنسبة 70.5%، ليصل إلى 466.7 مليون دولار، وتراجع صافي تدفقات استثمارات الحافطة بنسبة 329.8% لتصل إلى -286.5 مليون دولار على الرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمار المباشر بنسبة 424.3%، لتصل إلى 155.2 مليون دولار. وفي المحصلة مول الحساب الرأسمالي نحو 32.0% من الحساب الجاري، كما مول الحساب المالي (شاملاً منه الأصول الاحتياطية) حوالي 50.6% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2016.

يذكر في هذا الشأن أن الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد انخفضت خلال عام 2016 بمقدار 268.1 مليون دولار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 91.5 مليون دولار في العام 2015. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى.

استدامة الحساب الجاري

يُعد تحديد وتحليل العوامل المسؤولة عن العجز في الحساب الجاري خطوة استباقية لمعرفة مدى استدامة هذا الحساب، وذلك باستخدام مؤشرات الاستدامة المتعارف عليها دولياً. وفي هذا السياق، يعتبر مؤشر الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم مؤشرات قياس الاستدامة. وفي الحالة الفلسطينية تعتبر هذه النسبة مرتفعة، تصل إلى 37.0% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية. والمؤشر الثاني هو مؤشر الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي تصل نسبته في الحالة الفلسطينية إلى نحو 8.0% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة متدنية جداً في العادة ولا تكاد تذكر في الوضع الفلسطيني، وتعتبر تدفقات رأس المال الأجنبي (طويل الأجل) أحد أهم العوامل المؤثرة في استدامة الحساب الجاري، ولزيادة هذه الاستدامة يجب تمويل هذا العجز بواسطة تدفقات رأس المال الأجنبي طويل الأجل. أما المؤشر الرابع، فهو مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والتي تبلغ نحو 66.0% في فلسطين. وبشكل عام، تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للاستدامة.

وبشكل عام يعكس العجز التجاري مشكلةً بالقدرة التنافسية في الوضع الطبيعي. لكن في الحالة الفلسطينية وفي ظل القيود والمعوقات المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وعدم السيطرة على المعابر والحدود، وعدم توفر حرية الحركة التجارية، إضافةً إلى عدم وجود سياسة سعر الصرف، يصعب الجزم بأن العجز التجاري الفلسطيني مرتبط بموضوع التنافسية لوحدها، وإن كانت هي الأهم. إذ يرتبط هذا العجز أيضاً بعوامل أخرى كصغر حجم السوق الفلسطيني وعجزه في كثير من الأحيان عن تلبية حاجات أساسية للمجتمع، وضعف في بنيته الهيكلية، والذي يظهر من خلال استحواذ مجموعات سلعية بعينها على الجزء الأكبر من فاتورة الواردات، كارتفاع واردات المواد الغذائية مثلاً الذي يعكس بصورة مباشرة ضعف القطاع الزراعي، وارتفاع واردات المعدات والآلات يعكس ضعف نمو القطاع الصناعي، وكذلك ضعف التمويل الموجه لهذين القطاعين، إضافة إلى ضعف الابتكار، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير التي تعتبر المحرك الحقيقي للتنافسية في الوقت الحالي. ويضاف إلى ذلك ارتباط عجز الحساب الجاري بعجز الميزانية العامة، خاصة وأن فجوة الادخار الحكومي لها التأثير الأهم كعامل مسبب لعجز الحساب الجاري، في حين أن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات.

وترتبط آليات تمويل عجز الحساب الجاري عادة بثلاث طرق: الأولى، الاستثمار المباشر إذ يعد التمويل باستثمارات حقوق الملكية / الأسهم، الطريق الأمثل لتمويل العجز في الحساب الجاري، خاصة وأن تدفقات هذا النوع من الاستثمارات تتسم عموماً بالاستمرارية أكثر من التدفقات الأخرى كتدفقات الحافطة، ولا يترتب عليه التزامات تعاقدية ولا يضيف إلى الدين الخارجي (غير منشئ للدين) بعكس الالتزامات الأخرى في الحساب المالي التي تؤدي إلى زيادة إجمالي الدين، وبالتالي لا تؤثر على وضع رصيد الدين الخارجي بالزيادة. ويعتبر تمويل الحساب الجاري من خلال الاستثمار المباشر الأكثر تفضيلاً بسبب قلة حساسية هذا الاستثمار إلى أسعار الفائدة العالمية، كونه يعتمد على الربحية في الأجل الطويل. كما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف ويحسن نوعية المنتجات من خلال إقامة المشروعات الجديدة التي تتميز بالموصفات العالية وفورات الحجم الكبير، مما يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة وتعديل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتحفيز الاستثمار المحلي. كما يؤدي إلى تنمية البنى التحتية للاقتصاد ذات الصلة بالاستثمار المباشر والتي تعد جميعها دعائم للنمو الاقتصادي. وكذلك يؤدي هذا الاستثمار إلى معالجة البطالة من خلال توفير فرص عمل للقوى العاملة محلياً والحصول على التقدم التكنولوجي الضروري للعملية الإنتاجية، إضافة إلى الحصول على المهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، ونقل خبرات المصارف المتطورة. وهذه المزايا تنطبق في حال وُجّه الاستثمار المباشر نحو المشاريع الاقتصادية التنموية وليس المشاريع الاستهلاكية. غير أن هذا الاستثمار بحاجة إلى سياسات جذب وإجراءات للتعامل معه من قبل الاقتصاد المضيف، وهذا ما يحتاجه الاقتصاد الفلسطيني لمعالجة الخلل التمويلي في الحساب الجاري.

والطريقة الثانية للتمويل هي الدين الخارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذا الدين قصير أم طويل الأجل، وأسعار الفائدة الحقيقية، ومعدل النمو الاقتصادي ومستوى الدين الحالي. أما الطريقة الثالثة للتمويل، فتعتمد على التمويل من خلال صافي الأصول الخارجية (إما السحب من الودائع المصرفية، أو ما يسمى بصافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، وذلك من خلال خفض صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي) وهو التمويل الذي يؤدي إلى تناقص الأصول الخارجية أو زيادة الالتزامات الخارجية للبلد.

ويتضح من خلال التحليل السابق للحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، أن هذا العجز قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (مؤل البندان حوالي 72.5% من عجز الحساب الجاري عام 2016)، في حين مؤل الاستثمار المباشر نحو 11.5% من العجز. أما الاقتراض الخارجي في فلسطين فلا يستخدم غالباً لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديد الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وبشكل عام، من الواضح أن عجز الحساب الجاري في فلسطين يحدث نظراً لكون مستوى الإنفاق في الاقتصاد الفلسطيني أكثر من قدرته على الإنتاج، مما تسبب في زيادة الاستيعاب المحلي (الطلب المحلي الكلي أو إجمالي الاستهلاك والاستثمار المحلي) عن الدخل، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على اتخاذ مجموعة من الوسائل والإجراءات، لتعديل وضع ميزان المدفوعات، بما في ذلك اتخاذ تدابير تصحيحية للوصول إلى مدفوعات خارجية تتسم بمقومات الاستدامة.

وضع الاستثمار الدولي

يحتل وضع الاستثمار الدولي بأهمية متزايدة في إعداد وتحليل بيانات الحسابات الدولية، كونه مؤشراً على مدى استدامة الأوضاع المالية ومدى التعرض للمخاطر، بما في ذلك توافق أسعار العملات، وانعكاسات تكوين الدين حسب القطاع وسعر الفائدة ومعدلات العائد، وتحليل الهيكل الاقتصادي ودراسة علاقة الحسابات الدولية بمصادر التمويل المحلية. كما ويعتبر مؤشراً على درجة الانفتاح الاقتصادي والدين الخارجي وعلى الاستقرار المالي، ويوضح العلاقة مع العالم الخارجي وتطورات العلاقات الخارجية بين البلدان بما يسمح بتسهيل المقارنات الدولية.

وتشير النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين إلى أن أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين في نهاية العام 2016 قد فاقت أرصدة الاستثمارات الخارجية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية - الالتزامات الأجنبية) بقيمة بلغت 1,289 مليون دولار أمريكي. وقد استحوذت الإيداعات النقدية المحلية في البنوك الخارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر وبما نسبته 63.9% من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

كما أظهرت هذه النتائج إلى أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغ 6,138 مليون دولار أمريكي، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 7.2%، واستثمارات حافظة 18.1%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 69.6%، وأصول احتياطية 5.1%. أما على المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك 74.1% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني.

كما وصل إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) إلى حوالي 4,849 مليون دولار أمريكي، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 53.4%، واستثمارات حافظة 13.6%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 33.0%. وعلى المستوى القطاعي، شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع المصارف حوالي 34.5% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

وكذلك بينت النتائج أن إجمالي رصيد الدين الخارجي على الاقتصاد الفلسطيني قد بلغ حوالي 1,606 مليون دولار أمريكي. توزع بين دين على القطاع الحكومي بنسبة 65.0%، وقطاع المصارف 30.9%، والقطاعات الأخرى (الشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والمؤسسات الأهلية، والأسر المعيشية) بنسبة 3.9%، والاقتراض بين الشركات التابعة والمنسوبة بنسبة 0.2%.

الفصل الرابع

تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية نظرة عامة

شهد العام 2016 المزيد من الإنجازات المحققة على صعيد الجهاز المصرفي الفلسطيني، بالرغم من استمرار الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين في ضوء سياسات وإجراءات الاحتلال وفرض المزيد من القيود والعقبات أمام الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والجهاز المصرفي بشكل خاص.

فقد واصلت سلطة النقد مسيرتها نحو المزيد من التطوير في الأنظمة الرقابية وإصدار العديد من التعليمات التنظيمية لمختلف مؤسسات الجهاز المصرفي، كما واصلت توطيد علاقتها العربية والإقليمية والدولية لتضع نفسها موطأ قدم راسخة على الساحة المصرفية الدولية في ضوء ما تميزت به من تطور وإنجاز ملموس على صعيد أنظمة معلومات الائتمان والشمول المالي، والبحث العلمي والتقارير المتخصصة في المجال الاقتصادي والمصرفي والمالي.

ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز الإنجازات والتطورات التي شهدتها سلطة النقد في العام 2016، سواء على صعيد دورها الرقابي على المصارف وشركات الصرافة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، أو على صعيد علاقتها المحلية والدولية، بالإضافة إلى استعراض التقارير المالية لسلطة النقد للعام 2016.

التطوير الداخلي

في إطار سعي سلطة النقد لتحقيق رؤيتها نحو التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات يعمل وفق أفضل الممارسات الدولية، اتخذ مجلس إدارة سلطة النقد في العام 2016 قراراً استراتيجياً باستحداث مكتب إدارة المخاطر ضمن مجموعة المكاتب المستقلة لدى سلطة النقد. ويتبع هذا المكتب إدارياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويضم الهيكل التنظيمي لمكتب إدارة المخاطر قسم إدارة المخاطر المالية، قسم إدارة المخاطر التشغيلية ووحدة إدارة استمرارية العمل، بالإضافة إلى وظيفة أمن المعلومات. وقد تم رفد المكتب بالكادر المؤهل والمتخصص في المجالات ذات العلاقة.

ويعتبر المكتب مسؤولاً عن تطوير إطار متكامل وكفؤ لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية على مستوى سلطة النقد، والإشراف على كفاية مهام وعمليات إدارة المخاطر، من خلال تقييمها والتحوط لها والتقليل من احتمالية التباين والشك في تحقيق الأهداف والإداء الأفضل في مهام وعمليات الدوائر المختلفة. بالإضافة إلى تحسين توظيف رأس المال والموارد البشرية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والامتثال والشفافية في سلطة النقد. كما يعنى المكتب بإدارة برنامج استمرارية العمل في سلطة النقد، وتطوير الخطط، وإجراء الاختبارات اللازمة، وإدارة موقع التعافي من الكوارث والمواقع البديلة، بالإضافة إلى تطوير السياسات والإجراءات التي تضمن أمن المعلومات والحفاظ على سريتها وتوافرها ونزاهتها وحمايتها من المخاطر المرتبطة بتداولها. كما يهدف المكتب إلى تعزيز الوعي وثقافة إدارة المخاطر لدى سلطة النقد، ومساندة الإدارة العليا، وتقديم المشورة لها في تخطي التحديات وتطوير السياسات والأنظمة والضوابط الداخلية بما يتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى في هذا المجال.

ومن جانب آخر، تم تنفيذ اختبارات شهرية وزيارات ميدانية لموقع سلطة النقد البديل، بالإضافة إلى تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية لموقع إنعاش الكوارث، وإعادة تشكيل فريق إدارة الأحداث على مستوى سلطة النقد.

العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تطوير دورها الرقابي الهادف إلى تعزيز الاستقرار المالي، على مختلف المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها. وقد شملت هذه الجهود العديد من الجوانب سواء على المستوى التنظيمي والرقابي من خلال التعليمات الرقابية، أو على مستوى الأنظمة الرقابية وتطويرها، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي. وفيما يلي أبرز تلك الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2016:

تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة

• المصارف

استمرت سلطة النقد في تطوير الإطار الرقابي للنظام المصرفي، بما يتوافق مع الممارسات الفضلى والمستجدات المصرفية والرقابية العالمية، وفي سياق استمرار متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليمات المنظمة للعمل المصرفي وفقاً لمتطلبات قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، تم خلال العام 2016 إصدار التعليمات الرقابية التالية:

تعليمات رقم (2/2016) بشأن الإقراض المسؤول، والتي تهدف إلى تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح المتعلقة بعمليات الإقراض التي تقوم بها المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، من أجل تعريف المقترضين بشروط الائتمان وأحكامه بالإضافة إلى حقوقهم والتزاماتهم، وتعريف الكفلاء بطبيعة التزاماتهم وحدودها بما يحقق حماية الحقوق لجميع أطراف عقد القرض على أسس واضحة وشفافة وعادلة في التعامل. كما ركزت التعليمات على تحديد العلاقة بين جهات الإقراض والتمويل من جهة، ومستهلكي الخدمات المصرفية من جهة أخرى، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بعمليات منح الائتمان بما يتناسب مع وضع المقترض المالي ومتطلباته واحتياجاته، والتأكد من قدرته على السداد، والحد من ممارسات السوق غير المرغوب بها في مجال الائتمان، والحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة. وتسري هذه التعليمات على كافة المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

وحرصاً من سلطة النقد على حماية محفظة التسهيلات الائتمانية بشكل عام، وحقوق العملاء بعدم استيفاء كامل الدخل لتغطية التزاماتهم الشهرية، فقد عملت على إصدار التعميم رقم (209/2016) بشأن تحديد نسبة الخصم من إجمالي دخل العميل لتسديد التزاماته المباشرة وغير المباشرة كمقترض و/ أو كفيل، وذلك على النحو التالي:

- الالتزام بخصم ما نسبته 50% بحد أقصى من إجمالي دخل العميل لتسديد التزاماته المباشرة وغير المباشرة في حال كان العميل مقترضاً فقط.
- الالتزام بخصم ما نسبته 75% بحد أقصى من إجمالي دخل العميل لتسديد التزاماته المباشرة وغير المباشرة في حال كان العميل مقترضاً وكفيلاً لقرض أو أكثر.
- الالتزام بخصم ما نسبته 50% بحد أقصى من إجمالي دخل العميل لتسديد التزاماته غير المباشرة في حال كان العميل كفيلاً لقرض أو أكثر.
- الالتزام بتوزيع الخصومات على كافة كفلاء القرض الواحد بالتساوي، مع مراعاة عدم تجاوز النسب.
- تشمل نسب الخصم أعلاه كافة التزامات العميل المباشرة وغير المباشرة لدى المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة.
- تعليمات رقم (4/2016)** بشأن تعديل تعليمات الرسوم والعمولات، والتي تم بموجبها تعديل تعليمات الرسوم والعمولات وذلك استجابةً للتطورات على الخدمات والمنتجات المصرفية والتغيرات على تكلفتها، حيث تم بموجبها:
- السماح للمصارف باستيفاء أربع عمولات جديدة وهي (عمولة حوالة واردة من الخارج بدون أي بيان أو باي بيان خطأ، وعمولة الحوالات الواردة من خارج فلسطين، وعمولة إصدار البطاقات الائتمانية التابعة، وعمولة إيداع وسحب بعملة عدا (الدولار، والدينار، والشيكال).
- تعديل قيمة عمولات سابقة، وهي (عمولة حوالة صادرة إلى فروع المصارف الأخرى داخل وخارج فلسطين، وعمولة إيداع شيكات برسم التحصيل، وعمولة إصدار شيك مصرفي، وعمولة إدارة حساب جامد، وعمولة إلغاء تسهيلات بعد إرسالها للتنفيذ).
- تعديل مسميات عمولات سابقة، مثل عمولة استبدال كفيل لتصبح استبدال / إسقاط كفيل، وعمولة إصدار رقم سري (فيزا أو ماستركارد) لتصبح إصدار / استبدال بدل لافقد للأرقام السرية لبطاقات الائتمان والصراف الآلي.

تعليمات رقم (2016/5) بشأن قروض الإسكان وتمويل العقارات، والتي تم بموجبها تحديد شروط منح الائتمان لأغراض الإسكان وتمويل عقود الرهن العقاري، بحيث لا تتجاوز قيمة التمويل الممنوح للعميل ما نسبته 85% من القيمة التخمينية للعقار أو قيمة العقار حسب اتفاقية البيع أيهما أقل، على ألا تزيد فترة سداد التمويل عن 25 سنة من تاريخ منح القرض وذلك للعملاء المصنفين على نظام التصنيف الائتماني «A أو B»، وبما لا يزيد عن 80% للعملاء المصنفين «C»، وبما لا يتجاوز 60% إذا كان التصنيف الائتماني للعميل «D»، شريطة ألا تتجاوز فترة السداد 15 سنة من تاريخ القرض، وبما لا يتجاوز 30% للعميل المصنف «E»، شرط ألا تتجاوز فترة السداد 7 سنوات من تاريخ القرض. أما بالنسبة لقروض الإسكان فيجب ألا تتجاوز قيمتها عن 80 ألف دولار ولا تزيد فترة السداد عن 12 سنة، وفي حال زادت عن ذلك تخضع للقيود الواردة على التصنيف الائتماني للعملاء المذكورة أعلاه.

كما نظمت التعليمات مختلف الشروط المتعلقة بقروض الإسكان وتمويل الرهن العقاري، وألغيت بموجبها التعليمات رقم (2014/1) والتعليمات رقم (2014/2) بشأن قروض الإسكان وتمويل الرهن العقاري. وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من 2016/6/6.

من جانب آخر، تم تعديل هذه التعليمات بموجب التعميم رقم (2016/108) حيث عدلت المادة (6) البند (3) ليصبح نصها كما يلي: «يجوز للمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة منح تمويل سكني أو رهن عقاري ثاني لنفس المقترض استناداً لأحكام المادة (3) وبنسبة تمويل تتجاوز الـ 40% من القيمة التخمينية للعقار في حالة القروض المشتركة التي يكون فيها أحد الشركاء غير حاصل على تمويل سكني أو رهن عقاري قائم».

تعليمات رقم (2016/7) بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل II، حيث أرفق بهذه التعليمات دليل تطبيق متطلبات بازل II، وتم إلزام المصارف باحتساب متطلبات رأس المال لكافة المخاطر، والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال بموجب الفصول الواردة في الدليل، والتي توزعت على سبعة فصول: الفصل الأول يتناول المنهج المعياري لمخاطر الائتمان، والفصل الثاني يتناول مخففات مخاطر الائتمان، والفصل الثالث يتناول مخاطر السوق، والفصل الرابع يتناول المخاطر التشغيلية، والفصل الخامس يتناول إدارة المخاطر، والفصل السادس يتناول تطبيق عمليات المراجعة الرقابية بحسب الركيزة الثانية، والفصل السابع يتناول عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

وبموجب هذه التعليمات تم إلغاء تعليمات إدارة المخاطر رقم (2008/6)، وأعطيت المصارف مهلة سنة من تاريخ إصدار التعليمات (2016/8/25) لتزويد سلطة النقد بأول تقرير للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً لمتطلبات الفصل السابع من هذا الدليل. إلى جانب ذلك تم إصدار نسخة جديد ومحدثة من البيانات المالية (New Call Report) بما يتوافق مع متطلبات بازل II ومتطلبات المعيار رقم (9-IFRS).

تعليمات رقم (2016/8) بشأن تعديل رسوم نظام المفتاح الوطني، والتي تم بموجبها تعديل التعليمات رقم (2015/5) الخاصة برسوم نظام المفتاح الوطني، بإضافة مادة جديدة تحمل الرقم (5 مكرر) تنص على أن العضو في النظام يجب أن يسدد رسوم اشتراك شهرية بقيمة 1,100 دولار لصالح سلطة النقد. ويسري هذا التعديل اعتباراً من تاريخ 2016/5/1.

تعليمات رقم (2016/9) بشأن نقل الأموال والمعادن الثمينة والمستندات ذات القيمة، حيث عملت سلطة على تحديث تعليماتها السابقة بالخصوص، وحددت بموجبها متطلبات وشروط وضوابط عملية نقل الأموال والمعادن الثمينة والمستندات ذات القيمة، وذلك من خلال تحديد مواصفات وشروط ومعايير سيارات النقل، وشروط وموصفات أفراد طاقم النقل، وتحديد ضوابط النقل بواسطة سيارات مصفحة وأخرى غير مصفحة، وتنظيم عمليات الإسناد الخارجي لها.

وفي إطار جهود سلطة النقد المستمرة في رفع كفاءة العمل المصرفي، تم تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المصارف، واستكمال دليل الرقابة المبني على المخاطر (RBS)، ومتابعة إجراءات المصارف لضمان استمرارية الأعمال المصرفية وتعزيز قدراتها لمواجهة الأحداث الطارئة وإدارة الأزمات.

كما قامت سلطة النقد خلال العام 2016، بإصدار العديد من التعاميم الدورية الهادفة لتنظيم ومتابعة أوضاع المصارف، وضمان استقرارها، حيث تم إصدار تعميم بخصوص متطلبات الإفصاح في التقارير السنوية للمصارف المحلية والبيانات المالية الختامية للمصارف الوافدة، وتمت متابعة التزام المصارف بهذه المتطلبات. بالإضافة إلى إصدار تعميم بخصوص الرسوم والعمولات بما يتوافق ومتطلبات المعيار الدولي رقم (IFRS-18) وجاري العمل للتأكد من التزام المصارف بهذه المتطلبات.

وفي إطار سعي سلطة النقد إلى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية والمنافسة العادلة بين المصارف وحماية المقترضين، عقدت سلطة النقد ورشة عمل من أجل إعداد تعليمات وتصميم برنامج خاص لاحتساب معدل تكلفة الإقراض السنوية الحقيقية (APR) بحضور خبير دولي. كما تم عقد ورشة عمل تدريبية لإطلاق النسخة الرابعة المطورة (version IV) من نظام المعلومات الانتمائي لموظفي فروع المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة في قطاع غزة.

من جانب آخر واصلت سلطة النقد مهامها الرقابية في ضبط ومتابعة وتطوير العمل المصرفي، حيث تم متابعة إنهاء أعمال بنك HSBC وسحب الترخيص، ومتابعة إجراءات تصفية أعمال بنك فلسطين الدولي، واستكمال إجراءات تأسيس مصرف الصفا بما يشمل تعيين طاقم الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية وتشكيل مجلس الإدارة.

كما قامت سلطة النقد بالإدارة والإشراف على عملية الاندماج بين بنك فلسطين والبنك التجاري الفلسطيني، ومتابعة عملية استحواذ بنك فلسطين على ما نسبته 52% من رأس مال البنك الإسلامي العربي، واستحواذ صندوق الاستثمار الفلسطيني على 35% ومتابعة تشكيل مجلس إدارة جديد بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة.

كذلك تمت متابعة المصارف المهمة نظامياً بشأن تنفيذ الخطط المقدمة من قبلها بخصوص الإجراءات الرقابية المطلوبة منها، وفقاً للإطار العام للمصارف المهمة نظامياً على المستوى المحلي، وتنفيذ اختبارات التحمل وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال، مع إعداد تحليل مفصل يتضمن النتائج والتوصيات. إلى جانب إعداد وتحليل مؤشرات السلامة المالية التي يتم استخدامها لمتابعة جودة الأصول والسيولة والربحية للقطاع المصرفي، وتحليل مدى قدرة رأس المال على استيعاب الخسائر التي قد يتعرض لها هذا القطاع، وإعداد تقرير حالة المخاطر بشكل ربع سنوي والذي يتم من خلاله إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الاستقرار المالي على مستوى بيئة العمل المحلية والإقليمية والعالمية.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار الجهود المستمرة والحثيثة لضبط أوضاع السيولة النقدية في الجهاز المصرفي، ومساعدة المصارف على شحن فائض الشيكال المتراكم لديها، تم في العام 2016 ترحيل حوالي 12,426.4 مليون شيكل من المصارف في الضفة الغربية إلى إسرائيل، منها 7,900 مليون شيكل سُحنت إلى بنك إسرائيل من خلال بنك فلسطين، و4,526.4 مليون شيكل سُحنت من خلال البنوك الأردنية التي تقوم بعمليات الشحن بصورة مباشرة إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة لها. كما عملت سلطة النقد أيضاً على تسهيل عملية استبدال العملات التالفة في فروع المصارف في قطاع غزة من عملة الشيكال والبالغة 106 مليون شيكل، واستبدالها بفئات حسب احتياجات المواطنين في القطاع، لا سيما في المناسبات الهامة التي يكون المواطنون بحاجة شديدة للفكة، وخاصةً خلال شهر رمضان والأعياد، بالإضافة إلى ترحيل 635 مليون شيكل من فائض الشيكال المتراكم لدى فروع المصارف في قطاع غزة إلى مراكزها الرئيسية في الضفة الغربية.

وفي إطار تعزيز قدرة وكفاءة موظفي المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، تم تقديم محاضرات وورش عمل حول نظم معلومات الائتمان، في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بالتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني. وتهدف هذه الورش إلى العمل على تنمية قدرات مستخدمي نظم المعلومات الائتمانية من موظفين ومسؤولين وتعزيز الفهم والإدراك لتعليمات النظم لتحليل البيانات واتخاذ القرار الأمثل في إدارة المخاطر الائتمانية وإدارة العلاقة مع العملاء.

جدير بالذكر أن المعهد المصرفي يعقد باستمرار دورات مهنية متخصصة لتطوير الكوادر البشرية في الجهاز المصرفي الفلسطيني. وفي هذا السياق فقد وصل عدد البرامج التدريبية التي أنجزها المعهد في العام 2016 إلى 138 برنامجاً (دبلوم وبرامج قصيرة) بواقع 89 برنامج في الضفة الغربية و49 برنامج في قطاع غزة، شارك فيها 2,561 مشارك.

• الصرافون

في إطار جهود سلطة النقد الحثيثة نحو تنظيم قطاع الصيرفة، وضبط أوضاعه ورفع كفاءة العمل فيه، فقد صدر نظام جديد لترخيص ورقابة مهنة الصرافة بموجب القرار الرئاسي رقم (41) لسنة 2016، والذي تم بموجبه إلغاء نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) لسنة 2008. ويهدف النظام الجديد إلى تنظم أعمال الصرافة في إطار الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي في فلسطين. وقد جاءت مواد النظام الجديد موزعة على عشرة فصول أخذت بعين الاعتبار المستجدات المختلفة في عمل الصرافين وبعض النقاط التفصيلية التي وردت في تعليمات سلطة النقد المنظمة لعمل الصرافين ولم يكن يغطيها النظام السابق فهو أكثر تفصيلاً ودقة في الإجراءات المتعلقة بترخيص الصرافين ومزاولة أعمالهم. فعلى سبيل المثال نصت المادة (12) من النظام الجديد على السياسات والنظم الداخلية في شركة الصرافة، ونصت المادة (14) على متطلبات السرية في العمل على غرار عمل المصارف، كما أفرد فصلاً مستقلاً (الفصل السادس) لمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات الصرافة، كما أفرد فصلاً خاصاً (الفصل التاسع) للتفتيش والمتابعة من قبل سلطة النقد على نشاط شركات الصرافة وآليات ونظم العمل فيها حيث أعطي مفتشي سلطة النقد صفة مأموري الضبط القضائي ضمن اختصاصاتهم.

من جانب آخر، أعطى النظام الجديد مجاًلاً أوسع لنشاط الصرافين حيث شطب البندين 4 و5 من النظام السابق والذان يتعلقان بحصول الصراف على تسهيلات ائتمانية من الخارج، وتنفيذ العمليات الآجلة والتعامل بالهامش وجميع المشتقات المالية لحساب المتعاملين معه أو الآخرين. كما سمح النظام الجديد بممارسة أي نشاط آخر شرط موافقة سلطة النقد المسبقة على ذلك بموجب تعليمات محددة. كما عدل النظام الجديد الحد الأدنى للغرامة التي يمكن أن يتعرض لها الصراف في حال مخالفته لنصوص النظام لتصبح 100 دولار بدلاً من ألف دولار في النظام السابق.

من ناحية أخرى، استمرت جولات التفتيش الميداني على الصرافين خلال العام 2016، وبواقع 305 جولة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، للتأكد من مدى التزامهم بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، إضافة إلى جولات تفتيش على حسابات الصرافين في المصارف العاملة في فلسطين، ومعالجة الملاحظات الرقابية التي تمخضت عن هذه الجولات. إلى جانب ذلك، تم إجراء حملات توعية للصرافين والمواطنين عقدت في الغرف التجارية والمحافظات بهدف شرح التعليمات المنظمة لقطاع الصرافة والحقوق والواجبات لكل من المواطنين والصرافين.

• مؤسسات الإقراض المتخصصة

واصلت سلطة النقد جهودها في تنظيم وضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة. وفي هذا السياق أصدرت التعليمات الرقابية التالية:

تعليمات رقم (2016/1) بشأن معالجة شكاوى الجمهور، التي تهدف إلى تعزيز الثقة وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح الشامل بين مؤسسات الإقراض المتخصصة وعملائها، وذلك من خلال تنظيم طريقة التعامل مع المواطنين ووضع آلية منضبطة لاستلام الشكاوى والرد عليها، حيث تلتزم كل مؤسسة بوضع صندوق للشكاوى في كل فرع والرد عليها خلال عشرة أيام كحد أقصى من تاريخ استلام الشكاوى. بالإضافة إلى إعداد تقرير دوري ربع سنوي لسلطة النقد يتضمن كافة الشكاوى التي قدمت لمؤسسة الإقراض والإجراءات التي تم اتخاذها في الرد عليها.

تعليمات رقم (2016/3) بشأن ترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين، التي تنظم إجراءات وشروط ترخيص مؤسسات الإقراض وتفرعها، وإجراءات نقل وإغلاق إدارة هذه المؤسسات وفروعها، والأعمال المسموحة والأعمال المحظورة، وشروط وإجراءات تملك الأراضي والعقارات.

تعليمات رقم (2016/6) بشأن أيام وساعات العمل الرسمي لمؤسسات الإقراض المتخصصة، التي تضبط توقيت العمل الرسمي في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وأيام العطل والإجازات الرسمية والطارئة، وأوقات الدوام الاستثنائي غير الإلزامي.

جدير بالذكر أنه تم الانتهاء من إعداد تعليمات خاصة بهيئة الرقابة الشرعية، وتعليمات الديون المدومة والمحالة للقضاء والإغلاق الشهري للبيانات المالية بشكل نهائي وهي بصدد الإصدار. كما تم الانتهاء من التقارير الربعية بنسختها الجديدة والمعدلة «CALL REPORT»، وكشف المخصصات، وقاعدة البيانات الربعية. من جانب آخر، أصدرت سلطة النقد العديد من التعاميم المنظمة لعمل مؤسسات الإقراض مثل التعميم رقم (16/2016)، الذي يلزم هذه المؤسسات بتزويد سلطة النقد بالبيانات المالية الختامية (المدققة) والرسالة الإدارية بشكل سنوي.

وفي إطار تطوير أنظمة وآليات العمل في مؤسسات الإقراض المتخصصة، تم تحديث شبكة الربط الإلكتروني بينها وبين سلطة النقد. كما واصلت سلطة النقد إجراءاتها الروتينية في تنفيذ العديد من جولات التفتيش الميداني على شركات الإقراض المرخصة خلال عام 2016 والبالغ عددها 7 جولات.

إلى جانب ذلك عقدت سلطة النقد خلال العام 2016 العديد من ورش العمل المتخصصة الهادفة إلى رفع كفاءة الكوادر البشرية في مؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث تم عقد ورشة عمل من أجل إعداد تعليمات وتصميم برنامج خاص لاحتساب معدل تكلفة الإقراض السنوية الحقيقية (APR) بحضور خبير دولي، وذلك في إطار سعي سلطة النقد إلى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية والمنافسة العادلة بين مؤسسات الإقراض المتخصصة وحماية المقترضين. كما تم عقد ورشة عمل تدريبية لإطلاق النسخة الرابعة المطورة (Version IV) من نظام المعلومات الائتماني لموظفي مؤسسات الإقراض المتخصصة في قطاع غزة. وعقد ورشة عمل بخصوص نظام تسجيل الأصول المنقولة (Movable Assets Registry) بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

من جانب آخر، تم تخريج الفوج الأول من دبلوم مسؤولي الإقراض لعام 2016 وذلك بالتعاون مع الشبكة الفلسطينية للإقراض (شراكة) والمؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض.

تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفي هذا السياق، واصلت سلطة النقد خلال العام 2016 إنجازاتها التطويرية للأنظمة المصرفية، وفيما يلي تفصيل لهذه التطورات والإنجازات:

• تطوير أنظمة عمليات الائتمان

واصلت سلطة النقد إجراءاتها الهادفة إلى تطوير نظم عمليات الائتمان التي تشمل: نظام الشيكات المعادة، ونظام الشيكات الموقوفة والمفقودة، ونظام التسويات الرضائية، ونظام التقارير الائتمانية، وبرنامج ضبط الرسوم المتعلقة بأنظمة المعلومات الائتمانية. وفي هذا السياق وتحضيراً لإطلاق الأنظمة المذكورة²³ تم خلال العام 2016 عقد ورش عمل تدريبية لمستخدمي النظم المطورة، بهدف استعراض آلية عمل هذه الأنظمة والتعديلات التي تمت عليها، وقد شملت هذه الورش جميع محافظات الوطن في الضفة والقطاع. كما تم استكمال فحص الأنظمة داخلياً تمهيداً لإطلاقها بداية العام 2017، بالإضافة إلى تنفيذ جولات ميدانية تشمل المصارف ومؤسسات الإقراض، للتحقق من مواءمة أنظمة المستخدمين لمتطلبات عمل النظم المطورة. من جانب آخر، تم إصدار تعليمات إرشادية توضح آلية عمل الأنظمة المطورة وأحكام ومحددات استخدامها.

وفي نفس السياق تم إطلاق النسخة الرابعة المطورة من نظام معلومات الائتمان اعتباراً من 3/4/2016، والتي تضمنت تطوير العديد من الجوانب في النظام: شاشة الاستعلام، والتقرير الائتماني، وشاشات فتح السجل الائتماني، وتعديل آلية ترحيل ملف التسهيلات الشهري. ويهدف نظام معلومات الائتمان إلى توفير بيانات شاملة ودقيقة عن الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

[23] في وقت لاحق لسنة هذا التقرير (شباط 2017) أطلقت سلطة النقد النسخة الثانية (Version II) من نظام الشيكات المعادة ونظم التقارير الائتمانية والتسويات الرضائية والشيكات الموقوفة والمفقودة.

الأخرى لمساعدتها في مراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية من ناحية ولمساعدة مستخدمي النظام على اتخاذ القرار الائتماني من ناحية أخرى. كما تم تطوير نظام الاستعلام الائتماني الموحد لاستخدام شركات القطاع الخاص، وذلك تلبية لاحتياجات المستخدمين وحفاظاً على مكانة الشيك وللمحد من مخاطر الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، ومعالجة ظاهرة الإفراط في الاستدانة والمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها مزودو السلع والخدمات من القطاع الخاص مقابل الشيكات الآجلة. وفي هذا السياق، تم تعزيز التقرير الائتماني المستخرج من نظام الاستعلام الائتماني الموحد بإضافة بعض البيانات الائتمانية على التقرير الائتماني للنظام لتخدم اتخاذ القرار الائتماني لدى شركات القطاع الخاص.

كما تم خلال العام 2016 إطلاق النسخة الرابعة المطورة من نظام التصنيف الائتماني بعد إجراء مراجعة شاملة لجميع المتغيرات ذات العلاقة والمحددة لدرجات المخاطر بما يتواءم مع البيئة المصرفية الفلسطينية، حيث تم في هذه النسخة فصل بطاقة التصنيف الائتماني المتعلقة بالأفراد عن بطاقة التصنيف الائتماني المتعلقة بالشركات، بحيث تأخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة وشروط التسهيلات الممنوحة للشركات عنها للأفراد، وبما يتواءم مع التطورات الحاصلة على البيئة المصرفية والأسس والمعايير الدولية الفضلى ذات العلاقة. وقد تم في النسخة الجديدة معالجة ملاحظات سلطة النقد والمصارف ومؤسسات الإقراض على النسخة الثالثة.

من جانب آخر، تم توحيد قواعد البيانات الديموغرافية لنظامي المعلومات الائتمانية والشيكات المعادة، حيث تم توحيد قاعدة البيانات الشخصية لعملاء نظامي الشيكات المعادة والمعلومات الائتمانية بحيث يتم إضافة البيانات الشخصية أو تعديلها أو تحديثها على النظامين من خلال قاعدة بيانات موحدة تشتمل على كافة عملاء الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض، وشركات التأجير التمويلي، وشركات القطاع الخاص المشتركة بالأنظمة. وسيؤدي هذا التطوير إلى إثراء قاعدة البيانات الموحدة لتعزيز نسبة الاستعلامات الناجحة وتسهيل عمليات فتح السجل الائتماني لدى المستخدمين عند تنفيذ عمليات التصريح عن البيانات المالية والشخصية للعملاء من خلال عمليات فتح السجل.

كما تم إطلاق نظام المستخدمين، الذي يهدف إلى تمكين إدارة المصرف من التحكم بمنح أو تعديل صلاحيات موظفي المصارف المستخدمين للأنظمة الائتمانية من خلال موقع المعلومات الائتمانية، وذلك في إطار سعي سلطة النقد إلى تطوير وأتمتة أدوات وآليات العمل للحد من الأعمال اليدوية والورقية، وقد تم عقد ورشة تدريبية لمستخدمي نظام المستخدمين المطور، هدفت إلى تدريب المستخدمين على إدارة الصلاحيات واستخدام شاشات النظام المطور.

• تطوير نظام احتساب تكلفة الإقراض السنوية (APR)

بهدف تعزيز المنافسة بين جهات الإقراض وحماية حقوق المقترضين وضمان الشفافية والإفصاح عن التكاليف الفعلية للإقراض، تم إعداد هذا البرنامج بالتعاون مع خبير دولي بدعم فني من مؤسسة GIZ الألمانية، وتم عرضه على المصارف ومؤسسات الإقراض وإجراء الفحوصات اللازمة للتحقق من أدائه وفق الأصول. ويجري حالياً إعداد تعليمات متعلقة بآلية تطبيق البرنامج لدى المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومن المتوقع إطلاق البرنامج في العام 2017.

• تطوير برنامج خدمة مقارنة الرسوم والعمولات المصرفية على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد

تم إطلاق برنامج خدمة مقارنة العمولات المصرفية على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد اعتباراً من 2016/6/1. ويتيح هذا البرنامج للمواطنين مقارنة العمولات التي تستوفيها المصارف واختيار نوع العمولة والمصرف أو المصارف التي يراد الاستفسار عنها لاختيار العمولة الأنسب وذلك من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني لسلطة النقد. ويأتي هذا البرنامج في إطار تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة بين المصارف، وتقديم خدمة مصرفية مميزة للجمهور بأسعار تنافسية وعادلة.

• تنميط أرقام الحسابات المصرفية الدولية-آيبان "IBAN"

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2016 لتطوير نظام الآيبان، الذي سبق أن أطلقت في مرحلة سابقة، وذلك في إطار استكمال تنفيذ مشروع الآيبان في فلسطين، حيث تم التعاون مع وزارة المالية على استكمال تطوير الأنظمة الداخلية بما يتوافق مع متطلبات المشروع وإدخال الآيبان على كافة الحسابات المستخدمة لديهم والتي تقدر بـ 450 ألف حساب. وقد تم تنفيذ الرواتب من قبل وزارة المالية باستخدام رقم الآيبان خلال العام 2016.

• نظام المفتاح الوطني 194

تم خلال العام 2016 استكمال عضوية كافة المصارف العاملة في فلسطين بنجاح في نظام المفتاح الوطني باستثناء مصرفين. كما تم إصدار مجموعة من التعاميم ذات العلاقة المنظمة لإجراءات عمله. من جانب آخر، تم اعتماد مسودة التعليمات المنظمة لعمليات تقاص الشيكات وبطاقات الدفع من خلال المفتاح الوطني، بما يتوافق مع أفضل الممارسات المعمول بها في مجال تقاص بطاقات الدفع. وفي هذا الإطار تم عرض مسودة التعليمات على كافة الجهات ذات العلاقة بما يشمل جمعية البنوك والمكتب القانوني ولجنة التعليمات في سلطة النقد. ومن المتوقع اعتمادها من قبل مجلس إدارة سلطة النقد خلال العام 2017.

• تفعيل رسائل سويفت الفئة متعددة الأطراف (Message Type-MT102)

في إطار التطوير المستمر في نظم المدفوعات، وبهدف تفعيل رسائل سويفت متعددة الأطراف من فئة MT102 من خلال نظام براق للتسويات الفورية، فقد تم بنجاح خلال العام 2016 استكمال الفحص التجريبي مع المصارف وتفعيل هذه الفئة من الرسائل من خلال نظام براق. وفي ضوء ذلك من المتوقع أن ينخفض الاستخدام الورقي لمدفوعات التجزئة المتعددة والمتداولة حالياً بشكل ورقي من خلال غرف المقاصة، وتسويتها إجمالاً من خلال نظام براق، وبما يساهم في أتمتة العمليات وخفض المخاطر المرتبطة بها.

• نظام المقاصة الإلكترونية

في إطار التطوير المستمر ضمن مشروع المقاصة الإلكترونية، عملت سلطة النقد على تحديد متطلبات وآليات عمل نظام المقاصة الإلكترونية، وأجراء كافة التعديلات الجوهرية المطلوبة بما يتوافق مع أهداف المشروع وبيئة تقاص الشيكات في فلسطين. كما تم العمل أيضاً على تقييم عطاءات المقاصة الإلكترونية.

• تحسين النفاذ للخدمات المالية

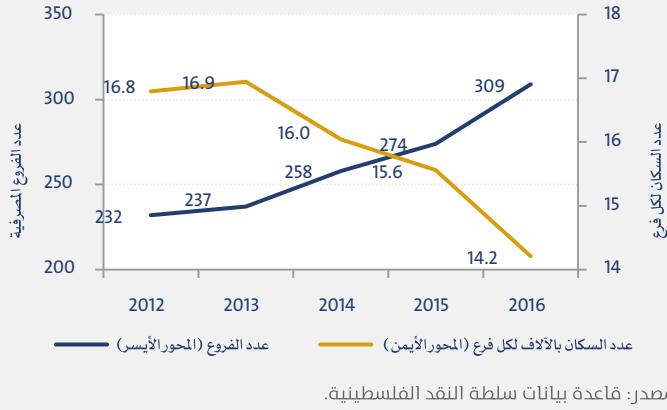
في إطار سياسة سلطة النقد في تعزيز وتحسين مستوى النفاذ للتمويل، عملت سلطة النقد على ما يلي:

• تعزيز التفرّع والانتشار المصرفي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة نحو تعزيز انتشار المصرفي بهدف إيصال الخدمات المصرفية إلى مختلف المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية، لتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية.

وفي هذا السياق فقد شهد العام 2016 تغييرات في هيكل المصارف المرخصة، حيث تم اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين، وذلك بموجب موافقة مسبقة من سلطة النقد، وموافقة الجمعية العمومية غير العادية لبنك فلسطين. وجاء هذا الاندماج منسجماً مع السياسة التي تتبعها نحو تعزيز الملاءة والمتانة المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، وتعزيز قدراته على مواجهة الصدمات والمخاطر التي تحيط ببيئة العمل المصرفي، وبما يكفل سلامة أموال الجمهور وحقوق كافة المتعاملين مع المصارف، وبما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي. من جانب آخر، أنهى فرع بنك HSBC في رام الله أعماله في فلسطين بناءً على موافقة مجلس إدارة سلطة النقد اعتباراً من بداية العام 2016. كما تم في العام 2016 ترخيص مصرف إسلامي جديد (مصرف الصفا) برأس مال قدره 75 مليون دولار. وبناءً على هذه التغييرات أصبح عدد المصارف المرخصة 15 مصرف في نهاية العام 2016، منها 7 مصارف محلية (منها

شكل 4-1: فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2012-2016



ثلاث مصارف إسلامية)، و8 مصارف وافدة (7 أردنية، مصرف مصري)، تعمل هذه المصارف من خلال شبكة فروع ومكاتب مصرفية ارتفعت إلى 309 مقارنةً بـ274 فرع ومكتب في العام السابق.

وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع) من جهة أخرى، حيث انخفضت هذه النسبة من 15.6 ألف نسمة/ فرع أو مكتب في العام 2015، إلى 14.2 ألف نسمة/ فرع أو مكتب في العام 2016، ورغم هذا التحسن المستمر في النسبة إلا أنه لا زال هناك متسع لمزيد من التفرع.

• توعية مالية

تولي سلطة النقد أهمية خاصة لعلاقتها مع الجمهور حرصاً منها على تقديم خدمات مصرفية بأعلى جودة ممكنة وبأقل تكلفة. كما تهتم بتعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة والمصارف العاملة في فلسطين. وتعمل دوماً على ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية لسلطة النقد والجهاز المصرفي. وفي هذا السياق حرصت سلطة النقد على تطوير برنامج مقارنة الرسوم والعمولات المعتمدة لدى المصارف، بهدف تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح للمواطنين وتعزيزاً لمبادئ حماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المصرفية والتنافسية بين مزودي هذه الخدمات والمنتجات من المصارف. كما قامت بإطلاق حملة إعلامية توعوية للمواطنين في أيلول 2016 حول مخاطر كفالة قروض أشخاص آخرين، بهدف توعية المواطنين عن المخاطر التي قد تنجم عن كفالة قروض أشخاص آخرين. إلى جانب إطلاق حملة إعلامية توعوية للمواطنين في تشرين أول 2016 حول معالجة الشكاوى، بهدف توضيح آلية تقديم الشكاوى على المصارف ومؤسسات الإقراض والصرافين وآليات المتابعة من أجل حماية حقوق مستهلكي الخدمات المصرفية وكذلك تعريف المواطنين بالجهة الرسمية المختصة بمعالجة الشكاوى على المؤسسات المصرفية.

من جانب آخر، تم إعداد كتيب (بروشور) توعوي حول نظام التصنيف الائتماني "Q & A" يحتوي على مجموعة من الأسئلة الأكثر تكراراً من قبل المقترضين وكفلائهم من المؤسسات المصرفية أفراداً كانوا أو شركات، والمصنفين على نظام التصنيف الائتماني. وتم توزيع هذا الكتيب على المصارف ومؤسسات الإقراض وقاعات استقبال الجمهور في رام الله وغزة بهدف زيادة وعي العملاء حول آلية عمل نظام التصنيف الائتماني. كما تم تنفيذ ورش عمل وندوات توعوية مختلفة في المجال المصرفي شملت طلاب المدارس والجامعات والمخيمات الصيفية وبعض قطاعات المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي إطار الحرص على تقديم أفضل الخدمات وبما يضمن سرعة إنجاز طلبات الجمهور بسهولة ويسر فقد تم تعزيز كفاءة أداء قاعات استقبال الجمهور، حيث شهد العام 2016 إجراء المناقشات اللازمة مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم الدولية في تعزيز كفاءة قاعات استقبال الجمهور بتخصيص موظف في كل قاعة لتقديم المشورة المصرفية للمواطنين ومساعدتهم في إدارة مديونياتهم، وسيتم تمويل هذا المشروع كاملاً من الجمعية الألمانية.

من جانب آخر، عقدت سلطة النقد المؤتمر المصرفي الدولي السادس 2016 بعنوان «الطاقة المتجددة وفرص التمويل» في تشرين ثاني 2016، وبالتعاون مع جمعية البنوك وصندوق ضمان القروض الأوروبي ومؤسسة التمويل الدولية. وقد ناقش المؤتمر مجموعة من القضايا والمواضيع المتعلقة بالقروض الخضراء والطاقة المتجددة وفرص تعزيزها والاستثمار بها في فلسطين. ونتج عن المؤتمر مجموعة من التوصيات وهي: مراجعة وتحديث الدراسات المتوفرة عن الطاقة المتجددة في فلسطين؛ وإطلاق برامج الوعي المجتمعي

لأهمية استخدام الطاقة المتجددة؛ وحشد الدعم والتأييد لتهيئة البيئة الممكنة لاستخدام الطاقة المتجددة على سبيل المثال: (المعايير المحلية، الربط مع الشبكات، البيئة القانونية الناضجة)؛ وتوفير المحفزات اللازمة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة؛ وتوفير المساعدات الفنية لجهات التمويل لتعزيز قدراتها في إدارة برامج التمويل المختصة بمجال الطاقة المتجددة، وتشكيل لجنة وطنية من الأطراف ذات العلاقة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر. جدير بالذكر أنه جاري العمل على تنفيذ هذه التوصيات من قبل اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر بالتنسيق مع سلطة الطاقة والأطراف ذات العلاقة.

كما واصلت سلطة النقد سياستها الهادفة إلى تعزيز العلاقات وأواصر التعاون مع الجامعات، حيث شاركت بأوراق عمل في أيام دراسية عقدت في بعض الجامعات الفلسطينية هدفت إلى عرض دور سلطة النقد في تحفيز العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، ودورها أيضاً في الرقابة على إصدار البطاقات الائتمانية. وفي سياق متصل بالأنشطة والفعاليات التثقيفية والتوعوية التي تنفذها سلطة النقد، تم عقد العديد من المحاضرات العلمية والتوعوية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والاقتصادية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

• تعزيز الشمول المالي

واصلت سلطة النقد خلال العام 2016 جهودها في مجال الشمول المالي والتوعية المصرفية، حيث قامت، بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال، بإعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وذلك في ضوء نتائج عملية المسح الميداني لجانب العرض والطلب لقياس مستوى الشمول المالي والذي أجري من خلال التعاقد مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس»، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم تشكيل خمس لجان كفرق عمل فرعية لاستكمال بناء الاستراتيجية، وعقدت هذه اللجان عدة اجتماعات لتشخيص المعوقات التي تواجه تعزيز الشمول المالي وآليات معالجتها وتحديد الجهة المسؤولة عن ذلك، حيث تم خلال شهر تشرين ثاني 2016 مناقشة مسودة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة العمل الخاصة بها من قبل لجنة إدارة المشروع مع الخبير الدولي المختص بذلك واعتمادها من قبله. وجار العمل حالياً للتخضير لإطلاقها بشكل رسمي بعد اعتمادها من قبل الجهات الرسمية.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أولت سلطة النقد أهمية خاصة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما لهذا القطاع من دور أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل والحد من البطالة المرتفعة وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الريادة باعتبارها رافداً أساسياً لسوق العمل. ولهذه الغاية، تم عقد مؤتمر مصرفي في آذار 2016 في مدينة أريحا لبلورة استراتيجية المرحلة القادمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالشراكة مع جمعية البنوك والمؤسسة الأوروپية الفلسطينية لضمان القروض تحت عنوان «بلورة استراتيجية المرحلة القادمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة». ويأتي هذا المؤتمر باعتباره مكماً للمؤتمر الرابع الذي نظّمته سلطة النقد بالشراكة مع جمعية البنوك ومؤسسة التمويل الدولية في العام 2013، ليؤكد مرة أخرى على أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية الاقتصادية. وقد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات من شأنها تعزيز هذا القطاع، وهي ضمن ثلاثة محاور أساسية: التمويل والإقراض، والتأهيل والتدريب، وتطوير بيئة الأعمال.

وفي سياق متابعة مهام اللجنة الفنية لتعزيز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة (تشكلت تنفيذاً للتوصيات الختامية للمؤتمر المصرفي الرابع 2013، بهدف تعزيز وتطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الولوج لمصادر التمويل والائتمان) فقد واصلت اللجنة اجتماعاتها خلال العام 2016، نتج عنها عدة إنجازات تمثلت باستمرار التنسيق مع وزارة الاقتصاد بهدف السماح للمصارف ومؤسسات الإقراض بالاطلاع على بيانات الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد، حيث تم التوصل إلى تفاهات مع ممثلي الوزارة سيتم إدراجها بمذكرة تفاهم لتوقيعها من سلطة النقد ووزارة الاقتصاد الوطني.

من جانب آخر، تم متابعة تجهيز نظام إلكتروني لتسجيل الأصول المنقولة من الناحية الفنية في وزارة الاقتصاد. كما تم إصدار قرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، والذي يهدف إلى تعزيز فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالحصول على

التسهيلات المطلوبة باستخدام أصولها كضمانة على التسهيلات وفتح آفاق جديدة لها لدى جهات الإقراض. كما تم عقد اجتماعات مع ممثلين من وزارة المالية بهدف تحفيز المصارف بتخصيص محافظ ائتمانية موجهة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تخفيض العبء الضريبي على إيرادات المصارف المترتبة عن فوائد التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع. وكذلك تم التواصل مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية لبحث موضوع إمكانية ربط جهات الإقراض مع قاعدة بيانات الاتحاد للاطلاع على البيانات الديموغرافية لقطاع المنشآت للاستناد إليها عند إجراء التحليل الائتماني.

تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية

تحرص سلطة النقد على بناء منظومة من العلاقات المحلية والإقليمية والدولية وتعزيزها، والمشاركة في مختلف الاجتماعات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية، والعمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية بما يحقق الارتقاء والتطور في الخدمات المقدمة من قبل هذا الجهاز. وفي هذا السياق سجلت سلطة النقد عدة إنجازات خلال العام 2016 كما يلي:

• العلاقات المحلية

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال توطيد علاقتها المحلية، وذلك في إطار دعمها وتعزيزها للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق تم توقيع اتفاقية تعاون بين سلطة النقد والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع لغايات تمكين المؤسسة من الاستثمار في السندات الحكومية من خلال سلطة النقد. وتأتي هذه الاتفاقية كتتويج للتعاون الدائم بين سلطة النقد والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، بهدف تعزيز ودعم الاستقرار المصرفي الفلسطيني. ونصت الاتفاقية على أن تقوم سلطة النقد بتقديم خدمات مالية بصفتها وكيلًا ماليًا للمؤسسات المالية العاملة في فلسطين، مما يمكن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من الاستثمار في السندات من خلال سلطة النقد، وذلك ضمن خطة المؤسسة الاستثمارية التي تهدف إلى الاستثمار في سندات حكومية قليلة المخاطرة، وتمكين المؤسسة من تعزيز الاحتياطيات المعدة لتأمين ودائع المودعين لدى البنوك المرخصة العاملة في فلسطين.

من جانب آخر، وفي إطار تعزيز علاقة سلطة النقد وتطويرها مع الجامعات، ورغد القطاع الأكاديمي والطلاب بالخبرات والمعلومات المصرفية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة النقد وجامعة غزة. وتهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في خدمة القطاع الأكاديمي والطلاب في جامعة غزة، من خلال القيام بعدة نشاطات مشتركة أهمها تنظيم برامج تدريبية عملية في سلطة النقد لطلاب كليات التجارة والاقتصاد، وتزويد مكتبات الجامعات بمختلف الإصدارات والتقارير الصادرة عن سلطة النقد، وتنظيم محاضرات توعوية وثقافية في المجال المصرفي والمالي بمختلف الجامعات، وتنفيذ أبحاث مشتركة بالاستفادة من الكادر الأكاديمي من الجامعات.

وفي إطار الحرص المستمر من قبل سلطة النقد على استمرار التنسيق والتواصل الدائم مع قطاع الأعمال والتجار، تم عقد عدة اجتماعات مع غرف التجارة والصناعة في مختلف المحافظات الفلسطينية في الضفة والقطاع. وركزت هذه الاجتماعات على الأوضاع الاقتصادية، وسبل دعم القطاع المصرفي لقطاع الأعمال والتجار.

• العلاقات الدولية

استمرت سلطة النقد خلال العام 2016 في تطوير علاقاتها الإقليمية والدولية، من خلال مشاركتها في العديد من المؤتمرات وورش العمل والزيارات المتبادلة بينها وبين بنوك مركزية عربية وأجنبية، بالإضافة إلى تواصل علاقات التنسيق والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وفي هذا السياق عقدت سلطة النقد ورشة عمل لمناقشة «مخرجات تقرير البنك الدولي المتعلقة بالحوالات الخارجية من وإلى فلسطين» بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، وذلك بهدف الوقوف على واقع الحوالات الخارجية وسبل التطوير والتحسين بما يساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني.

كما عقدت سلطة النقد ورشة عمل حول «تسهيل تفعيل المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في فلسطين»، بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا والمعهد المصرفي الفلسطيني، وبرعاية من البنك الإسلامي للتنمية. وهدفت الورشة إلى تعزيز فهم المشاركين للمعايير والمبادئ الإرشادية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بما يساعد في تسهيل تفعيل هذه المعايير وتطوير التشريعات النازمة للعمل المصرفي الإسلامي في فلسطين، وتعزيز قدرات المشاركين بما يساهم في تحسين الصيرفة الإسلامية والإشراف عليها، والتطبيق العملي للقضايا التي تناولتها المعايير وتشجيع تبادل الخبرات بين المراقبين والمشرفين بشأن تفعيل المعايير والمبادئ الإرشادية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

من جانب آخر، قامت سلطة النقد بإعداد ورقة عمل بتكليف من صندوق النقد العربي تتعلق بالجوانب القانونية الخاصة بحقوق مستهلكي الخدمات المالية، بهدف توضيح المبادئ الرئيسية التي يجب التركيز عليها لتحديد الجوانب القانونية ذات العلاقة بحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. كما طلب صندوق النقد العربي من سلطة النقد إعداد ورقة عمل بعنوان «تعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني»، وعرضت فيها سلطة النقد تجربتها في الاستفادة من النظم الائتمانية بتعزيز قدرات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد جاء هذا التكليف عقب قيام سلطة النقد باستعراض تجربتها بالخصوص خلال اجتماع للجنة العربية للمعلومات الائتمانية، وذلك بهدف استفادة البنوك المركزية العربية من التجربة الفلسطينية.

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

واصلت سلطة النقد خلال العام 2016 تعاونها مع وحدة المتابعة المالية في العديد من المجالات ذات العلاقة، وخصوصاً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لا سيما في ضوء صدور القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك المرسوم الرئاسي رقم (14) لسنة 2015 بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن والذي بموجبه تم تشكيل لجنة (تنفيذ قرارات مجلس الأمن). جدير بالذكر أنه صدر في مطلع العام 2016 تعديلاً على القرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب قرار بقانون رقم (13) لسنة 2016، تم بموجبه تعديل نص المادة (2) المحددة للأفعال التي بموجبها يعتبر الشخص مرتكباً لجريمة غسل الأموال. كما تم تعديل نص المادة (3) المحددة للجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال حيث تم إضافة جريمة أخرى تحمل الرقم (26) وهي القرصنة الإلكترونية بشتى أنواعها. كما تم تعديل المادة رقم (35) التي تتعلق بالإفصاح عن العملات التي تدخل أو تخرج من وإلى فلسطين، كما عدلت المادة (36) المحددة لمهام دائرة الجمارك.

من جانب آخر، أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام 2016 العديد من التعليمات ذات العلاقة، ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

تعليمات رقم (1) لسنة 2016 بشأن «الإفصاح عن العملات أو السندات أو النقود الإلكترونية أو الأحجار الكريمة أو المعادن الثمينة عند مرورها عبر المعابر إلى أراضي الدولة»، وذلك بهدف معرفة وتحديد كل ما يدخل أو يخرج من فلسطين، من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الحدود. وعلى الرغم من عدم وجود أية قيود على دخول أو خروج أموال من فلسطين، إلا أنه يتوجب الإفصاح عنها إذا تجاوزت قيمة العملات أو النقود الإلكترونية 3,000 دولار، أو إذا تجاوزت قيمة الأحجار الكريمة أو المعادن الثمينة قيمة 15,000 دولار، أو إذا تجاوزت قيمة السندات القابلة للتداول لحاملها 3,000 دولار، أو إذا تجاوزت قيمة جميع ما يملكه المسافر من هذه الأمور 15,000 دولار.

تعليمات رقم (2) لسنة 2016 بشأن «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمصارف»، والتي تحدد الإجراءات التي يتوجب على المصارف اتخاذها في سياق حماية الجهاز المصرفي واستغلاله في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأهم هذه الإجراءات ما يتعلق بإجراءات التعرف والتحقق من العملاء، وتصنيفهم بموجب درجات المخاطرة المحيطة بهم، والعمل بموجب المنهج المبني على المخاطر، وما يتعلق بحفظ السجلات وكافة التدابير الداخلية ونماذج الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

تعليمات رقم (3) لسنة 2016 بشأن «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بنشاط استيراد السيارات المستعملة من خارج دولة فلسطين». وتأتي هذه التعليمات في ضوء كون نشاط التجارة في السيارات المستعملة مصنف ضمن الأنشطة عالية المخاطر في نطاق غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحدد هذه التعليمات الإجراءات اللازم اتخاذها في ممارسة هذا النشاط، وما يجب اتخاذه من قبل دائرة الجمارك وسلطة النقد في هذا المجال.

تعليمات رقم (4) لسنة 2016 بشأن «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالجهات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية»، والتي تحدد الإجراءات اللازم اتخاذها من قبل المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة، وضرورة بذل العناية الواجبة، وما يجب اتخاذه عن الاعتماد على طرف ثالث، وكل ما يتعلق بحفظ السجلات والتدابير الداخلية. كما تضمنت التعليمات أحكام خاصة بشركات التأمين.

تعليمات رقم (5) لسنة 2016 بشأن «الإبلاغ عن عمليات الحوالات السريعة»، والتي تلزم المصارف بتزويد وحدة المتابعة المالية بتقارير يومية عن جميع الحوالات السريعة الصادرة أو الواردة من وإلى فلسطين والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 500 دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى.

تعليمات رقم (6) لسنة 2016 بشأن «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة»، والتي تحدد ما يجب على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المرخص لهم في فلسطين اتخاذه من إجراءات عند التعامل مع أشخاص مجهولي الهوية، والعمل بموجب المنهج القائم على المخاطر، وكذلك ما يجب فعله عند التعامل مع أحد الأشخاص المصنفين كأشخاص معرضين سياسياً للمخاطر. وكل ما يتعلق بحفظ السجلات وكافة التدابير الداخلية ونماذج الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

وفي إطار تطوير الكوادر البشرية في الجهاز المصرفي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عقدت وحدت المتابعة المالية في العام 2016 برنامجين حول مخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل المعايير الدولية الحديثة بالشراكة مع المعهد المصرفي الفلسطيني. كما عقدت الوحدة ورشة عمل حول سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودور جهاز الشرطة الفلسطينية وعلى وجه التحديد جهاز المباحث العامة في مكافحة هذه الجريمة، وحماية الاقتصاد الوطني. وتأتي هذه الورش ضمن إطار الخطة الاستراتيجية لوحدة المتابعة المالية وضمن الجهود المبذولة على الصعيد المحلي لزيادة فاعلية أجهزة إنفاذ القانون لمكافحة هذه الجريمة وخصوصاً كشفها وإحالة مرتكبيها للقضاء ومصادرة الأموال المتصلة عنها.

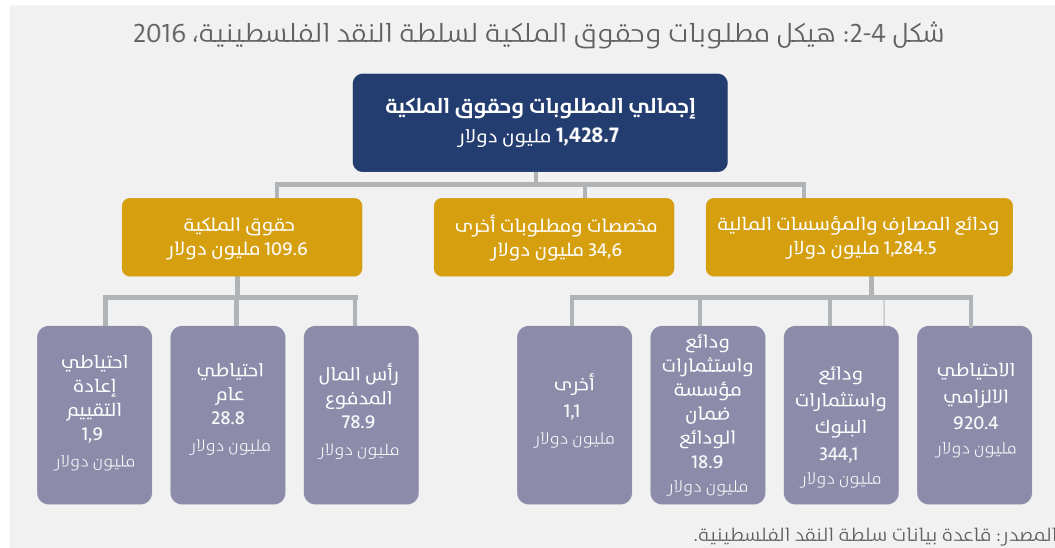
النشاط المالي لسلطة النقد

أسفر النشاط المالي لسلطة النقد في العام 2016 عن ارتفاع موجوداتها/مطلوباتها بنسبة 10.0% مقارنة بالعام 2015، لتصل إلى 1,428.7 مليون دولار. ويعزى مصدر التزايد الأساسي في جانب المطلوبات إلى ارتفاع ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد بنسبة 10.5%، لتصل إلى 1,284.5 مليون دولار، متأثرة بارتفاع الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 5.6% لتصل إلى نحو 920.4 مليون دولار، جرّاء ارتفاع ودائع العملاء لدى المصارف المرخصة بنسبة 9.8%، كما زادت المخصصات والمطلوبات الأخرى بنحو 4.5% مقارنة بالعام السابق لترتفع إلى 34.6 مليون دولار.

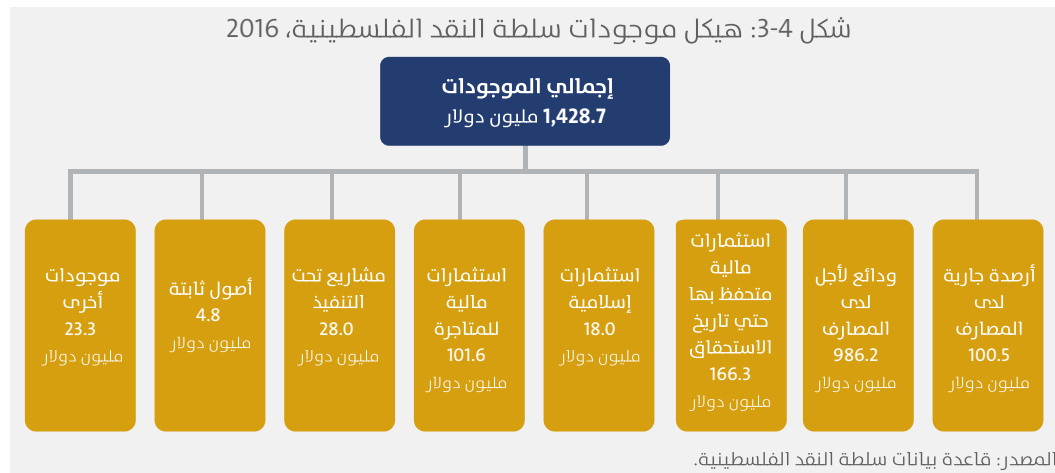
أما بالنسبة لحقوق الملكية، فقد زادت بنسبة 5.8% لتصل إلى 109.6 مليون دولار، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع رأس المال المدفوع لسلطة النقد بنسبة 8.2%، ليصل إلى 78.9 مليون دولار في نهاية العام 2016، وذلك في سياق تدعيم رأس المال ليصل تدريجياً إلى 120 مليون دولار. في حين بقي الاحتياطي العام ثابتاً دون تغيير عند مستوى 28.8 مليون دولار، وتراجع احتياطي إعادة التقييم بنسبة محدودة (0.4%) لينخفض إلى 1.9 مليون دولار.

أما في جانب موجودات سلطة النقد، فتمثل مصدر الارتفاع الأساسي في زيادة الحسابات الجارية لدى البنوك (المحلية والخارجية) بنسبة 59.2% لتصل إلى 100.5 مليون دولار في نهاية العام 2016. ويأتي بند الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

في المرتبة الثانية من حيث الارتفاع حيث ارتفع بنسبة 46.5% ليصل إلى 166.3 مليون دولار. أما الودائع لأجل لدى البنوك (العاملة في فلسطين والخارجية) فقد ارتفعت بنسبة 1.2% لتصل إلى 986.2 مليون دولار، في حين تراجعت بشكل طفيف الاستثمارات المالية للمتاجرة (0.5%) لتصل إلى 101.6 مليون دولار. كما ارتفعت الأصول الثابتة (تشمل الأرض) لسلطة النقد بنسبة 20% لتصل إلى 4.8 مليون دولار في العام 2016.



وعلى مستوى بيان الأرباح والخسائر، فقد أظهرت إيرادات سلطة النقد ارتفاعاً بنسبة 20.5% مقارنة مع العام 2015، لتصل إلى 22.8 مليون دولار، جراء ارتفاع صافي الفوائد وعوائد الاستثمار بنسبة 32.5%، وصولاً إلى 14.5 مليون دولار، كما ارتفعت الإيرادات الأخرى بنسبة 3.9%، إلى 8.2 مليون دولار. ومن ناحية أخرى، شهدت نفقات سلطة النقد في العام 2016 ارتفاعاً بنحو 6.1% مقارنة مع العام 2015، لتصل



إلى 16.9 مليون دولار، جراء ارتفاع نفقات المساهمة في تمويل موازنة وحدة المتابعة المالية بنسبة 66% لتصل إلى 946.5 ألف دولار، وارتفاع النفقات الإدارية بنسبة 20.4% لتصل إلى حوالي 3.7 مليون دولار في العام 2016، وكذلك ارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 2.3% لتصل إلى 10.9 مليون دولار. في المقابل تراجعت نفقات الإهلاك بنسبة 17.1% لتصل إلى 1.2 مليون دولار في العام 2016.

وقد أسفر نشاط سلطة النقد المالي على ضوء التغيرات في جانبي الإيرادات والنفقات عن تحقيق صافي أرباح حوالي 6 ملايين دولار في العام 2016، مرتفعاً بشكل ملحوظ وبنسبة 101.2% مقارنةً بالعام 2015. وقد تم تحويل صافي الأرباح المحقق في العام 2016 بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.

البحث والتطوير

استمراراً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، فقد واصلت إصدار العديد من المسوح والدراسات ذات العلاقة بالإحصاءات المالية والنقدية. وفي هذا السياق أصدرت في العام 2016 المسح النقدي، ومسح انتشار الخدمات المصرفية، ومسح الحافطة المنسق الذي يرصد البيانات الخاصة بملكية الأصول المالية المتعلقة باستثمارات الحافطة (حقوق الملكية والديون قصيرة وطويلة الأجل)، وذلك من خلال توفير معلومات شاملة حول التوزيع الجغرافي لجهة الإصدار ورصيد حقوق الملكية والسندات والأذونات المقتناة عبر العالم. ويسهم هذا المسح في تحسين شمولية بيانات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات.

كما واصلت سلطة النقد إصدارها لنشرة مؤشرات السلامة المالية، ومؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال والمعيّار الخاص لنشر البيانات. وكذلك أصدرت التقرير السنوي، وتقرير التضخم وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التطورات الاقتصادية، وتقرير تطورات مالية الحكومة والدين الحكومي، والمراقب الاقتصادي والاجتماعي، ونشرة الأسواق العالمية، ونشرة تطورات السيولة المحلية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ومسح الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقرير الاستدامة الخارجية، والنموذج الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، ونموذج الصيغة المختزلة، ومؤشر أسعار الصرف الفعلية.

ويضاف إلى ذلك جهودها في مجال المخرجات التطويرية مثل قاعدة البيانات، والتحول إلى الطبعة السادسة في ميزان المدفوعات، وتطوير المكتبة، وتطوير وتوسيع نطاق مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال. من جانب آخر، واصلت سلطة النقد تعاونها في المجال البحثي مع الجامعات الفلسطينية في إعداد مجموعة من الدراسات والأبحاث المتخصصة، بالإضافة إلى مراجعة وتقييم بعض الأبحاث والدراسات الصادرة عن بعض المراكز البحثية (معهد ماس).

الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2016 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 324 موظفاً (منهم 91 موظفاً في مكتب سلطة النقد في قطاع غزة)، وذلك من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات المهنية المتخصصة وورش العمل، التي شملت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد، ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. وفي هذا السياق، استفاد موظفو سلطة النقد من 125 برنامجاً تدريبياً (دورة / ورشة) مقارنة مع 201 برنامجاً في العام 2015، حيث حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار النقدي على 24 برنامجاً تدريبياً (منها 17 برنامجاً لدائرة الأبحاث والسياسة النقدية، و7 لدائرة العمليات النقدية). في حين حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار المالي على 48 برنامجاً (منها 31 برنامجاً لدائرة الرقابة والتفتيش، و12 برنامجاً لدائرة انضباط السوق، و5 برامج لدائرة نظم المدفوعات). أما مجموعة الدوائر المساندة فحصلت على 34 برنامجاً تدريبياً (منها 9 برامج لدائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا، و8 برامج لدائرة الموارد البشرية، و6 برامج لدائرة العلاقات العامة والاتصال، و6 برامج للدائرة المالية، و5 برامج لدائرة الخدمات العامة). ويمثل هذا التنوع في البرامج التدريبية وآلية توزيعها إشارة لمدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

كما واصلت سلطة النقد وبالتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني تنمية وتطوير مهارات الكادر البشري في القطاعين المالي والمصرفي، من خلال توفير وتقديم العديد من الدورات والبرامج قصيرة وطويلة الأجل والشهادات المهنية، وجسر الهوة بين النظرية والتطبيق، وبما يسهم في تحسين أداء العاملين في هذين القطاعين. ويذكر في هذا السياق أن المعهد ينفرد منذ سنوات بعقد برنامج سيجما ستة بأزمته الثلاثة (الأصفر، والأخضر، والأسود)، التي تُعنى بتطوير وتحسين الجودة وذلك بالتعاون مع عدة مؤسسات عالمية عريقة في هذا المجال.

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني نظرة عامة

انطلاقاً من كون القطاع المصرفي جزءاً أساسياً من المنظومة الاقتصادية الفلسطينية، وحجر الزاوية في الاستقرار المالي، ولبنة أساسية لتنفيذ السياسة النقدية، حرصت سلطة النقد على الحفاظ على سلامته، وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر والتقلبات السياسية والاقتصادية. والنهوض والارتقاء بالجهاز المصرفي بما يتوافق مع أحدث التطورات والمستجدات العالمية في الصناعة المصرفية وبما يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، والاستثماري بشكل خاص.

إن المتتبع للقطاع المصرفي يتبين بوضوح متانه هذا القطاع وقدرته على تحمل المخاطر والتكيف معها، وكذلك التطور والتحسين المستمرين اللذين شهدهما. فبالرغم من صعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين، إلا أن المؤشرات الحيوية لهذا القطاع استمرت بتحقيق مستويات أداء جيدة، عاكسة لتزايد ثقة المواطنين النابعة من سلامة واستقرار هذا القطاع. فالبيانات المالية المستقاة من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين تشير إلى تحسن مستويات السيولة، بالتزامن مع ارتفاع الموجودات، وتعزيز ثقة الجمهور في ظل سلامة وانضباط الجهاز المصرفي وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية. إلى جانب ارتفاع ودائع العملاء مع تحوّل في مؤشرات توظيفها باتجاه الداخل عوضاً عن التوظيف الخارجي، فارتفعت المحفظة الائتمانية وتحسنت جودتها. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات التي طرأت على القطاع المصرفي خلال العام 2016.

وضع السيولة المحلية

تتأثر مستويات السيولة المحلية والضغوط التضخمية بالأوضاع الاقتصادية ودورة الأعمال، وتطورات معدلات الفائدة، وبقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية. فخلال العام 2016 ومع استمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي²⁴، وتدني مستويات السيولة، استمرت البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة بالعمل في برامج التيسير الكمي والسياسات النقدية التوسعية، وذلك بالإبقاء على معدلات الفائدة الرسمية في أدنى مستوياتها. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى الرغم من تحسن النمو، كما يشير تقرير صندوق النقد الدولي، إلى حوالي 3.8% في العام 2016 مقارنة مع 2.6% في العام 2015، إلا أن العديد من السلطات النقدية أبقت التغييرات في معدلات الفائدة الرسمية عند مستويات قريبة من التغييرات في مستويات الفائدة الأمريكية، بغية الحفاظ على الاستقرار النقدي واحتياطياتها من العملات الأجنبية.

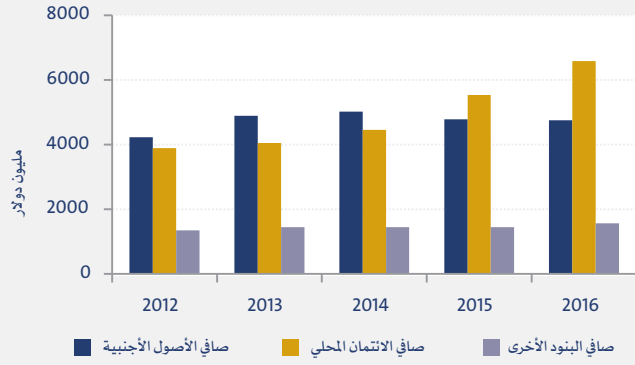
أما على المستوى الفلسطيني، ارتفعت السيولة المحلية خلال عام 2016 بنحو 10.1% مقارنة مع 10.4% في العام 2015، لتصل إلى 9,760.5 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع على خلفية تحسن الأداء الاقتصادي من جهة، والتغييرات التي طرأت على العوامل المؤثرة في السيولة من جهة أخرى (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الائتمان المحلي، وصافي البنود الأخرى)²⁵. فعلى مستوى الوضع الاقتصادي نما الإنفاق الاستهلاكي خلال العام بنحو 4.3% مقارنة مع -0.5%، والاستثماري بنحو 6.0% مقارنة مع 10.9% في العام 2015، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي، معبراً عنه بمعدل النمو الحقيقي بنسبة 4.1%، مقارنة مع 3.5% في العام 2015، وهو ما تسبب في زيادة مستوى السيولة في الاقتصاد.

وقد جاء التحسن في مستوى السيولة المحلية مدفوعاً بدرجة أساسية بالتغييرات التي طرأت على كل من صافي الائتمان المحلي وصافي البنود الأخرى. فقد تركت التغييرات في صافي الائتمان المحلي أثراً توسعياً على السيولة، وذلك بارتفاعها بنحو 18.9% (مقارنة مع 24.0% في العام 2015)، لتصل إلى 6,581.1 مليون دولار، مدفوعةً بتزايد الائتمان الممنوح على وجه التحديد للقطاع الخاص المقيم،

[24] أنظر الفصل الأول من هذا التقرير.

[25] لمزيد من التفصيل حول هذه المكونات يمكن الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية الربيعي والنشرة الإحصائية الربيعية الصادرين عن سلطة النقد والمنشورين على موقعها الإلكتروني www.pma.ps

شكل 4-4: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2012-2016



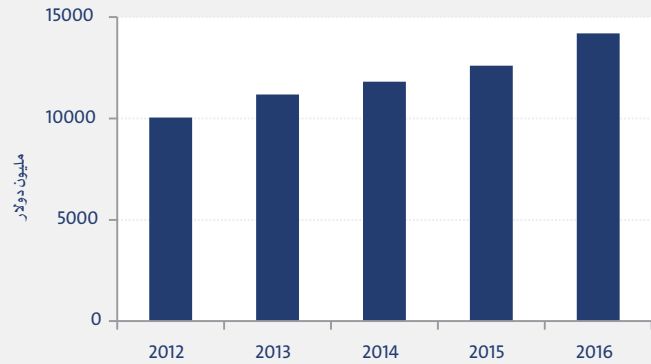
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

الذي ارتفع بنحو 23.8%، مقابل أثر انكماش بنسبة 3.1% لصافي الائتمان الممنوح للقطاع العام. كما مارست التحركات في صافي البنود الأخرى أثراً توسعية على وضع السيولة المحلية بنحو 8.6% (مقارنة مع -0.1% في العام 2015)، والذي ارتبط جزء كبير منها بالإجراءات التي قامت بها المصارف العاملة في فلسطين في إطار تدابيرها لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، امتثالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم القاعدة الرأسمالية وبناء احتياطي التقلبات الدورية.

في المقابل تركت التغيرات التي طرأت على صافي الموجودات الأجنبية أثراً انكماشية على وضع السيولة، وذلك بانخفاضها بنسبة 0.6% (مقارنة مع تراجع بنحو 4.8% في العام 2015)، لتبلغ 4,751.2 مليون دولار، مدفوعةً بالتحسن الملحوظ (بنسبة 34.8%) في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، جراء تحسن التحويلات الجارية على وجه التحديد بنحو 58.0%. يذكر في هذا السياق أن بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء إضافة إلى البيانات المتاحة من وزارة المالية الفلسطينية، قد أشارت إلى أن حجم التدفقات النقدية التي دخلت فلسطين بصورة منح ومساعدات للقطاعين العام والخاص قد تجاوزت 2.7 مليار دولار، منها نحو 2.1 مليار للقطاع الخاص. يضاف إلى ذلك المبالغ التي دخلت بصورة دخل محول من الخارج (تحويلات العاملين ودخل الاستثمار) والتي فاقت الـ 1.5 مليار دولار.

أداء الجهاز المصرفي

شكل 4-5: إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، 2012-2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

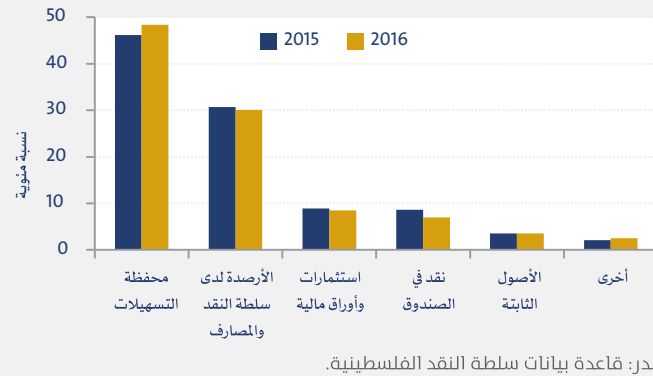
أظهر تحليل البيانات المالية الخاصة بالجهاز المصرفي الفلسطيني تحسناً واضحاً في أداء العديد من المؤشرات، كارتفاع الموجودات وتحسن نوعيتها، وتدعيم القاعدة الرأسمالية وبناء المخصصات وزيادة قدرة المصارف على التكيف مع المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، مع بقاء نسب التعثر في مستويات متدنية. وغيرها من المؤشرات التي تعكس في ثنائياها الأثر الإيجابي للجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع المجتمع المصرفي الفلسطيني، والتي بدورها انعكست نحو مزيد من تفعيل لدور الجهاز المصرفي في الاقتصاد المحلي.

وفي هذا السياق، تشير البيانات المالية المتاحة في نهاية العام 2016 إلى تسارع وتيرة النمو في إجمالي موجودات (مطلوبات) الجهاز المصرفي إلى 12.7% مقارنة مع 6.6% في نهاية العام 2015، لتصل إلى 14,196.4 مليون دولار، متأثرة بالارتفاع الذي طرأ على المكونات الرئيسية لجانب الموجودات والمطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف.

فمن منظور المطلوبات (مصادر الأموال)، تشير البيانات إلى سيطرة ودائع العملاء على 74.7% من مجموع مصادر الأموال المتاحة في نهاية العام 2016 مقارنة مع 76.6% في نهاية العام 2015، وودائع سلطة النقد والمصارف على 8.0% (ودائع سلطة النقد 4.5%، وودائع للمصارف خارج فلسطين 1.1%، وودائع للمصارف داخل فلسطين 2.4%) مقارنة مع 6.8% (ودائع سلطة النقد 2.4%، وودائع

للمصارف خارج فلسطين 1.5%، ودائع للمصارف داخل فلسطين 2.9%). كما استحوذت حقوق الملكية على 11.9% مقارنة مع 11.6%، وبقية المطلوبات²⁶ على 5.4% مقارنة مع 5.0% خلال نفس الفترة.

شكل 4-6: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، 2016-2015



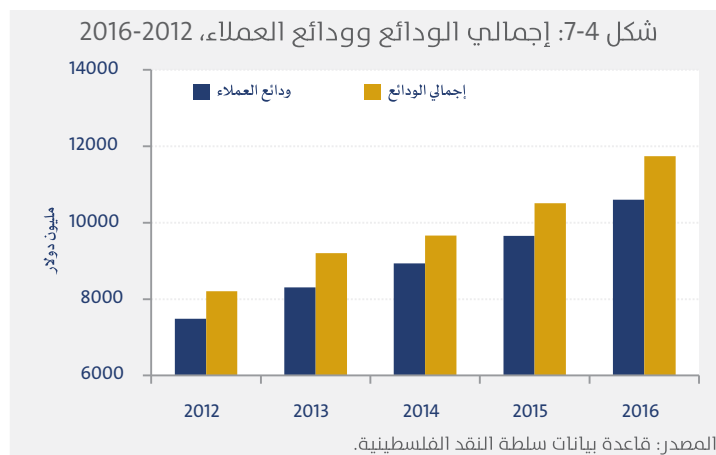
أما من منظور الموجودات (استخدام الأموال المتاحة) فتشير البيانات إلى ارتفاع حصة محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية العام 2016 إلى 48.4% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة للمصارف مقارنة مع 46.2% في نهاية العام 2015. بينما تراجعت حصة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف إلى 30.1% (لدى سلطة النقد 9.2%، لدى مصارف داخل فلسطين 2.4%، ولدى مصارف خارج فلسطين 18.5%) مقارنة مع 30.7% (لدى سلطة النقد 9.0%، لدى مصارف داخل فلسطين 2.9%، ولدى مصارف خارج فلسطين 18.8%)، كما تراجعت حصة الاستثمارات ومحفظة الأوراق المالية إلى 8.5% مقارنة مع 8.9%، وتراجعت حصة النقدية إلى 7.0% مقارنة مع 8.6% في نهاية العام 2016، جزاء استمرار عمليات شحن فائض الشيكال. في حين حافظت الأصول الثابتة على استقرار أهميتها خلال العامين 2015 و2016 عند مستوى 3.5%. أما الأصول الأخرى، فقد ارتفعت حصتها إلى 2.5% مقارنة مع 2.1% خلال نفس الفترة.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

أسهمت الإجراءات والرقابة المصرفية الحصيفة التي اتخذتها سلطة النقد تجاه الجهاز المصرفي في بقاء هذا الجهاز سليماً أمنياً معافاً، ذا مصداقية عالية. وقد انعكست هذه الإجراءات، مع التحسن النسبي الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية في فلسطين خلال العام 2016، في تعزيز أهم مكون من مكونات ميزانيته واستقطاب مزيد من الأموال، وتدعيم قاعدته المالية. فالودائع (المصرفية وغير المصرفية) إلى جانب حقوق الملكية تشكل المصادر الرئيسة للسيولة، كما وتعتبر أهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين.

الودائع المصرفية وغير المصرفية

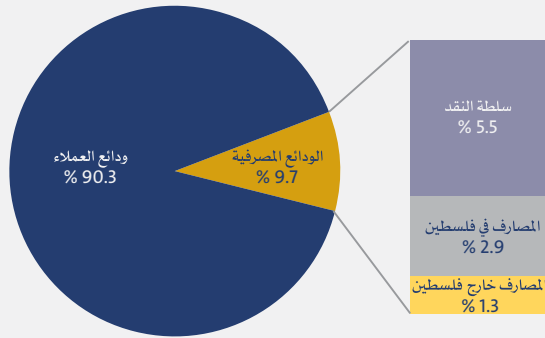
يشير التحليل المتعلق بالودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ارتفاع إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) في نهاية العام 2016 بنسبة 11.8% مقارنة مع 8.7% في نهاية العام 2015، لتصل إلى 11,744.3 مليون دولار، جزاء تزايد كل من الودائع المصرفية وغير المصرفية على حد سواء. فقد ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة ملحوظة بلغت 33.7%، لتصل إلى 1,139.9 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 8.0% من إجمالي مطلوبات الجهاز المصرفي، وحوالي 9.7% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية العام 2016. وجاء الارتفاع مدعوماً على وجه التحديد كما تشير البيانات بتزايد ودائع سلطة النقد



لدى المصارف بأكثر من الضعف، لتصل إلى 644.5 مليون دولار، مقابل تراجع كل من الودائع بين المصارف في فلسطين بنحو 8.9%،

[26] تشمل بنود المخصصات المختلفة والقبولات المنفذة والقائمة والمطلوبات الأخرى.

شكل 4-8: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

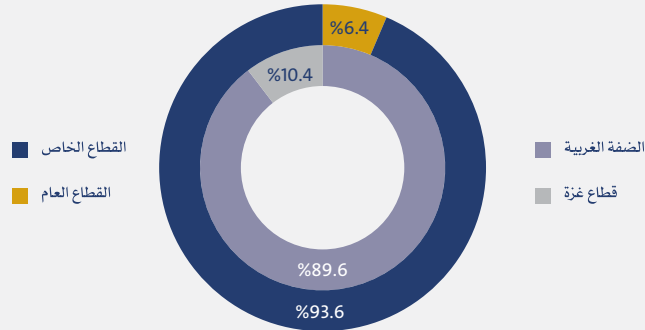
لتنخفض إلى 335.3 مليون دولار، والودائع لدى المصارف خارج فلسطين بحوالي 13.7%، لتتخفض إلى 159.9 مليون دولار في نهاية العام 2016.

أما المكون الأكبر والأهم في إجمالي الودائع فيتمثل في ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) التي استمرت مع نموها المتواصل بالاحتفاظ بالوزن النسبي الأكبر (74.7%) من إجمالي المطلوبات، وحوالي 90.3% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية العام 2016. فقد تسارعت وتيرة نمو ودائع العملاء خلال العام 2016 إلى 9.8% مقارنة مع 8.1% في نهاية العام 2015، لتصل إلى 10,604.7 مليون

دولار، في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف. ويعزى هذا التسارع إلى جملة من الأسباب، أهمها: مواصلة سلطة النقد سياستها في تعزيز الشمول المالي وخصوصاً تلك التي تنتهجها في مجال التفرع المصرفي وتركيزها على المناطق الريفية والنائية، حيث تم خلال العام 2016 افتتاح 35 فرعاً ومكتباً جديداً، لتصل شبكة الفروع والمكاتب العاملة في فلسطين إلى 309 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق والمحافظات الفلسطينية؛ إضافة إلى الثقة المتزايدة من قبل المودعين في سلامة ومتانة الجهاز المصرفي في ظل استكمال شبكة الأمان المالي بعد إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع؛ وكذلك استمرار حملات التوعية المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد؛ ناهيك عن التحسن التدريجي في معدلات فائدة الإيداع.

وتوزعت ودائع العملاء بين القطاعين الخاص بنسبة 93.6%، والعام بنسبة 6.4%، مقارنة مع 93.2% و6.8% للقطاعين على التوالي

شكل 4-9: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2016



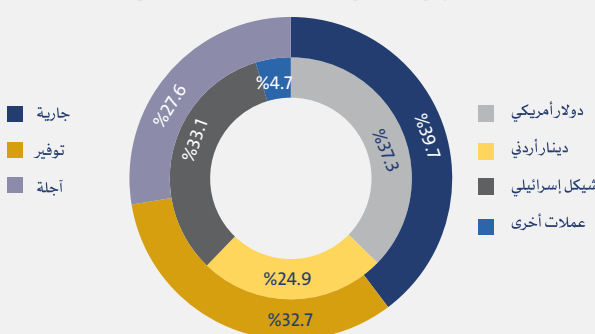
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

في نهاية العام 2015، في إشارة إلى تزايد حصة القطاع الخاص، وبشكل خاص القطاع الخاص المقيم، الذي تصل حصته 96.6% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مقابل 3.4% للقطاع الخاص غير المقيم.

أما على المستوى الجغرافي، فيشير التحليل إلى استمرار تركيز ودائع العملاء في الضفة الغربية، بمساهمتها بالحصة الكبرى وبنسبة بلغت 89.6%، مقابل 10.4% حصة قطاع غزة، متراجعة من 10.8% في نهاية العام 2015. ويذكر في هذا السياق، أن قطاع غزة يعاني من ظروف صعبة وتراجع ملحوظ في العديد من مؤشرات الاقتصاد والاجتماعية (تذبذب وتباطؤ معدلات النمو وتزايد معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية) جزاء الحصار المفروض عليه منذ فترة طويلة.

من ناحية ثانية، يشير تحليل هيكل ودائع العملاء إلى ارتفاع الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى 39.7% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 39.1% في نهاية العام 2015، وودائع التوفير إلى 32.7% مقارنة مع 32.5%، وذلك على حساب الودائع الآجلة التي تراجعت أهميتها

شكل 4-10: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2016

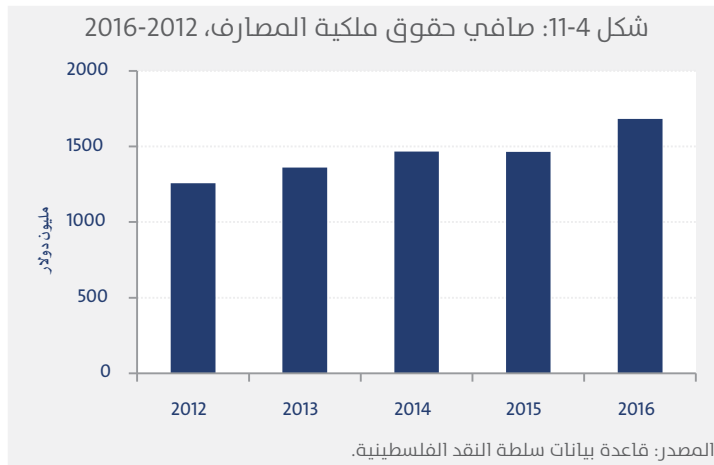


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

النسبية إلى 27.6% مقارنة مع 28.4%. وبذلك بقيت الودائع الجارية تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الودائع، تلتها ودائع التوفير ثم الودائع الآجلة، وهي نفس الهيكلية السائدة منذ عدة سنوات. ومما لا شك فيه أن استقطاب مزيد من ودائع التوفير والودائع الآجلة له تأثير مباشر على إمكانيات استخدامهما، وخصوصاً في مجال التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل.

كما شهدت ودائع العملاء بعض التغيرات المتعلقة بعملة الإيداع، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للدولار الأمريكي إلى 37.3% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 37.1% في العام 2015، ليبقى الدولار مستحوذاً على الحصة الأكبر، وذلك على خلفية قيام الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة الرسمي في الولايات المتحدة²⁷، والتي كان من المتوقع أن يعقبها ارتفاعات أخرى خلال الفترات اللاحقة من العام، مما أسهم في تحسن سعر صرفه مقابل العملات الرئيسية، باستثناء الشيكل الإسرائيلي²⁸. لكن من ناحية ثانية ونظراً لكون الشيكل بالأساس عملة عالية التذبذب وعملة للتداول اليومي، فقد أثر ذلك على حصته في إجمالي الودائع، ففي مقابل الارتفاع النسبي في حصة الدولار، شهدت حصة الشيكل انخفاضاً إلى حوالي 33.1% مقارنة مع 33.5% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2015، وبما يكفي لتوفير متطلبات السيولة من هذه العملة وتسوية المقاصة والتعاملات التجارية مع الجانب الإسرائيلي، التي شهدت نوعاً من الانتعاش النسبي خلال العام 2016 (نمت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بنحو 1.7% والواردات بنحو 8%). كما تراجعت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدينار الأردني إلى 24.9% مقارنة مع 25.7%، مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لباقي العملات إلى 4.7% مقارنة مع 3.7% خلال نفس الفترة.

حقوق الملكية



في إطار الجهود الرامية إلى تكوين كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة المخاطر، وتطوير الخدمات المصرفية وتشجيع التنافسية في الجهاز المصرفي، شهد شهر أيار 2016 التوقيع على اتفاقية اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين، لينخفض بذلك عدد المصارف المرخصة في فلسطين إلى 14 مصرفاً. ورغم هذا الانخفاض في عدد المصارف، إلا أن القاعدة الرأسمالية للجهاز المصرفي استمرت بالنمو، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع صافي حقوق الملكية في نهاية العام 2016 بنسبة 14.9% مقارنة مع -0.2% في العام 2015، لتبلغ 1,682.4 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 11.9% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) الجهاز المصرفي مقارنة مع 11.6% في نهاية العام 2015.

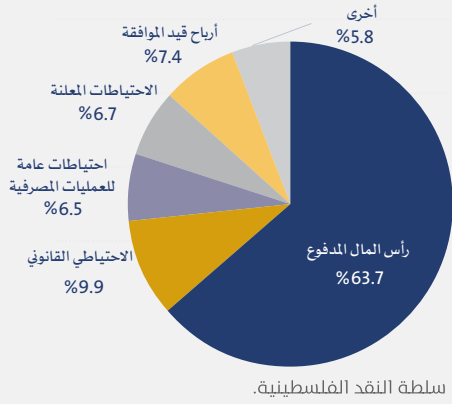
ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الرئيس الأهم في حقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة باعتباره خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي نما بنسبة 11.5% مقارنة مع تراجع بنحو 1.5% في نهاية العام 2015²⁹، ليصل إلى 1,071.8 مليون دولار، مشكلاً نحو 63.7% من صافي حقوق الملكية. تلاه في الأهمية الاحتياطي القانوني بنسبة 9.9% من صافي حقوق الملكية، ثم الأرباح والخسائر قيد

[27] قام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الفائدة الرسمي على الدولار فعلياً بواقع 0.25 نقطة مئوية، من 0.50% إلى 0.75% في كانون أول 2016.

[28] اكتسب الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2016 مزيداً من القوة مقابل الدولار، وبنحو 1.2% (بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل إلى 3.841 شيكل/دولار مقارنة مع 3.887 شيكل/دولار في العام 2015) جراء التحسن الذي طرأ على الشيكل نفسه على خلفية الأداء الجيد الذي أظهرته معطيات الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام 2016، حيث تسارعت ونيرة النمو وتراجعت معدلات البطالة والعجز المنخفض في مالية الحكومة والفاصل في الميزان الجاري، إضافة إلى مشتريات بنك إسرائيل من الدولار، وكذلك سلوك بعض المضاربين من أجل جني أرباح مالية سريعة.

[29] يعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي وقعت في شباط 2015 بين البنك الوطني وبنك الاتحاد للائحة والاستثمار، تم بموجبها استحواذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد في فلسطين ودخوله كشريك استراتيجي جديد في البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع. مما أدى إلى تراجع رأس المال المدفوع بنسبة 1.5% مقارنة مع نهاية العام 2014، لينخفض إلى 961.3 مليون دولار.

شكل 4-12: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

الموافقة التي شكلت 7.4%، والاحتياطات المعلنة بنسبة 6.7%، والاحتياطات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 6.5%، وبقية البنود الأخرى المكونة لحقوق الملكية بنسبة 5.8%³⁰.

ومما لا شك فيه أن هذا التسارع في وتيرة نمو صافي حقوق الملكية قد أسهم بشكل فعال في التأثير على القاعدة الرأسمالية للجهاز المصرفي، بما في ذلك النسب المحددة لكفاية رأس المال، التي تعتبر مطلباً أساسياً من قبل سلطة النقد، وكذلك من قبل المؤسسات الدولية التي تعنى بالمعايير الكفيلة بالحفاظ على سلامة الأجهزة المصرفية حول العالم.

بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات)

تتمثل في مجموعة من البنود ذات القيم الصغيرة المدرجة بشكل مستقل في جانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف. ومن بينها: بند القبولات المنفذة والقائمة (مقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها) التي تزايدت بأكثر من الضعف مقارنة مع العام 2015 لتبلغ 30.9 مليون دولار؛ ومخصص الضرائب الذي ارتفع بنسبة 39.5% إلى 60.7 مليون دولار على ضوء تزايد أرباح الجهاز المصرفي خلال العام؛ ومخصصات التسهيلات التي ارتفعت بنحو 19.1% إلى 100.1 مليون دولار كنوع من التحوط لمواجهة أية مخاطر متوقعة وغير متوقعة؛ ومخصصات أخرى التي ارتفعت بنسبة 9.5% إلى 108.0 مليون دولار؛ والمطلوبات الأخرى التي ارتفعت بنحو 42.8% إلى 240.5 مليون دولار في نهاية العام 2016.

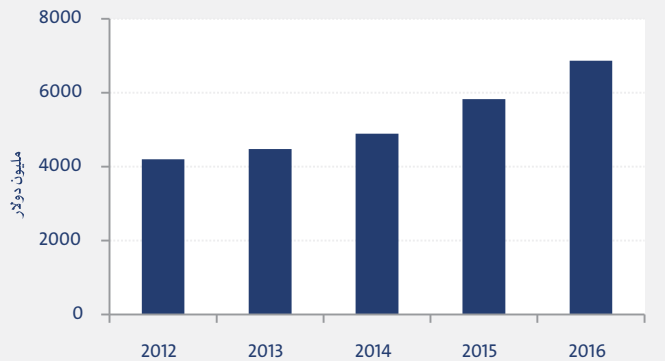
تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

تلعب السياسة الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال المتاحة للمصارف دوراً محورياً في عملية التنمية الاقتصادية، باعتبارها قناة التمويل الرئيسية في الاقتصاد. وتزداد فعالية هذه السياسة مع تزايد انفتاح المصارف نحو الاقتصاد المحلي وتوفير مزيد من الفرص التمويلية وإتاحتها لمختلف القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً للقطاعات ذات القيمة الاقتصادية والتنموية.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

تعتبر قناة الائتمان في الوقت الراهن القناة الرئيسية (في ظل محدودية أدوات السياسة النقدية المتاحة لسلطة النقد) التي يتم من خلالها نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الكلي لتحفيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من مشكلة البطالة. وبشكل عام يمكن للسياسة الائتمانية أن تؤثر في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص من خلال تقديم بعض الحوافز المتعلقة بالإقراض وتكوين محافظ الإقراض، كتعزيز منح التسهيلات لبعض المناطق الجغرافية (القدس وغزة، على سبيل المثال) أو القطاعات الاقتصادية الفاعلة (القطاعات التنموية، القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وقطاع المنشآت

شكل 4-13: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2012-2016



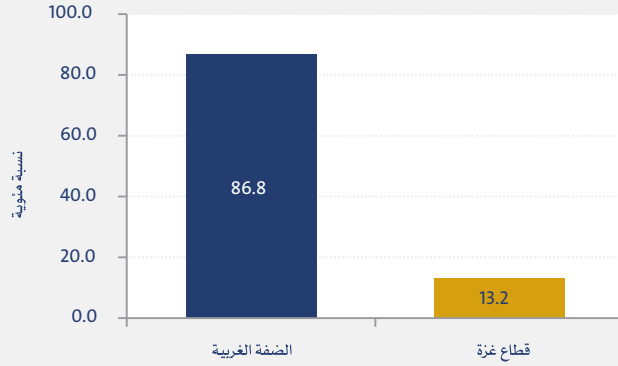
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

[30] تشمل بنود فائض (فضلة) رأس المال بنسبة 1.6% من صافي حقوق الملكية، والأرباح غير الموزعة بنسبة 0.8%، وأرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة بنسبة 0.1%، واحتياطيات إعادة التقييم بنحو 0.5%، والقروض المساندة المؤهلة بنسبة 3.0%.

الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال) أو الأنشطة الاقتصادية (السياحة والتعليم على سبيل المثال)، أو من خلال أسعار فائدة تفضيلية.

ويشير تحليل البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين إلى أن هذه المصارف قد قامت على مدار السنوات الماضية بتوظيف الجزء الأكبر من الأموال المتاحة (مكونات جانب الموجودات) في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة، مع سعيها المتواصل إلى رفع هذه النسبة بشكل مستمر. فمع نهاية العام 2016 استحوذت المحفظة الائتمانية على نحو 48.4% من إجمالي موجوداتها مقارنة مع

شكل 4-14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية، 2016

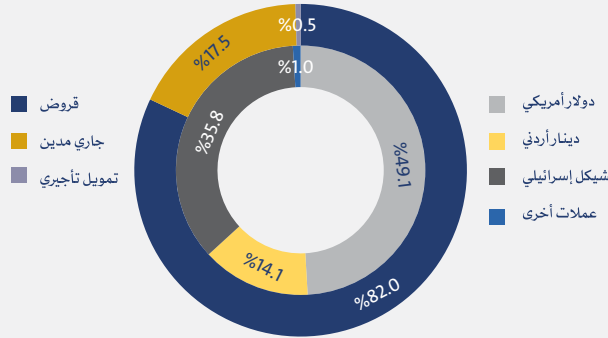


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

46.2% في نهاية العام 2015، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 18.0%، لتصل إلى حوالي 6,871.9 مليون دولار. ويعتبر استمرار النمو في هذه المحفظة سواء من حيث الحجم أو الأهمية النسبية مؤشراً على استمرار التوجه نحو مزيد من الاستخدام والتوظيف لمصادر أموال الجهاز المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد المحلي على الرغم من المخاطر المحيطة بهذا الاقتصاد.

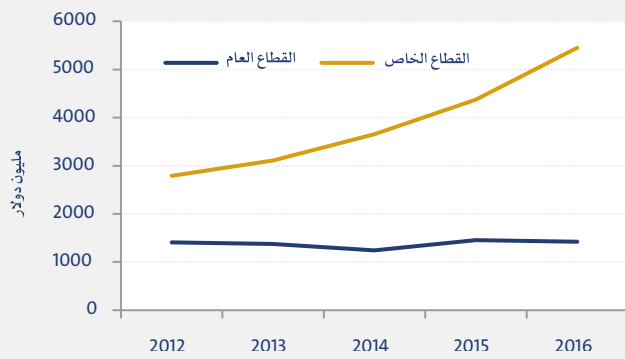
وتوزعت هذه المحفظة بين الضفة الغربية بنسبة 86.8%، وقطاع غزة بنسبة 13.2%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع حصة قطاع غزة من إجمالي محفظة التسهيلات خلال العام 2016 مقارنة بحصتها البالغة 11.8% في نهاية العام 2015. وتأتي هذه الزيادة في إطار الجهود التي تبذلها سلطة النقد لتعزيز دور القطاع المصرفي في قطاع غزة، حيث عملت على تعزيز انتشار المصرفي من خلال فتح مزيد من الفروع في القطاع، إذ تم خلال العام 2016 ترخيص ستة فروع ومكاتب جديدة، ليرتفع عدد الفروع والمكاتب العاملة في القطاع إلى 57 فرعاً ومكتباً. إضافة إلى تنفيذ العديد من حملات التوعية المصرفية في القطاع بالتزامن مع مثيلاتها في الضفة الغربية، وغيرها من الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها سلطة النقد والتي أسهمت بشكل مباشر في زيادة حجم الائتمان الممنوح وفي تفعيل مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الغزي.

شكل 4-15: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-16: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، 2012-2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وسيطرت القروض كما يشير تحليل هيكلية المحفظة الائتمانية على النصيب الأكبر مع استمرار ارتفاع حصتها لتبلغ في نهاية العام 2016 نحو 82.0% من إجمالي هذه المحفظة مقارنة مع 78.7% في نهاية العام 2015. وجاء هذا الارتفاع على حساب الجاري مدين الذي تراجعت حصته من إجمالي المحفظة إلى 17.5% مقارنة مع 19.8% في نهاية العام 2015، جرّاء تراجع الجاري مدين الممنوح للحكومة. في حين بقيت نسبة التمويل التأجيري هامشية بحدود 0.5% خلال فترة المقارنة.

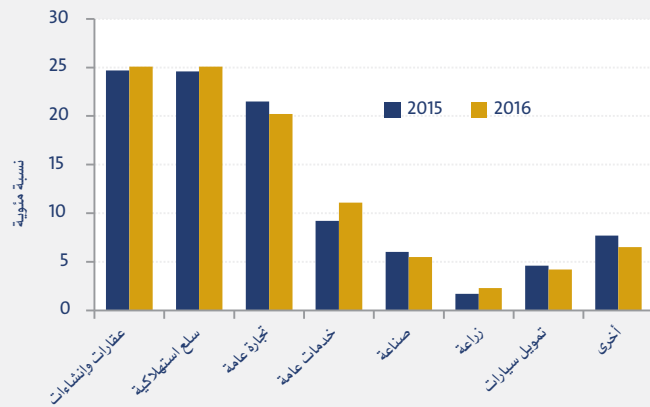
كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي (على الرغم من تراجع حصته للعام الثاني على التوالي) على 49.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع حوالي 50.3% في نهاية العام 2015. كما تراجعت حصة التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني إلى 14.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 14.8% خلال نفس الفترة. وفي المقابل ارتفعت حصة الشيكال إلى 35.8% من إجمالي المحفظة مقارنة مع نحو 34.1% في نهاية العام 2015. في حين بقيت حصة باقي العملات من المحفظة الائتمانية هامشية في حدود 1.0% مقارنة مع نحو 0.8% في نهاية العام 2015. بشكل عام، لعب الانخفاض التدريجي في معدلات فائدة الإقراض، وكذلك التقلبات في أسعار الصرف والتسهيلات الحكومية دوراً هاماً في التغيرات التي طرأت على حصص العملات المختلفة من المحفظة الائتمانية.

من ناحية ثانية، يشير التحليل إلى أن العام 2016 قد شهد تزايداً في التمويل الممنوح للقطاع الخاص سواء من حيث الحجم أو الأهمية النسبية، إلى نحو 79.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية، في إشارة إلى تراجع التمويل الممنوح للقطاع العام (الذي تسيطر على الجزء الأكبر منه التسهيلات الممنوحة للحكومة) إلى 20.6%، مقارنة مع 75.1% و 24.9% على التوالي في العام 2015، لينخفض حجم التسهيلات المقدمة للقطاع العام إلى نحو 1,418.8 مليون دولار، متراجعاً بحوالي 2.3% عما كان عليه في نهاية العام 2015. وفي هذا السياق، تشير التجربة إلى استمرار التذبذب في حجم وأهمية تسهيلات القطاع العام من عام لآخر، تبعاً للتطورات النسبية في عمليات الحكومة (الإيرادات والمنح والنفقات) وما يرتبط بها من مشاكل سيولة، وبالتالي حاجتها إلى الاقتراض لتسديد بعض التزاماتها الأنية أو المتراكمة، والذي من ناحية أخرى قد يؤثر على فرص القطاع الخاص في الحصول على مزيد من التمويل المتاح (مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص)، ويحد من قدرته على توجيه هذا التمويل نحو العديد من المشاريع التنموية.

وفي ذات السياق استمرت وتيرة النمو المضطرب في محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، بارتفاعها بنسبة 24.7% عما كانت عليه في العام 2015، لتصل إلى نحو 5,453.1 مليون دولار، استُخدمت في مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية. فقد بلغت حصة الأنشطة الإنتاجية نحو 32.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص في العام 2016 (الزراعة 2.3%³¹، والصناعة 5.5%، والإنشاءات 25.1% بما في ذلك تطوير الأراضي) مقارنة مع 32.4% في العام 2015.

في المقابل، بلغت حصة أنشطة القطاعات الخدمية حوالي 67.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص في نهاية العام 2016 مقارنة مع 67.6% في نهاية العام 2015. وجاء في مقدمتها تمويل السلع الاستهلاكية التي استحوذت على 25.1% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص مقارنة مع 24.6%، تلاها تمويل التجارة العامة بنسبة 20.2% مقارنة مع 21.5%، وخدمات مالية وخدمات عامة بنحو 11.1% مقارنة مع 9.2%، وتمويل شراء السيارات بحوالي 4.2% مقارنة مع 4.6%. كما حصلت بقية الأنشطة الخدمية الأخرى على 6.5% مقارنة مع 7.7% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص في نهاية العام 2015.

شكل 4-17: توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية، 2015 و 2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

بشكل عام، شهدت السنوات الماضية توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح، وخصوصاً للقطاع الخاص، وبمعدلات نمو سنوية تعادل في المتوسط تقريباً ثلاثة أضعاف النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2010-2016 (وصل هذا المعدل إلى نحو 17.6% مقابل 5.2% للناتج المحلي الإجمالي). ويُفسر هذا التوسع في الائتمان على أنه نتيجة أساسية لجهود سلطة النقد الرامية إلى تعميق مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، على خلفية جملة الإجراءات التي قامت بها في مجال تعزيز وتدعيم البنية التحتية للجهاز المصرفي.

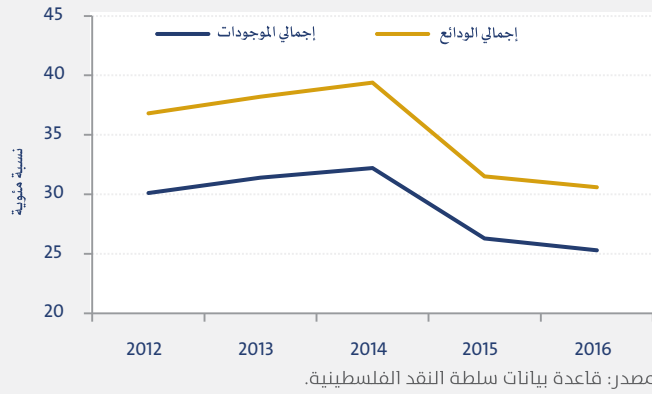
[31] بشكل عام، يعزى انخفاض الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة إلى طبيعة المخاطر المرتبطة بهذا القطاع كون نشاطه موسمياً من ناحية، وكون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما يحد من قدرة المصارف على تمويل هذا القطاع. يضاف إلى ذلك وجود مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد.

ومع ذلك تبقى هذه القناة عرضة لتأثير التطورات الأمنية والسياسية على مجمل النشاط الاقتصادي، وانعكاسها المباشر على البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن سلطة النقد تحرص على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات قد تحدث في المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية، وخصوصاً فيما يتعلق بزيادة التركزات وغيرها. كما قامت بوضع العديد من الإجراءات الاحترازية والأنظمة التي تساعد المصارف على زيادة منح الائتمان في الاقتصاد المحلي، وتقليل درجة المخاطر المصاحبة له إلى أدنى درجة ممكنة من خلال عمليات التطوير المستمر لمكتب معلومات الائتمان، والرقابة المصرفية الفعالة المستندة على المخاطر.

التوظيفات الخارجية

شكل 4-18: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2012-2016



تعتبر التوظيفات الخارجية المصدر الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، وذلك باستحواذها على 25.3% من إجمالي استخدامات الأموال (الموجودات) في نهاية العام 2016 مقارنة مع 26.3% في نهاية العام 2015. فمع نهاية العام 2016 بلغت قيمة التوظيفات الخارجية للجهاز المصرفي حوالي 3,592.5 مليون دولار، مرتفعة بنحو 8.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2015. ورغم هذا الارتفاع، إلا أن نسبتها من إجمالي الودائع قد انخفضت إلى 30.6% مقارنة مع 31.5% في العام 2015، أي أنها أدنى بكثير من الحدود القصوى المحددة في تعليمات سلطة النقد والبالغة 55% من إجمالي الودائع.

وتمثل أرصدة المصارف الموظفة في الخارج المكون الرئيسي الأكبر في التوظيفات الخارجية، باستحواذها على نحو 73.3% من إجمالي التوظيفات بقيمة 2,633.0 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 11.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2015. كما يعتبر الاستثمار في بعض الأدوات المالية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، والذي شكل نحو 24.5%، وبقية 880.7 مليون دولار، متراجعا بنسبة 1.7% مقارنة مع نهاية العام 2015³². وتشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين المكون الثالث، غير أن نسبتها لا تتعدى 2.2% من إجمالي التوظيفات الخارجية، وبقية 78.9 مليون دولار، مرتفعة بنحو 75.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2015. ويتضح من هذا التحليل أن الارتفاع الذي طرأ على التوظيفات الخارجية يرتبط بشكل أساسي بالتزايد الذي طرأ في بندي الأرصدة والتسهيلات الخارجية، حيث أسهمت الأرصدة الخارجية بنحو 93.3% من هذه الزيادة، والتسهيلات الخارجية بنحو 12.1%، في حين عمل التراجع الذي طرأ على الاستثمارات الخارجية على تثبيط الزيادة في التوظيفات الخارجية بنحو 5.4%.

بشكل عام يشير تحليل التوظيفات الخارجية إلى عودة هذه التوظيفات كنسبة من إجمالي موجودات المصارف أو كنسبة من إجمالي الودائع إلى التراجع من جديد بعد العام 2014، على خلفية سياسات سلطة النقد الهادفة إلى تشجيع المصارف على زيادة توظيف الأموال في الاقتصاد المحلي.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

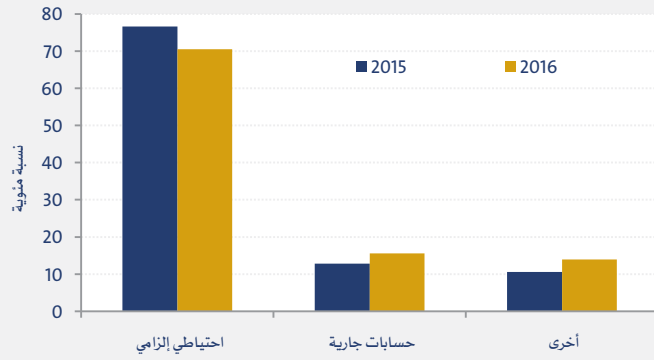
يتبين من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين أن المكون الثالث لتوظيف الأموال المتاحة يتمثل في الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف الأخرى. فمع نهاية العام 2016 شكل هذا البند نحو 30.1% من إجمالي الموجودات، وبقية 4,278.9 مليون

[32] تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع. مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملية أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (2008/5، بند 7/5).

دولار، مرتفعاً بنحو 10.5% عما كان عليه في نهاية العام 2015، متأثراً بشكل رئيسي بارتفاع الأرصدة المحتفظ بها لدى كل من سلطة النقد ولدى مصارف خارج فلسطين مقابل تراجع الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف في فلسطين.

شكل 4-19: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى

سلطة النقد، 2015 و 2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

مليون دولار، مرتفعة بحوالي 40.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2015، في إشارة إلى تزايد حجم السيولة الفائضة لدى المصارف. أما الحسابات الأخرى فشكلت نحو 13.9% من هذه الأرصدة بقيمة 181.8 مليون دولار، مرتفعة بنحو 51.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2015.

كما سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين (المكون الأكبر والأهم في بند التوظيفات الخارجية) ارتفاعاً بنسبة 11.0% مقارنة مع نهاية العام 2015، لتصل إلى 2,633.0 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 18.5% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 18.8% في نهاية العام 2015.

في المقابل سجلت أرصدة المصارف في فلسطين (أرصدة المصارف فيما بينها) انخفاضاً بنسبة 6.9% مقارنة مع نهاية العام 2015، لتصل إلى حوالي 340.2 مليون دولار، مشكلة نحو 2.4% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 2.9% في نهاية عام 2015، في إشارة إلى عدم تفعيل سوق ما بين المصارف ومدى ضعف وهشاشة هذا السوق.

بشكل عام، يشير هذا التحليل إلى أن حوالي 64.2% من الزيادة التي طرأت على الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف مرتبطة بدرجة أساسية بارتفاع الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارجية، مقابل 42.0% منها مرتبط بالارتفاع الذي طرأ على الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد. في حين أن الأرصدة المحتفظ بها بين المصارف في فلسطين قد لعبت دوراً المثبط لهذه الزيادة بنحو 6.2% خلال العام 2016.

المحفظة الاستثمارية

يلعب التمويل والاستثمار ودعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية، إلى جانب تهيئة البيئة والمناخ الاستثماري المناسب دوراً محورياً في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. وإذا كان توفير التمويل يرتبط بعوامل داخلية يمكن التحكم بها، فإن المناخ الاستثماري، وإلى حد كبير، يرتبط بعوامل خارجية يصعب التحكم بها، نابعة بدرجة أساسية من الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه بالحدود والمعايير وحرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع، والحصار والعقوبات، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي إلى تزايد درجة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، وتزيد من درجة المخاطرة التي تتعرض لها قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتؤثر سلباً على القرارات والفرص الاستثمارية، وبالتالي على حجم المحفظة الاستثمارية التي تعتبر إحدى قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف.

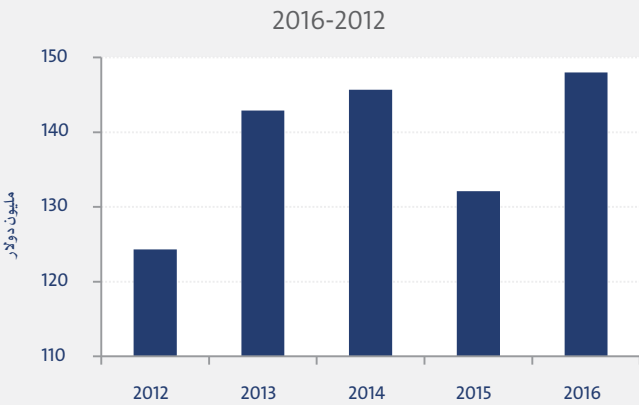
وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أنه وفي ظل حالة الهدوء النسبي الذي شهدته فلسطين خلال العام 2016، وما رافقها من انتعاش اقتصادي نسبي، قامت المصارف بزيادة توظيفاتها الاستثمارية قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء. فقد شهدت الاستثمارات قصيرة الأجل وعلى وجه التحديد المرتبطة بالأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية) ارتفاعاً بنحو 5.6% عما كانت عليه في العام 2015، لتبلغ 1,007.1 مليون دولار، مشكلة نحو 7.1% من إجمالي موجوداتها. كما رفعت أيضاً من توظيفاتها طويلة الأجل، كالاستثمار في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية التابعة والشقيقة وغيرها، والتي شهدت ارتفاعاً بنحو 24.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2015، لتصل إلى 205.2 مليون دولار، أو ما نسبته 1.4% من إجمالي موجوداتها. وفي ذلك إشارة إلى أن تدعيم القاعدة الرأسمالية وغيرها من الإجراءات الاحترازية قد أكسبت المصارف مزيداً من القدرة للتكيف والتعامل مع المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

بنود أخرى

تمثل مجموعة من البنود المدرجة بشكل مستقل في جانب موجودات المصارف، ومنها بند النقدية، الذي بلغت قيمته في نهاية العام 2016 حوالي 991.2 مليون دولار، متراجعاً بنحو 8.5% عما كان عليه في نهاية العام 2015. في إشارة إلى أنه وبالرغم من كل المعوقات التي يضعها الجانب الإسرائيلي على عمليات شحن فائض عملة الشيك، إلا أن سلطة النقد نجحت في شحن مزيد من هذا الفائض إلى إسرائيل. ومن بين هذه البنود أيضاً بند الأصول الثابتة، الذي بلغت قيمته 490.5 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 11.8%. وكذلك بند الأصول الأخرى الذي بلغ 346.8 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 33.1%. وبند القبولات المصرفية (مقبولة الدفع من قبل المصارف داخل فلسطين وخارجها) الذي بلغ حوالي 4.8 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 17.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2015.

الأرباح والخسائر

شكل 20-4: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين،



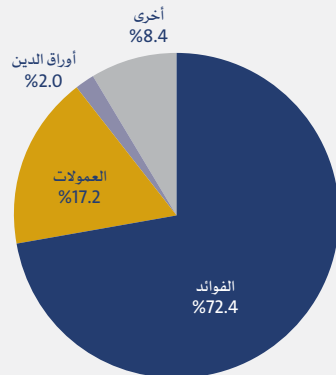
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للجهاز المصرفي الفلسطيني إلى تحقيق دخل صافي في نهاية العام 2016 بقيمة 148.0 مليون دولار، بارتفاع نسبته 12.0% مقارنة مع نهاية العام 2015. وفي هذا السياق تشير قائمة الدخل أن المصارف قد حققت إيراداتاً صافياً بلغت قيمته 560.9 مليون دولار، بزيادة نسبتها 8.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2015، مقابل نفقات (غير الفوائد) بلغت 351.2 مليون دولار، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع نهاية العام 2015.

كما يتضح من خلال تحليل مساهمات أنشطة المصارف المختلفة في صافي الإيراد المتحقق، أن المساهمة الأكبر قد جاءت من الفوائد، حيث بلغ صافي الدخل المتحقق من الفوائد حوالي 406.2 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 8.5% مقارنة مع نهاية عام 2015، مشكلاً ما نسبته 72.4% من صافي الإيراد المتحقق، مقارنة مع 72.5% في العام 2015. في حين جاء باقي الإيراد من صافي الدخل من غير الفوائد، الذي ارتفع بنحو 8.9%، ليبلغ 154.7 مليون دولار، ليشكل ما نسبته 27.6% من صافي الإيراد المتحقق مقارنة مع 27.5% في نهاية العام 2015.

ويرتبط صافي الدخل المتحقق من غير الفوائد بمجملته من الأنشطة التي تقوم بها المصارف لتوليد الدخل، ممثلة

شكل 21-4: هيكل إيرادات المصارف، 2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

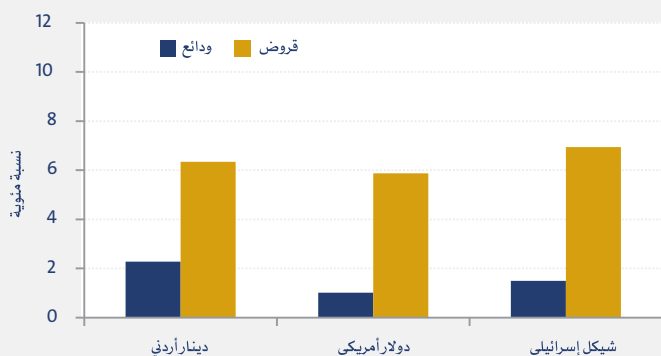
بالعمولات التي بلغت قيمتها 98.1 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 17.5% من صافي الإيراد المتحقق في نهاية العام 2016، والأوراق المالية والاستثمارات بقيمة 14.9 مليون وبنسبة 2.6%، وبقية الدخول الأخرى بقيمة 47.9 مليون دولار وبنسبة 8.4% من صافي الدخل من غير الفوائد. وبذلك يتضح من هذا التحليل أن المصارف لا تزال تعتمد على أهم وظائفها الأساسية في توليد الدخل، أي الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية.

معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني

تبنت سلطة النقد منذ تأسيسها سياسة تعويم معدلات الفائدة وتركها لآليات السوق والمنافسة السوقية بين المصارف، وذلك على خلفية غياب العملة الوطنية من جانب، وكون هذه المعدلات ترتبط بمستويات الفائدة السارية في الدول المصدرة للعمولات التي يتم تداولها في السوق الفلسطيني (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي). وتشير البيانات المتعلقة بمعدلات الفائدة السنوية للإيداع والإقراض بالعمولات المختلفة المستخدمة في التداول في السوق الفلسطيني إلى حدوث انخفاض تدريجي في معدلات فائدة الإقراض لكل من الدولار والدينار والشيكل على حد سواء، مقابل ارتفاع تدريجي في معدلات فائدة الإيداع لكل من الدولار والدينار فقط (استمرت فائدة الإيداع للشيكل بالانخفاض) خلال العام 2016 مقارنة مع العام 2015.

فعلى مستوى الودائع، ارتفع متوسط معدل الفائدة السنوية على ودايع الدينار بنحو 8 نقاط أساس، ليصل إلى 2.28%، وعلى ودايع الدولار بحوالي 7 نقاط أساس، لتصبح حوالي 1.01%. وفي المقابل تراجع متوسط معدل الفائدة السنوية على ودايع الشيكل بنحو 7 نقاط أساس، لينخفض إلى 1.49%. أما على مستوى الإقراض، فتشير البيانات إلى تراجع متوسط معدل الفائدة السنوية على الدينار بنحو 60 نقطة أساس، لتبلغ 6.34%، وعلى الدولار بنحو 108 نقطة أساس، ليتراجع إلى حوالي 5.87%، وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط معدل الفائدة السنوية على الشيكل الذي تراجع بنحو 86 نقطة أساس، لينخفض إلى 6.94%.

شكل 4-22: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وقد أسفرت هذه التغيرات عن تراجع الهامش بين معدلات فائدة الإيداع والإقراض لجميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، مع بقاء هذا الهامش على عملة الشيكل الأعلى. فقد تراجع الهامش لعملة الدينار من 4.74 نقطة في العام 2015 إلى 4.06 نقطة في العام 2016، ولعملة الدولار من 6.01 نقطة إلى 4.86 نقطة، ولعملة الشيكل من 6.24 نقطة إلى 5.45 نقطة خلال نفس الفترة. ورغم هذا التراجع، يبقى هذا الهامش مرتفعاً نسبياً (مقارنة بالهامش الموجود في الدول المصدرة لهذه العملات) نظراً لارتفاع درجة المخاطرة في بيئة العمل المصرفية والاقتصادية بشكل عام في فلسطين، بسبب تأثيرها الكبير بالتغيرات السياسية والأمنية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة لكل عملة وتكلفة توفيرها وخصوصاً فيما يتعلق بالشيكل الإسرائيلي. ومع ذلك تواصل سلطة النقد جهودها لتحسين كفاءة الوساطة المالية، والعمل على خفض الهامش بين أسعار الفائدة الدائنة والمدنية، لما لذلك من أثر مباشر على تنافسية الجهاز المصرفي ودوره في النشاط والنمو الاقتصادي وتعزيز درجة الاستقرار المالي بشكل عام.

نظام المدفوعات

أسهم نظام المدفوعات الوطني في تطوير المنظومة المصرفية والمالية، وفي زيادة قدرة الجهاز المصرفي على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية، باعتباره دعامة أساسية لبنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام.

أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق خلال العام 2016 حوالي 194,393 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 38,825.7 مليون دولار، بزيادة نسبتها 1.5% من حيث العدد، و14.0% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام 2015. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية³³، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات تقاص الشيكات، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

ويشير التحليل إلى أن الحوالات البنكية قد استحوذت على حوالي 4.2% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى حوالي 73.0% من قيمتها، بارتفاع نسبته 20.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2015، لتصل إلى حوالي 28.3 مليار دولار. وفي المقابل، استحوذت الحوالات الشخصية على حوالي 88.2% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 19.1% من قيمتها، متراجعة بنحو 2.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2015، لتتخفف إلى حوالي 7.4 مليار دولار. وبشكل عام، تمتاز الحوالة البنكية بكبر حجمها مقارنة بالحوالة الشخصية، حيث بلغ حجم الحوالة البنكية في المتوسط خلال العام 2016 حوالي 3.4 مليون دولار، مقابل نحو 43.3 ألف دولار متوسط حجم الحوالة الشخصية.

كما استحوذت الحوالات المتعلقة بتسوية عمليات المقاصة على حوالي 3.6% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى نحو 7.1% من إجمالي قيمتها، متراجعة بنحو 0.9% عما كانت عليه في العام 2015، بانخفاضها إلى نحو 2.8 مليار دولار. وحظيت حوالات البورصة الفلسطينية³⁴ على حوالي 0.8% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 0.3% من قيمتها، والتي تزايدت خلال العام 2016 بأكثر من الضعف لتصل إلى 118.2 مليون دولار. كما استحوذت حوالات المفتاح الوطني³⁵ على حوالي 2.3% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 0.1% من قيمتها، حيث بلغت نحو 51.4 مليون دولار. وأخيراً حظيت حوالات العمليات الأخرى على حوالي 0.8% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى حوالي 0.4% من قيمتها، متراجعة بنحو 6.8% عما كانت عليه في نهاية العام 2015، بانخفاضها إلى حوالي 136.0 مليون دولار. وفي المقابل، بلغ عدد الحوالات إلى خارج النظام 2,177 حوالة في نهاية العام 2016، بقيمة إجمالية بلغت 7.4 مليار دولار، متراجعة بنحو 1.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2015.

نشاط غرفة المقاصة

تتولى سلطة النقد إدارة غرفتي المقاصة في كل من رام الله وغزة بشكل يومي لتسوية الشيكات المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين وبمختلف العملات المتداولة. وفي هذا السياق، يشير تحليل البيانات المتعلقة بحركة المقاصة لجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) إلى أن عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2016 قد بلغ 5,644,735 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت نحو 12.7 مليار دولار (لا تزال الشيكات تعتبر من أكثر أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في تسوية المعاملات)، مرتفعاً بنحو 10.8% من حيث العدد وحوالي 14.0% من حيث القيمة عما كان عليه في نهاية العام 2015. وقد استحوذت عملة الشيكال الإسرائيلي على نحو 93.4% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص في العام 2016، وعلى نحو 73.5% من قيمتها، وعملة الدولار على 4.2% من حيث العدد و20.4% من حيث القيمة، وعملة الدينار على 2.3% من حيث العدد و5.7% من حيث القيمة، وعملة اليورو على 0.1% من حيث العدد و0.4% من حيث القيمة.

وبشكل عام، ترتبط حركة المقاصة بدرجة كبيرة بالوضع الاقتصادي العام وبمستوى النشاط الاقتصادي السائد. ويدعم هذا التحسن في حركة المقاصة العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، كالتحسن في الحركة التجارية الخارجية الفلسطينية (ارتفعت الصادرات

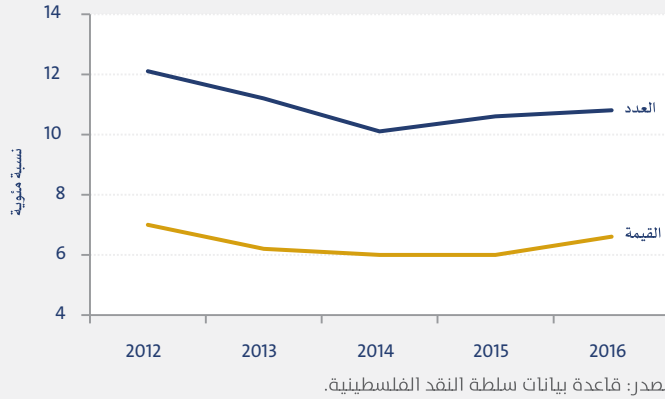
[33] يكون طرفها (الدافع والمستفيد) مصرف، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.

[34] يوشر في تنفيذ نتائج عمليات البورصة الفلسطينية من خلال نظام براق في العام 2013، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع بورصة فلسطين في شباط 2013.

[35] تم إطلاق العمل بنظام المفتاح الوطني 194 في شهر أيار 2015.

بنحو 4.0% والواردات بحوالي 0.9% مقارنة مع العام 2015)، وتزايدت إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وانتظمت عمليات تحويلها، وخصوصاً بعد الربع الأول من العام 2016 (ارتفعت بنحو 11.6% عما كانت عليه في العام 2015). إلى جانب ذلك، تزايدت تحويلات فلسطيني المهجر إلى ذويهم وأقربائهم داخل فلسطين (ارتفعت بنحو 54.0% قياساً على ما كانت في العام 2015)، مقابل تراجع المساعدات الخارجية التي حصلت عليها الحكومة الفلسطينية من الدول المانحة بنحو 5.9% عما كانت عليه في العام السابق.

شكل 4-23: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص 2012-2016



وفي المقابل، شهدت حركة الشيكات المرتجعة لجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) ارتفاعاً بنحو 13.1% من حيث العدد وحوالي 24.1% من حيث القيمة عما كانت عليه في نهاية العام 2015، لتصل إلى نحو 609 آلاف شيكاً بقيمة 831.5 مليون دولار. توزعت بين عملة الشيكال التي استحوذت على نحو 93.4% من إجمالي عدد الشيكات المرتجعة، وعلى نحو 84.2% من قيمتها، وعملة الدولار على 4.2% من حيث العدد و11.5% من حيث القيمة، وعملة الدينار على 2.4% من حيث العدد و4.3% من حيث القيمة. وقد تمخض هذا الوضع عن تزايد نسبة الشيكات المرتجعة إلى إجمالي الشيكات

المقدمة للتقاص من حيث العدد إلى 10.8% مقارنة مع 10.6%، ومن حيث القيمة إلى 6.6% مقارنة مع 6.0% في العام 2015. ورغم هذا الارتفاع الطفيف في نسبة الشيكات المرتجعة إلى إجمالي الشيكات سواء من حيث العدد أو القيمة، إلا أنها تبقى متدنية نوعاً ما في إشارة واضحة إلى دور مكتب معلومات الائتمان في الحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة والحفاظ على المكانة القانونية والعملية للشيك كأداة وفاء تتمتع بمصدقية عالية.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية نظرة عامة

تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة، لرقابة سلطة النقد الفلسطينية وإشرافها. في حين تخضع بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجيري، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

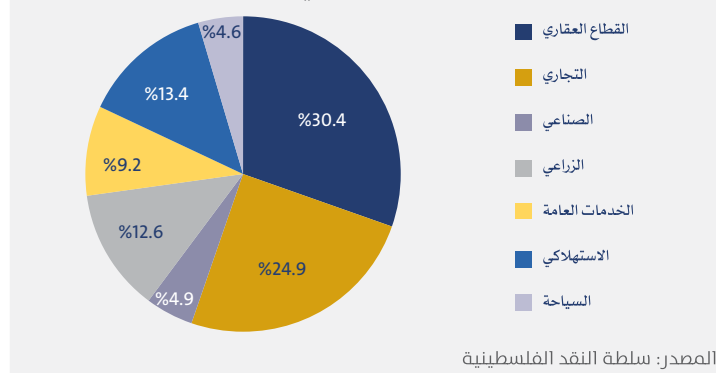
ورغم أن المؤسسات المالية غير المصرفية شهدت العديد من التطورات على الصعيد التشريعي والمالي خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، وتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. وفي العام 2016، شهدت المؤسسات المالية غير المصرفية تحسناً في مؤشرات المالية كما هو الحال في مجمل الاقتصاد المحلي. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في هذه المؤسسات خلال العام 2016.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

تعمل سلطة النقد على ضبط وتنظيم أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة، بغية رفع حجم التمويل الذي تمنحه هذه المؤسسات وتفعيل دورها كقناة تمويلية متكامل في عملها مع المصارف. وبغية المحافظة على سلامة أعمالها وكفاءتها وفعاليتها وتحقيق الاستقرار المالي في قطاع الإقراض المتخصصة. وفي إطار سعيها لتطوير التعليمات المنظمة للعمل في مؤسسات الإقراض بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية الفضلى وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح المتعلقة بعمليات الإقراض التي تقوم بها هذه المؤسسات، أصدرت سلطة النقد خلال العام 2016 العديد من التعليمات والتعاميم التي تنظم القطاع، أهمها تعليمات رقم (1) لسنة 2016 بشأن معالجة شكاوى الجمهور، وتعليمات رقم (2) لسنة 2016 بشأن الإقراض المسؤول الذي يتمحور حول مسؤولية مزودي الخدمات تجاه المقترضين، وتطوير منتجاتهم المالية بما يتواءم مع احتياجات المجتمع المحلي، وعدم توقيع عقد التسهيلات مع المقترض أو اقتراح عقد تسهيلات للمقترض لا يتناسب مع احتياجاته وملاءته المالية، كما أصدرت تعليمات بخصوص ترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين.

وقد بقي عدد المؤسسات المرخصة من قبل سلطة النقد خلال العام 2016 ست مؤسسات، منها أربع شركات ربحية، هي: فيتاس فلسطين، وشركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، شركة أصالة للتنمية والإقراض، إضافة إلى شركتين غير ربحيتين هما: الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»، وشركة ريف للتمويل الصغير. وتعمل هذه المؤسسات من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها 57 فرعاً و25 مكتباً موزعة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسير أعمالها من خلال 618 موظفاً.

شكل 4-24: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2016

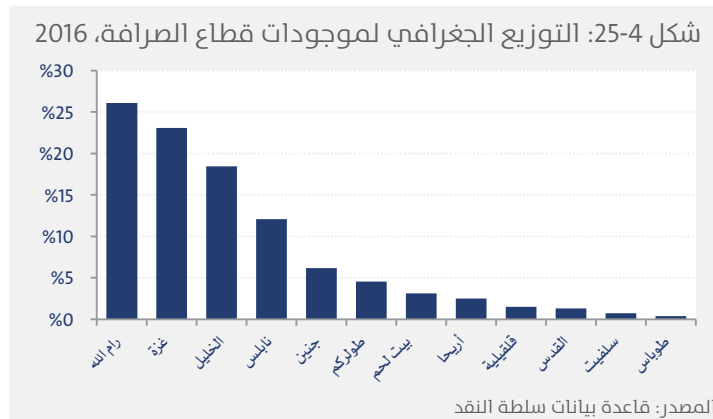


وبلغ عدد عملاء مؤسسات الإقراض المتخصصة إلى 68,912 مقترض ومقترضة، في حين بلغت قيمة محفظة القروض القائمة حوالي 199.4 مليون دولار، موزعة بنسبة 69.5% في الضفة الغربية، و30.5% في قطاع غزة. وتتوزع هذه القروض على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذه المؤسسات، حيث يسيطر القطاع العقاري على نحو 30.4% من قيمة القروض الممنوحة، تلاه القطاع التجاري بنسبة 24.9%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 12.6%، وقطاع الاستهلاك بنسبة 13.4%، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 9.2%، وأخيراً قطاع الصناعة بنسبة 4.6%.

أما جغرافياً، فسيطرت محافظة نابلس على النصيب الأعلى من محفظة القروض بنسبة بلغت 14.3%، تلاها محافظة رام الله والبيرة بنسبة 11.9%، ثم محافظة غزة بنسبة بلغت 11.2%.

قطاع الصرافة

قطعت سلطة النقد شوطاً كبيراً ومهماً في الرقابة على مؤسسات الصرافة وتنظيمها، حيث أصدرت العديد من التعليمات والقرارات ذات العلاقة، خاصة وأن عمل الصرافة يشتمل على مجموعة كبيرة من الأعمال التي تحتاج إلى التنظيم والمراقبة، ومن بين هذه الأعمال؛ شراء وبيع العملات الأجنبية والمعادن الثمينة والشيكات المصرفية والسياحية؛ وقبول الحوالات داخل وخارج فلسطين وفقاً للضوابط المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية. وتساعد هذه الأعمال في تخفيف العبء عن الجهاز المصرفي بالإضافة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، وتسهيل التعامل بالعملات الأجنبية المختلفة.



وفي نهاية العام 2016 بلغ عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد 276 صرافاً، منهم 225 صرافاً في الضفة الغربية، و51 صرافاً في قطاع غزة. أما من حيث الشكل القانوني فهناك 220 صراف يزاولون المهنة بصورة شركات، و56 منهم يزاولن المهنة بصورة أفراد.

وعلى مستوى التطورات المالية، يشير تحليل مؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي إلى أن إجمالي موجودات الصرافين قد ارتفعت في نهاية العام 2016 بنحو 5.1% مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ حوالي 70.2 مليون دولار، كما ارتفع رأس المال بنسبة 4.2% ليلبلغ 64.4 مليون دولار، وكذلك سجلت حقوق الملكية ارتفاعاً بنسبة 3.7%. وقد حقق قطاع الصرافة أرباحاً صافية بلغت 877.5 ألف دولار بارتفاع نسبته 51.0% عن العام السابق.

ويتبين من خلال توزيع إجمالي موجودات الصرافين جغرافياً بحسب المحافظات خلال العام 2016، أن محافظة رام الله استحوذت على النصيب الأكبر من موجودات الصرافين بنسبة 26.1%، تلتها محافظة غزة بنسبة 23.1%، ثم الخليل بنسبة 18.5%.

بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)

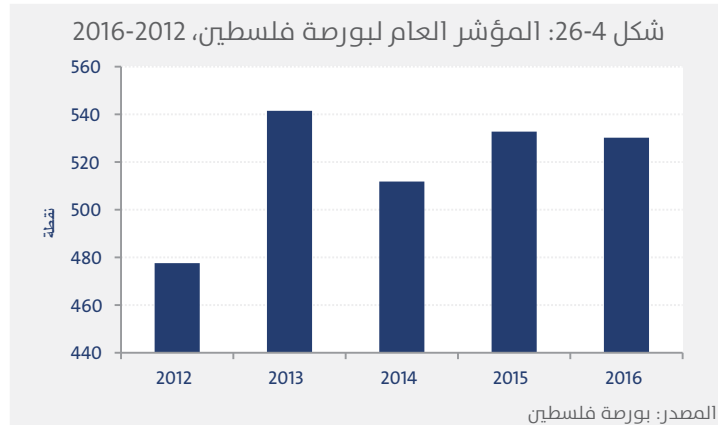
بلغ عدد الشركات المدرجة³⁶ في بورصة فلسطين نهاية العام 2016 (48) شركة بقيمة سوقية بلغت حوالي 3.4 مليار دولار، موزعة على خمسة قطاعات اقتصادية هي: البنوك والخدمات المالية؛ التأمين؛ الاستثمار؛ الصناعة؛ والخدمات. علماً بأن التداول في البورصة يتم بالأسهم العادية والسندات ويعملتي الدولار الأمريكي والدينار الأردني. ويعمل في البورصة 8 شركات أوراق مالية أعضاء (شركات وساطة مالية).

وقد حصلت بورصة فلسطين على العضوية الكاملة في اتحاد البورصات العالمية (WFE) في شهر تشرين الثاني من العام 2016، وتعتبر هذه العضوية مؤشراً هاماً للعديد من المستثمرين الدوليين والمؤسسات والصناديق الاستثمارية، حيث تعكس مدى الالتزام بالمعايير الدولية المتبعة في الأسواق المالية. كما قامت مجموعة «فايننشال تايمز للمؤشرات المالية» (FTSE Indices) في شهر أيلول من العام 2016 برفع بورصة فلسطين من لائحة المراقبة ضمن مؤشرات العالمية لتصبح ضمن قائمة الأسواق المبتدئة «Frontier Market».

[36] تم خلال العام 2016 شطب إدراج أسهم البنك التجاري الفلسطيني على إثر عملية الاندماج مع بنك فلسطين التي نفذت خلال شهر أيلول من العام 2016، ليصبح عدد الشركات المدرجة في البورصة 48 شركة: 7 شركات بنوك وخدمات مالية، و13 شركة صناعية، و7 شركات تأمين، و9 شركات استثمار، و12 شركة خدمات.

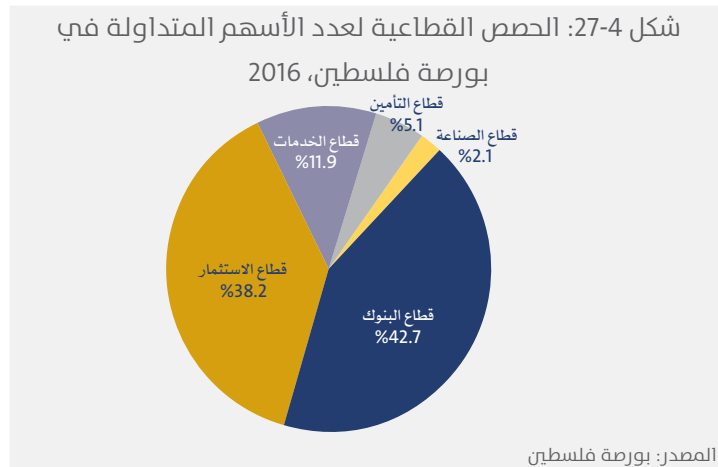
ويعتبر هذا دليل واضح على إنجازات بورصة فلسطين من النواحي التشغيلية والتنظيمية والقانونية. أما إقليمياً فلبورصة فلسطين حضور فعال في الكثير من الاتحادات الخاصة بالأسواق المالية. فهي عضو في اتحاد البورصات العربية، واتحاد البورصات الأوربية-الآسيوية (FEAS)، وملتقى بورصات الدول الإسلامية، إضافة إلى مؤسسة الإيداع لدول أفريقيا والشرق الأوسط (AMEDA)، ومؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA)، وعضو مساند في اتحاد البورصات العالمية (WFE).

أما من حيث التطورات في أداء البورصة فقد سجل المؤشر الرئيسي للبورصة الفلسطينية «مؤشر القدس» انخفاضاً طفيفاً بنحو 0.5%

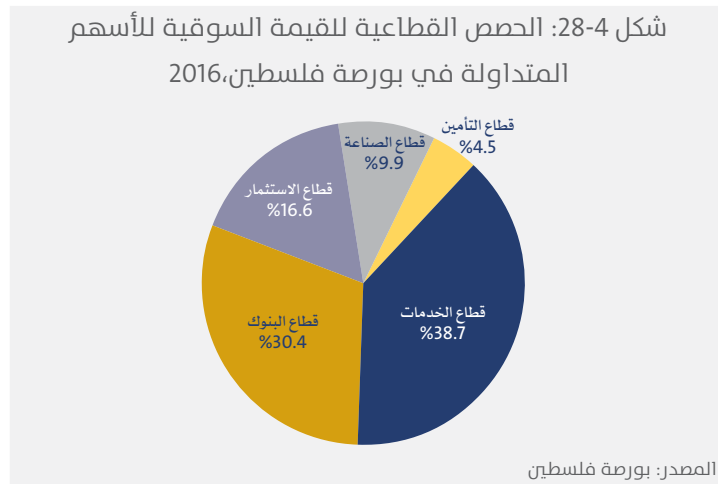


عما كان عليه في العام 2015، حيث أغلق المؤشر في نهاية العام 2016 عند 530.2 نقطة. يأتي هذا الهبوط على خلفية انخفاض مؤشر قطاع الخدمات الذي أغلق عند مستوى 45.0 نقطة منخفضاً بما نسبته 6.9% عن إغلاق العام 2015.

وتشير مؤشرات الأداء لقطاع الأوراق المالية خلال العام 2016 إلى ارتفاع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 23.9% مقارنة بالعام 2015 ليلبلغ عدد الأسهم التي تم تداولها حوالي 232,817,327 سهماً بقيمة 445,152,368 دولار أمريكي نفذت من خلال 34,010 عقداً في 245 جلسة تداول، إضافة إلى ارتفاع معدل دوران الأسهم الذي يعتبر مؤشراً لمستوى السيولة في السوق (ويقصد بالسيولة في هذه الحالة توافر أوامر الشراء والبيع في معظم أيام التداول أو من الأفضل في جميع أيام التداول) ليصل إلى حوالي 13.7% مقارنة مع 10.5% في العام 2015. كما ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات خلال نفس الفترة بحوالي 1.5% لتبلغ نحو 3.39 مليار دولار.



وعلى صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 42.7%، بقيمة تبلغ نحو 1,029 مليون دولار، أو ما نسبته 30.4% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وجاء قطاع الاستثمار في المرتبة الثانية باستحواذه على نحو 38.2% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت إلى 564.1 مليون دولار، أو ما نسبته 16.6% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 11.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 1,310.7 مليون دولار، أو ما نسبته 38.7% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. ثم قطاع التأمين الذي استحوذ على



5.1% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 150.9 مليون دولار، أو ما نسبته 4.5% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع الصناعة، الذي استحوذ على 2.1% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 335.5 مليون دولار، أو ما نسبته 9.9% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

قطاع التأمين

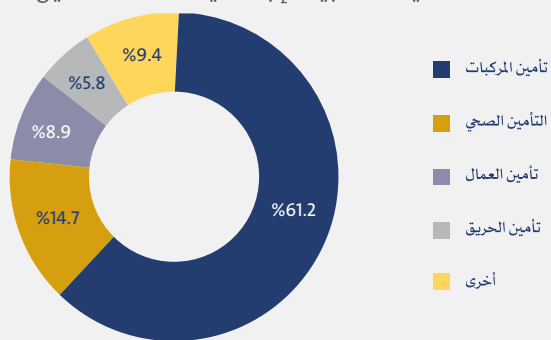
بقي عدد شركات التأمين المرخصة لممارسة أعمال التأمين داخل فلسطين نهاية العام 2016 تسع شركات، تعمل من خلال 128 فرعاً ومكتباً³⁷، موزعة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، و224 وكيلاً ومنتجاً للتأمين، و1,192 موظفاً.

شكل 4-29: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2012-2016



وشهد إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين ارتفاعاً خلال العام 2016 بنسبة 9.9% قياساً على ما كان عليه في العام 2015، ليصل إلى حوالي 387.1 مليون دولار مقارنة مع 352.4 مليون دولار في العام السابق. كما شهدت حقوق المساهمين نمواً بنسبة 10.5%، لتصل إلى 137.7 مليون دولار، حيث شهد رأس المال المدفوع والاحتياطيات الإجبارية والاختيارية نمواً خلال نفس الفترة. كما شهد صافي ربح شركات التأمين بعد الضريبة ارتفاعاً بأكثر من الضعف، ليلبلغ 16.6 مليون دولار مقارنة مع 7.2 مليون دولار في العام 2015.

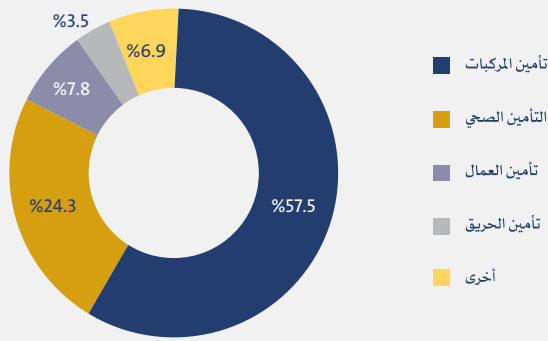
شكل 4-30: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2016



وبلغ إجمالي الأقساط التي حصلت عليها شركات التأمين من مختلف أنواع التأمين خلال العام 2016 حوالي 195.6 مليون دولار مرتفعة بنحو 18.7% مقارنة بما كانت عليه في العام 2015، وجاء هذا الارتفاع كنتيجة مباشرة إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة مع بداية العام 2016 في إلزام الشركات بالحد الأدنى للتعرفة الخاصة بتأمين المركبات، حيث ارتفعت أقساط جميع أنواع التأمين باستثناء أقساط التأمين على الحياة وأقساط التأمين الصحي التي انخفضت بنحو 6.6% و2.2% على الترتيب. يذكر في هذا السياق، أن التأمين على المركبات

[37] تم خلال العام 2016 افتتاح 12 فرعاً ومكتباً جديداً.

شكل 4-31: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2016

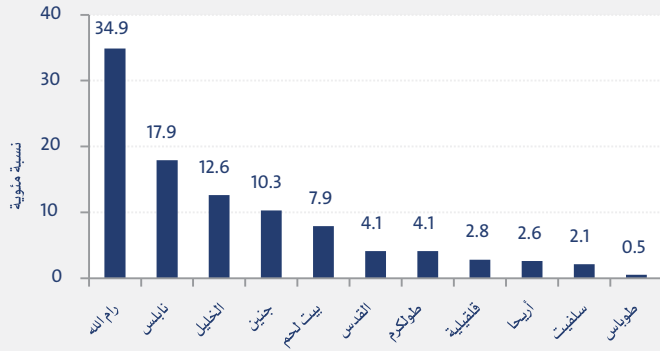


المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

كما شهد العام 2016 ارتفاعاً في قيمة التعويضات المدفوعة بمقدار 15.9 مليون دولار ونسبة 16.3% لتصل إلى 113.8 مليون دولار، توزعت بين تأمين مركبات بنسبة 57.5% من إجمالي التعويضات المدفوعة، وتأمين صحي بنسبة 24.3%، وتأمين عمال بنسبة 7.8%، وتأمين حريق بنسبة 3.5%، وبقية أنواع التأمين الأخرى بنحو 6.9% من إجمالي التعويضات المدفوعة.

التأجير التمويلي

شكل 4-32: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب العدد، 2016



المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

يتكون قطاع التأجير التمويلي من إحدى عشرة شركة³⁹ متخصصة في التأجير التمويلي، وقد حقق القطاع نمواً ملحوظاً في العام 2016، حيث ارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي بنحو 54.0%، كما ارتفع عددها بنسبة 66% مقارنة مع العام 2015، حيث بلغ إجمالي عدد عقود التأجير التمويلي في العام 2016 نحو 2001 عقد بقيمة 97 مليون دولار. وقد شهدت محافظة التأجير التمويلي تنوعاً في الأصول المؤجرة خلال العام 2016، حيث اشتملت على أصول إنتاجية ومعدات ثقيلة بنسبة 11%، إلى جانب المركبات التي احتلت 89% من إجمالي محافظة التأجير التمويلي.

أما على مستوى التوزيع الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي، فقد استحوذت محافظة رام الله على النسبة الأعلى من عقود التأجير التمويلي بنسبة 34.9%، وتلتها محافظة نابلس والخليل بنسبة 17.9% و12.6% على الترتيب.

[38] تتضمن التأمينات الأخرى تأمين المسؤولية المدنية الذي شكل 1.7% من إجمالي أقساط التأمين، والتأمين البحري شكل 0.8%، والتأمين الهندسي شكل 2.2%، وتأمين الحياة شكل 2.5%، إضافة إلى التأمينات العامة الأخرى والتي شكلت 2.2%.

[39] الشركات المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال للعام 2015 هي: الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، الشركة الفلسطينية للمركبات (هونداي)، شركة ريتز ليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي، الشركة العربية للمركبات (كيا)، شركة مينا للاستثمار (نيسان)، شركة الإجارة الفلسطينية، شركة المراد للتأجير والتأجير التمويلي، شركة ليس أند جو للتأجير التمويلي، شركة جودك للتأجير السيارات، شركة إيزي كار للتأجير التمويلي.

الرهن العقاري

لا يزال قطاع الرهن العقاري يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون قيامه بدوره على أكمل وجه. فعلى المستوى القانوني لم يشهد هذا القطاع أية تطورات ملحوظة في البيئة القانونية، حيث لا زال مشروع قانون الرهن العقاري الفلسطيني قيد الاعتماد لدى مجلس الوزراء. أما على مستوى التمويل، فلا يزال السوق الأولي لتمويل الرهن العقاري يعاني من عدم وجود شركات تمويل رهن عقاري متخصصة، إذ يقتصر التعامل في السوق الأولي على المصارف فقط، التي يعتمد بعضها على مصادره الذاتية للتمويل في عمليات الإقراض العقاري، في حين يلجأ البعض الآخر منها إلى إعادة تمويل قروضه من خلال السوق الثانوي الذي تعمل فيه شركتان هما شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري والشركة التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية.

ويذكر في هذا السياق أنه نظراً لوفرة السيولة في القطاع المصرفي وازدياد المنافسة بين المصارف من جهة، واتساع بيئة الأعمال للقطاع العقاري غير الرسمي من جهة أخرى، ظلت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، وذراعها التمويلية التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، الشركة الوحيدة العاملة في قطاع تمويل الرهن العقاري وتحديد السوق الثانوي (إعادة تمويل الرهن العقاري). كما ترتبط محدودية مصادر تمويل السوق الثانوي أيضاً بعدم إقبال شركات إعادة التمويل على إصدار سندات القرض أو السندات المدعومة بموجودات عقارية، علماً بأن السندات المدعومة بموجودات عقارية تحتاج إلى قانون خاص بها لإصدارها.

ونظراً لأهمية التخمين العقاري ودورها في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، وبالتالي الحد من المخاطر التي تتعرض لها الجهات المقرضة، فقد قامت هيئة سوق رأس مال وبالتنسيق مع المعهد المصرفي الفلسطيني، بعقد دورة تدريبية خلال العام 2016، لأغراض منح الترخيص وفقاً لتعليمات رقم (3) لسنة 2012م بشأن ترخيص المخمينين العقاريين، شارك فيها 14 شخصاً. وقد شهد العام 2016 ترخيص ستة مخمينين عقاريين جدد، ليصبح عدد المخمينين العقاريين المرخصين 51 مخمناً عقارياً، منهم ستة مخمينين في قطاع غزة.

الملاحق الإحصائية

ملاحق الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2012-2016

(نسبة مئوية)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016
العالم	3.5	3.4	3.5	3.4	3.1
الدول المتقدمة	1.2	1.3	2.0	2.1	1.7
الولايات المتحدة	2.2	1.7	2.4	2.6	1.6
منطقة اليورو	0.9-	0.3-	2.1	2.0	1.7
ألمانيا	0.7	0.6	1.6	1.5	1.8
فرنسا	0.2	0.6	0.6	1.3	1.2
إيطاليا	2.8-	1.7-	1.0	8.0	0.9
اليابان	5.1	2.0	0.3	1.2	1.0
المملكة المتحدة	1.3	1.9	3.1	2.2	1.8
كندا	1.7	2.5	2.6	0.9	1.4
إسرائيل*	2.4	4.4	3.2	2.5	4.0
الدول الصاعدة والنامية	5.4	5.1	4.7	4.2	4.1
أفريقيا-جنوب الصحراء	4.3	5.3	5.1	3.4	1.4
دول أوروبا النامية	2.4	4.9	3.9	4.7	3.0
رابطة الدول المستقلة	3.5	2.1	1.1	2.2-	3.0
دول آسيا النامية	7.0	6.9	6.8	6.7	6.4
الصين	7.9	7.8	7.3	6.9	6.7
الهند	5.5	6.5	7.2	7.9	6.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.5	2.1	2.7	2.6	3.8
مصر	2.2	3.3	2.9	4.4	4.3
الأردن	2.7	2.8	3.1	2.4	2.1
لبنان	2.8	2.5	2.0	1.0	1.0
السعودية	5.4	2.7	3.7	4.1	1.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3.0	2.9	1.2	0.1	1.0-
البرازيل	1.9	3.0	0.5	3.8-	3.6-
المكسيك	4.0	1.4	2.3	2.6	2.3
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	99,616	104,597	110,086	114,870	119,884

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة. المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2017.

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2012-2016

(نسبة مئوية)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016
العالم	4.1	3.7	3.2	2.8	2.8
الدول المتقدمة	2.0	1.4	1.4	0.3	0.8
الولايات المتحدة	2.1	1.5	1.6	0.1	1.3
منطقة اليورو	2.5	1.3	0.4	0.0	0.2
ألمانيا	2.1	1.6	0.8	0.1	0.4
فرنسا	2.2	1.0	0.6	0.1	0.3
إيطاليا	3.3	1.2	0.2	0.1	0.1-
اليابان	0.1-	0.3	2.8	0.8	0.1-
المملكة المتحدة	2.8	2.6	1.5	0.1	0.6
كندا	1.5	0.9	1.9	1.1	1.4
إسرائيل	1.7	1.5	0.5	0.6-	0.5-
الدول الصاعدة والنامية	5.8	5.5	4.7	4.7	4.4
أفريقيا-جنوب الصحراء	9.3	6.6	6.3	7.0	11.4
دول أوروبا النامية	4.6	4.6	3.5	2.7	2.9
رابطة الدول المستقلة	6.2	6.5	8.1	15.5	8.3
دول آسيا النامية	4.6	4.6	3.5	2.7	2.9
الصين	2.6	2.6	2.0	1.4	2.0
الهند	9.9	9.4	5.9	4.9	4.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	9.7	9.3	6.6	5.9	5.4
مصر	8.7	6.9	10.1	11.0	10.2
الأردن	4.5	4.8	2.9	0.9-	0.8-
لبنان	6.6	4.8	1.9	3.7-	0.8-
السعودية	2.9	3.5	2.7	2.2	3.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.6	4.6	4.9	5.5	5.6
البرازيل	5.4	6.2	6.3	9.0	8.7
المكسيك	4.1	3.8	4.0	2.7	2.8

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2017.

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2012-2016

(كنسبة من القوى العاملة)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016
الدول المتقدمة	8.0	7.9	7.3	6.7	6.2
الولايات المتحدة	8.1	7.4	6.2	5.3	4.9
منطقة اليورو	11.4	12.0	11.6	10.9	10.0
ألمانيا	5.4	5.2	5.0	4.6	4.2
فرنسا	9.8	10.3	10.3	10.4	10.0
إيطاليا	10.7	12.1	12.6	11.9	11.7
اليابان	4.3	4.0	3.6	3.4	3.1
المملكة المتحدة	8.0	7.6	6.2	5.4	4.9
كندا	7.3	7.1	6.9	6.9	7.0
إسرائيل	6.9	6.3	5.9	5.3	4.8
الدول المتقدمة الأخرى	4.7	4.6	4.7	4.5	4.4

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2017.

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2012-2016

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016
الولايات المتحدة	0.25	0.25	0.25	0.50	0.75
منطقة اليورو	0.75	0.25	0.05	0.05	0.00
المملكة المتحدة	0.50	0.50	0.50	0.50	0.25
اليابان	0.10	0.10	0.10	0.10	0.00
كندا	1.00	1.00	1.00	0.50	0.50
الصين	6.00	6.00	5.60	4.35	4.35

المصدر: www.global-rates.com.

جدول (1 - 5): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2012-2016

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2012	2013	2014	2015	2016
(أ) الإنتاج السلعي	2,145.8	2,227.1	1,939.1	1,875.3	1,952.2
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	339.1	309.9	286.4	265.7	236.6
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1,091.6	1,158.5	1,105.4	1,041.9	1,114.5
التعدين واستغلال المحاجر	25.9	48.3	41.9	36.1	28.4
الصناعات التحويلية	890.9	929.1	878.5	810.4	887.2
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	115.0	120.7	127.5	125.5	123.4
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	59.8	60.4	57.5	69.9	75.5
الإنشاءات	715.1	758.7	547.3	567.7	601.1
(ب) الإنتاج الخدمي	4,297.2	4,371.4	4,507.0	4,676.3	4,818.1
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	1,304.9	1,295.1	1319.9	1,410.2	1,383.9
النقل والتخزين	115.1	127.6	129.7	157.1	180.1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	249.0	252.6	270.3	284.7	320.7
المعلومات والاتصالات	468.3	452.7	436.9	441.8	443.3
الخدمات	1,262.1	1,315.1	1,378.8	1,394.6	1,456.0
الأنشطة العقارية والإيجارية	280.9	291.6	379.6	398.0	409.4
التعليم	509.4	512.5	541.5	533.0	576.4
الصحة والعمل الاجتماعي	237.0	241.4	250.8	249.8	262.2
أخرى*	234.8	269.6	206.9	213.8	208.0
الإدارة العامة والدفاع	897.8	928.3	971.4	987.9	1,034.1
(ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	6,443.0	6,598.5	6,446.1	6,551.6	6,770.3
(د) صافي الضرائب غير المباشرة	871.8	878.5	1,017.3	1,167.7	1,266.7
الرسوم الجمركية	373.3	389.7	431.9	485.5	543.0
القيمة المضافة على الواردات	498.5	488.8	585.4	682.2	723.7
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (2004=100)	7,314.8	7,477.0	7,463.4	7,719.3	8,037.0
صافي الدخل المحول من الخارج	476.7	591.2	694.0	824.9	688.0
صافي التحويلات الجارية	1,062.1	698.9	785.6	870.4	1,362.7
الدخل القومي المتاح الإجمالي	8,853.6	8,767.1	8,943.0	9,414.6	10,087.7
بنود تذكيرية					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,744.5	1,765.9
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)	2,187.7	2,102.7	2,086.0	2,127.6	2,216.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي (دولار)	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,863.9	2,943.5
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	11,279.4	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,397.1

*تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسليّة، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 6): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2012-2016

النشاط الاقتصادي	2012	2013	2014	2015	2016
مليون دولار					
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	10,400.3	10,160.4	10,234.9	10,908.1	11,257.4
الاستهلاك النهائي	8,822.2	8,516.4	8,819.6	9359.0	9,619.3
الخاص*	6,832.3	6,558.8	6,788.9	7,209.7	7,466.9
العام	1,989.9	1,957.6	2,030.7	2,149.3	2,152.4
الاستثمار الإجمالي	1,578.1	1,644.0	1,415.3	1,549.1	1,638.1
الخاص	1316.1	1394.1	1146.4	1211.4	1228.6
العام	262.0	249.9	268.9	337.7	409.5
صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)	3,084.9-	2,725.8-	2,765.0-	3,126.7-	3,127.2-
الصادرات	1,290.4	1,333.4	1,461.1	1,499.8	1,582.8
الواردات	4,375.3	4,059.2	4,226.1	4,626.5	4,710.0
صافي السهو والخطأ	0.6-	42.4	6.5-	62.1-	93.2-
الناتج المحلي الإجمالي (2004=100)	7,314.8	7,477.0	7,463.4	7,719.3	8,037.0
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	142.2	135.9	137.1	141.3	140.1
الاستهلاك النهائي	120.6	113.9	118.2	121.2	119.7
الخاص	93.4	87.7	91.0	93.4	92.9
العام	27.2	26.2	27.2	27.8	26.8
الاستثمار الإجمالي	21.6	22.0	19.0	20.1	20.4
الخاص	18.0	18.6	15.4	15.7	15.3
العام	3.6	3.4	3.6	4.4	5.1
صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)	42.2-	36.5-	37.0-	40.5-	38.9-
الصادرات	17.6	17.8	19.6	19.4	19.7
الواردات	59.8	54.3	56.6	59.9	58.6
صافي السهو والخطأ	0.0	0.6	0.1-	0.8-	1.2-
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 7): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2012-2016

(نقطة مئوية)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	104.58	105.42	105.81	107.82	106.20
التبغ والمشروبات الكحولية	114.53	128.69	143.88	159.59	166.00
النسيج والملابس	105.96	105.26	104.33	109.29	112.40
السكن	106.97	111.08	114.75	108.28	105.46
الأثاث والسلع المنزلية	101.26	103.00	101.90	105.37	105.54
الرعاية الصحية	104.43	106.21	115.46	116.67	117.99
النقل والمواصلات	107.08	106.29	103.25	102.22	101.41
الاتصالات	100.64	100.37	97.80	95.74	94.44
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	102.46	101.90	100.11	102.22	101.83
التعليم	107.68	115.16	115.21	120.95	124.69
المطاعم والمقاهي	110.02	114.05	119.20	121.91	125.55
سلع وخدمات أخرى	109.25	107.80	117.01	118.22	118.32
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	107.77	111.11	112.44	113.89	113.80
قطاع غزة	101.06	100.29	103.14	104.97	104.09
القدس	107.50	109.44	113.65	114.02	112.93
الرقم القياسي العام (2010 = 100)	105.74	107.56	109.42	110.99	110.75
معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية (نسبة مئوية)					
الضفة الغربية	4.08	3.10	1.20	1.29	0.08-
قطاع غزة	0.48	0.76-	2.85	1.77	0.84-
القدس	3.23	1.81	3.84	0.33	0.96-
فلسطين	2.78	1.72	1.73	1.43	0.22-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 8): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2012-2016

(نقطة مئوية)

2016	2015	2014	2013	2012	مؤشرات أساسية
عدد السكان (بالألف)*					
4,816	4,682	4,550	4,421	4,293	فلسطين
2,935	2,862	2,790	2,719	2,649	الضفة الغربية
1,881	1,820	1,760	1,702	1,644	قطاع غزة
عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالألف)					
2,930	2,836	2,741	2,649	2,557	فلسطين
1,853	1,798	1,741	1,687	1,632	الضفة الغربية
1,077	1,038	1,000	962	925	قطاع غزة
القوى العاملة (بالألف)					
1,341	1,299	1,255	1,155	1,114	فلسطين
845	828	811	759	743	الضفة الغربية
496	471	444	396	371	قطاع غزة
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
26.9	25.9	26.9	23.4	23.0	فلسطين
18.2	17.3	17.7	18.6	19.0	الضفة الغربية
41.7	41.1	43.9	32.6	31.0	قطاع غزة
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب المنطقة (بالألف)					
980	963	917	885	858	مجموع العاملين
117	113	107	99	83	العاملين في إسرائيل
873	850	810	786	775	العاملين في فلسطين
574	572	561	519	519	في الضفة الغربية
468	463	454	416	424	قطاع خاص
106	109	107	103	95	قطاع عام
289	278	249	267	256	في قطاع غزة
481	671	641	661	751	قطاع خاص
105	201	103	101	99	قطاع عام
توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية)					
7.2	8.7	10.6	10.7	11.8	الزراعة وصيد الأسماك
13.4	13.0	12.7	12.3	12.0	الصناعة (التعدينية والتحويلية)
10.1	9.1	8.9	9.9	9.8	الإنشاءات (البناء والإنشاءات)
22.4	22.1	21.4	20.7	20.5	التجارة والمطاعم والفنادق
6.8	6.4	5.8	6.7	6.5	النقل والتخزين والاتصالات
40.2	40.8	40.6	39.8	39.5	الخدمات والفروع الأخرى

2016	2015	2014	2013	2012	مؤشرات أساسية
معدل الإعالة الاقتصادية (%)					
4.9	4.9	5.0	5.0	5.0	فلسطين
4.3	4.2	4.2	4.4	4.4	الضفة الغربية
6.5	6.7	7.1	6.4	6.4	قطاع غزة
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
109.3	104.0	102.1	97.2	93.0	فلسطين
98.1	94.0	90.9	89.0	87.1	الضفة الغربية
61.7	62.0	64.0	63.1	64.4	قطاع غزة
218.1	199.1	187.6	175.6	164.1	إسرائيل والمستوطنات

* تقديرات منتصف العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 9): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2017*

2017			2016	
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	سيناريو الأساس	فعلي	
معدل التغير السنوي				
2.8-	7.5	3.4	4.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
5.0-	5.1	1.1	1.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
5.1-	7.8	3.5	6.3	القيمة المضافة للقطاع الخاص
1.2-	6.4	2.3	4.1	القيمة المضافة للقطاع العام
--	--	1.3	0.2-	التضخم
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %				
120.3	118.6	119.5	119.7	إجمالي الاستهلاك
28.2	29.3	27.9	26.8	العام
92.1	89.3	91.6	92.9	الخاص**
19.1	22.3	20.9	20.4	إجمالي الاستثمار
39.5-	40.9-	40.4-	38.9-	صافي الصادرات
18.7	22.3	20.9	19.7	إجمالي الصادرات
58.2	63.2	61.3	58.6	إجمالي المستوردات
0	0	0	0	صافي السهو والخطأ
بنود تذكيرية				
7,812.0	8,640.0	8,310.0	8,037.0	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1,678.0	1,856.0	1,785.0	1,765.9	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
29.8	25.5	26.4	26.9	معدل البطالة
--	--	3.65	3.84	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

ملاحق الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2012-2016

(مليون شيكل)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح	12,235.4	13,276.2	14,353.2	14,335.4	16,444.3
إيرادات الجباية المحلية	2,747.1	3,078.6	3,114.3	3,542.2	5,023.2
إيرادات ضريبية	1,851.9	2,157.3	2,148.7	2,354.0	2,391.2
إيرادات غير ضريبية	895.2	921.3	965.6	968.4	2,309.1
تحصيلات مخصصة				219.8	322.9
إيرادات المقاصة	6,096.2	6,089.0	7,317.9	7,953.0	8,872.5
الإرجاعات الضريبية (-)	194.5	806.5	481.3	264.5	372.2
المنح والمساعدات الخارجية	3,586.6	4,915.1	4,402.3	3,104.7	2,920.8
منح لدعم الموازنة	2,985.6	4,531.6	3,676.1	2,757.2	2,317.8
منح لدعم المشاريع التطويرية	601.0	383.5	726.2	347.5	603.0
إجمالي النفقات العامة	12,543.2	12,342.2	12,860.8	13,993.2	14,760.1
النفقات الجارية وصافي الإقراض	11,730.2	11,734.8	12,274.4	13,306.4	13,935.9
أجور ورواتب	5,995.6	6,548.1	6,766.5	6,837.0	7,332.2
نفقات غير الأجور	4,662.7	4,426.8	4,485.5	5,173.3	5,409.2
صافي الإقراض	1,071.9	759.9	1,022.4	1,169.2	1,029.3
مدفوعات مخصصة				126.9	165.2
النفقات التطويرية	813.0	607.4	586.4	686.8	824.2
الرصيد الجاري	3,081.4-	3,373.7-	2,323.5-	2,075.7-	412.3-
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	3,894.4-	3,981.1-	2,909.9-	2,762.5-	1,236.5-
الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات	307.8-	934.0	1492.4	342.2	1,684.3
التمويل	307.7	934.0-	1492.4-	342.2-	1,684.3-
صافي التمويل من المصارف المحلية	489.8	895.0-	506.7-	634.0	486.3-
مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة			1,003.8-	917.0-	1,214.9-
الرصيد المتبقي	182.1	39.0	18.1-	59.2	16.9-
متوسط سعر الصرف الفعلي	3.85	3.61	3.57	3.89	3.81

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2012-2016

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الدين المحلي	1,384.8	1,267.6	1,128.0	1,466.5	1,439.8
المصارف المحلية	1,376.6	1,253.0	1,114.6	1,453.1	1,426.2
قروض	718.7	661.3	631.0	798.9	816.9
جاري مدين	480.3	366.3	302.7	433.5	382.7
هيئة البترول*	177.6	225.4	180.9	220.7	226.6
المؤسسات العامة الأخرى	8.2	14.6	13.4	13.4	13.6
الدين الخارجي	1,097.8	1,108.6	1,088.8	1,070.7	1044
المؤسسات المالية العربية	629.0	630.1	620.9	618.4	606
صندوق الأقصى	522.5	523.9	517.4	518	512.4
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	56.8	57.9	56.9	56	56.1
البنك الإسلامي للتنمية	49.7	48.3	46.6	44.4	37.5
المؤسسات الدولية والإقليمية	338.5	342.5	347.7	337.4	329.8
البنك الدولي	290.2	283.6	276.7	269.5	266.1
بنك الاستثمار الأوروبي	25.8	36.1	48.1	45.1	41.1
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.1	3.0	2.7	2.5	2.3
الأوبك	19.4	19.8	20.2	20.3	20.3
القروض الثنائية	130.3	136.0	120.2	114.9	108.2
إجمالي الدين العام الحكومي	2,482.6	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية. المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 3): المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2012-2016

(مليون شيكل)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الأجور والرواتب	816.4	379.7	569.8	602.7	505.3
نفقات غير الأجور	1,046.3	1,220.8	1,711.9	1,591.6	1,861.3
المشاريع التطويرية	124.2	66.0	351.2	206.3	462.5
الرديات الضريبية	239.4	26.9	146.5	334.8	16.9-
مدفوعات مخصصة	-	-	-	92.9	157.9
المجموع	2,226.3	1,693.4	2,779.4	2,828.3	2,970.1
متأخرات مدفوعة خلال نفس العام	-	-	-	-	919.4
دفعات متأخرات السلع والخدمات عن سنوات سابقة	-	-	1,003.8	917.0	1,214.9
صافي المتأخرات	2,226.3	1,693.4	1,775.6	1,911.3	835.8

المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي.

ملاحق الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2012-2016

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الحساب الجاري (صافي)	1,820.8-	2,383.4-	2,149.0-	2,066.0-	1,348.0-
السلع (صافي)	4,135.6-	4,682.7-	4,830.2-	4,300.5-	4,282.1-
الصادرات (فوب)	1,135.3	1,133.7	1,383.6	1,756.7	1,827.4
الواردات (فوب)	5,270.9	5,816.4	6,213.8	6,057.2	6,109.5
الخدمات (صافي)	293.1-	49.5-	206.5-	899.1-	888.4-
الصادرات	735.8	938.1	788.6	581.4	604.8
الواردات	1,028.9	987.6	995.1	1,480.5	1,493.2
الدخل (صافي)	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.2	1,578.6
المقبوضات	941.3	1,263.8	1,618.4	1,803.0	1,716.7
تعويضات العاملين	822.9	1,140.5	1,449.4	1,663.9	1,579.9
منها: من إسرائيل	762.8	1,079.8	1,435.3	1,650.7	1,527.7
دخل الاستثمار	118.4	123.3	169.0	139.1	136.8
المدفوعات	83.9	103.5	136.0	90.8	138.1
التحويلات الجارية (صافي)	1,750.5	1,188.5	1,405.3	1,421.4	2,243.9
التدفقات إلى فلسطين	2,331.5	1,862.9	2,013.2	1,875.4	2,702.6
للقطاع الحكومي	643.3	735.4	614.6	487.3	564.6
للقطاع الخاص	1,688.2	1,127.5	1,398.6	1,388.1	2,138.0
التدفقات من فلسطين	581.0	674.4	607.9	454.0	458.7
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	1,522.3	2,144.8	1,765.4	2,451.1	1,113.9
الحساب الرأسمالي (صافي)	588.2	551.4	690.9	491.0	430.8
التحويلات الرأسمالية (صافي)	588.2	551.4	690.9	509.8	430.8
التدفقات إلى فلسطين	588.2	551.4	690.9	509.8	430.8
للقطاع الحكومي	340.2	281.0	447.5	260.6	148.6
للقطاع الخاص	248.0	270.4	243.4	249.2	282.2
التدفقات من فلسطين	0	0	0	0	0
حيازة الأصول غير المنتجة (صافي)	0	0	0	18.8-	0
الحساب المالي (صافي)	934.1	1,593.4	1,074.5	1,960.1	683.1
الاستثمار المباشر (صافي)	29.3	224.0	27.9-	29.6	155.2
استثمارات الحافطة (صافي)	16.4-	186.8	179.1-	124.7	286.5-
استثمارات أخرى (صافي)	1,087.2	1,203.8	1,268.7	1,714.3	546.3
التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية)	166.0-	21.2-	12.8	91.5	268.1
(= انخفاض / - ارتفاع)					
التمويل الاستثنائي	28.0	5.6	7.7	8.1	2.6
صافي السهو والخطأ	298.5	238.6	383.6	393.2-	231.5
الميزان الكلي	138.0	15.7	20.4-	99.6-	270.7-
التمويل	138.0-	15.7-	20.4	99.6	270.7
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.1-	19.1-	16.9-	16.3-	10.1-

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2012-2016

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
صافي وضع الاستثمار الدولي	667.0	1,161.0	1,235.0	1,034.0	1,289.0
إجمالي الأصول الخارجية	5,262.0	6,101.0	5,951.0	6,030.0	6,138.0
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	232.0	315.0	167.0	445.0	445.0
استثمارات الحافطة في الخارج	1,030.0	1,145.0	1,183.0	1,088.0	1,110.0
الاستثمارات الأخرى في الخارج	3,336.0	3,956.0	3,929.0	3,916.0	4,270.0
ومنها: العملة والودائع	3,234.0	3,862.0	3,759.0	3,768.0	3,921.0
الأصول الاحتياطية	664.0	685.0	672.0	581.0	313.0
إجمالي الالتزامات الأجنبية	4,595.0	4,940.0	4,716.0	4,996.0	4,849.0
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,336.0	2,450.0	2,453.0	2,511.0	2,588.0
استثمارات الحافطة في فلسطين	676.0	791.0	710.0	821.0	658.0
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	1,583.0	1,699.0	1,553.0	1,664.0	1,603.0
ومنها: القروض	1,140.0	1,152.0	1,147.0	1,133.0	1,140.0
العملة والودائع	443.0	547.0	404.0	530.0	496.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

ملاحق الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة، ومنها:	10	10	10	9	8
المصارف الأردنية	8	8	8	7	7
المصارف المصرية	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	0
الإجمالي	17	17	17	16	15
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	121	125	142	155	187
المصارف الوافدة، ومنها:	111	112	116	119	122
المصارف الأردنية	104	105	109	112	116
المصارف المصرية	6	6	6	6	6
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	0
الإجمالي	232	237	258	274	309

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والاشتمال المالي في فلسطين، 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الفروع والمكتب	232	237	258	274	309
عدد حسابات المودعين	2,715,338	2,748,387	2,766,635	2,940,575	3,072,923
إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار)	7,484.1	8,303.7	8,935.3	9,654.6	10,604.7
أفراد	5,457.5	6,057.9	6,468.9	6,805.9	7,341.0
مؤسسات وشركات	1,406.4	1,568.0	1,681.2	2,192.8	2,590.1
القطاع العام	620.2	677.8	785.2	655.8	673.5
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	4,199.1	4,480.1	4,895.1	5,824.7	6,871.9
أفراد*	1,707.7	1,824.5	2,052.0	2,539.5	2,731.6
مؤسسات وشركات**	1,084.5	1,282.3	1,603.3	1,829.1	2,721.5
القطاع العام	1,407.4	1,374.2	1,239.8	1,456.1	1,418.8
عدد أجهزة الصراف الآلي	435	488	549	592	622
عدد نقاط البيع	3,926	4,646	5,579	5,987	6,253
عدد بطاقات (Credit Cards)	56,835	62,931	70,029	82,830	118,076
عدد بطاقات (Debit Cards)	410,536	408,636	419,676	466,789	547,019
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	122,379	132,758	163,074	189,414	165,763

* تشمل أيضاً بطاقات الائتمان وغير المقيمين.

** تشمل أيضاً المؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2012-2016*

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	992.1	996.0	1,048.0	1,161.9	1,284.5
الاحتياطيات الإلزامية	753.4	788.5	890.5	1,006.8	1,083.0
حسابات أخرى	238.7	207.5	157.6	155.1	201.5
مخصصات	18.0	20.3	21.0	22.5	23.0
رأس المال والاحتياطيات	92.1	94.1	100.7	103.8	109.6
رأس المال المدفوع	61.4	63.3	70.0	73.0	78.9
الاحتياطيات	30.7	30.8	30.7	30.7	30.7
مطلوبات أخرى	10.6	11.9	11.7	10.4	11.6
المطلوبات = الموجودات	1,113.7	1,188.0	1,181.4	1,298.7	1,428.7
الموجودات المحلية	165.3	183.1	132.0	295.5	642.4
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	165.3	183.1	132.0	295.5	642.4
ودائع جارية	8.9	8.0	24.6	15.6	62.3
ودائع لأجل	156.4	175.1	107.4	279.9	580.1
الموجودات الأجنبية	918.0	968.4	1,008.3	956.3	730.3
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	662.4	758.5	735.2	741.7	462.4
ودائع جارية وتحت الطلب	69.5	94.0	68.9	47.5	38.3
ودائع لأجل	592.9	664.5	666.3	694.2	424.1
استثمارات خارجية	255.6	209.9	273.1	214.6	267.9
الموجودات الثابتة	10.2	12.7	17.9	24.7	32.8
سلف وقروض حكومية	3.4	3.3	3.2	3.1	3.0
موجودات أخرى	16.8	20.6	20.0	19.1	20.2

* تشمل مشاريع تطويرية تحت التنفيذ.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2012-2016

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	17.5	17.9	22.7	18.9	22.8
صافي الفوائد وعوائد الاستثمار	13.6	13.1	15.9	10.9	14.5
إيرادات أخرى	3.9	4.8	6.8	8.0	8.2
النفقات	14.5	16.0	16.1	15.9	16.9
نفقات الموظفين	10.1	11.0	11.0	10.7	10.9
نفقات إدارية	2.5	2.9	3.0	3.1	3.7
نفقات الإهلاك	0.6	1.5	1.5	1.4	1.2
نفقات مكتب المتابعة المالية	0.5	0.6	0.6	0.6	0.95
زيادة الإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي	3.0	1.9	6.6	3.0	5.9
تعديلات سنوات سابقة	-1.0	0.0	0.1	0.0	0.1
صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات	2.9	1.9	6.7	3.0	6.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2012-2016*

الدوائر والمكاتب	2016		2015		2014		2013		2012	
	عُزّة	رام الله	عُزّة	رام الله	عُزّة	رام الله	عُزّة	رام الله	عُزّة	رام الله
مكتب المحافظ	17	4	13	18	4	14	21	2	19	20
مكتب الأمن والسلامة العامة	24	12	12	23	11	12	23	10	13	26
وحدة المتابعة المالية	0	0	0	12	0	10	0	10	11	0
المكاتب المستقلة	15	4	11	13	4	9	11	4	8	11
مكتب التطلعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب أطلاقيات العمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاستشارات القانونية	4	2	2	4	2	2	4	2	2	3
مكتب التدقيق الداخلي	7	2	5	5	2	3	7	2	5	8
مكتب إدارة المخاطر	4	0	4	4	0	4	-	-	-	-
الدوائر الأساسية	140	30	110	144	30	114	149	30	119	151
مجموعة السفرات النقدية	30	5	25	32	5	27	33	5	28	34
دائرة الأبحاث والسياسة النقدية	19	3	16	18	3	15	19	3	16	19
دائرة العمليات النقدية	11	2	9	14	2	12	14	2	12	15
مجموعة الاستقرار المالي	110	25	85	112	25	87	116	25	91	117
دائرة الرقابة والتفتيش	71	15	56	73	15	58	77	15	62	78
دائرة نظم المدفوعات	15	4	11	16	4	12	16	4	12	17
دائرة انضباط السوق	24	6	18	23	6	17	23	6	17	22
الدوائر المساندة	128	41	87	127	42	85	131	43	88	129
دائرة العلاقات العامة والاتصال	10	3	7	9	3	6	9	3	6	11
دائرة الخدمات العامة	54	21	33	57	23	34	58	24	34	57
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	27	5	22	26	5	21	28	5	23	27
دائرة الموارد البشرية	16	4	12	14	3	11	14	3	11	11
الدائرة المالية	21	8	13	21	8	13	22	8	14	23
المجموع	324	91	233	337	91	246	345	89	256	345

* لا يشمل المستشارين والموظفين بعقود المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2012-2016

الدوائر والمكاتب	2012	2013	2014	2015	2016
مكتب المحافظ	14	7	11	6	6
مكتب الأمن والسلامة	6	4	5	2	2
المكاتب المستقلة	22	7	11	13	7
مكتب الاستشارات القانونية	4	2	2	3	3
مكتب التدقيق الداخلي	8	5	3	6	4
مكتب إدارة المخاطر					4
الدوائر الأساسية	140	195	81	136	72
مجموعة الاستقرار النقدي	55	41	29	37	24
دائرة الأبحاث والسياسة النقدية	26	20	19	22	17
دائرة العمليات النقدية	29	21	10	15	7
مجموعة الاستقرار المالي	85	154	52	99	48
دائرة الرقابة والتفتيش	47	134	34	59	31
دائرة نظم المدفوعات	10	8	5	13	5
دائرة انضباط السوق	28	12	13	27	12
الدوائر المساندة	76	50	30	44	34
دائرة العلاقات العامة والاتصال	11	12	4	9	6
دائرة الخدمات العامة	14	9	6	3	5
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	18	16	10	16	9
دائرة الموارد البشرية	14	5	5	10	8
الدائرة المالية	19	8	5	6	6
المجموع	258	263	138	201	125

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثاني: تطورات المصارف في فلسطين

جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2012-2016

(دولار أمريكي)

2016	2015	2014	2013	2012	بيان الميزانية
4,751.2	4,781.3	5,023.9	4,890.9	4,231.3	صافي الموجودات الأجنبية
5302.4	5,323.2	5,443.9	5,445.5	4,680.3	المستحقات على غير المقيمين
551.2	541.9	420.0	554.6	449.0	المطالبات لغير المقيمين
6581.1	5,534.1	4,461.4	4,053.4	3,889.4	صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)
940.0	969.9	629.4	778.4	932.6	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
1465.4	1,458.1	1,242.3	1,376.0	1,406.3	المستحقات على الحكومة المركزية
525.4	488.2	612.9	597.6	473.7	المطالبات على الحكومة المركزية
5,645.0	4,564.2	3,832.0	3,275.0	2,956.9	المستحقات على القطاعات الأخرى
8.0	7.9	8.5	10.7	16.6	الشركات المالية الأخرى
1.4	1.1	0.7	1.3	4.5	السلطات المحلية
4.4	0.0	0.0	3.1	0.0	الشركات غير المالية
5,631.2	4,555.2	3,822.8	3,259.9	2,935.8	المستحقات على القطاع الخاص
1,771.8	1,447.9	1,449.8	1,447.1	1,350.1	صافي البنود غير المصنفة الأخرى

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2012-2016

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الأصول	10,044.5	11,190.7	11,815.4	12,599.9	14,196.4
النقدية والمعادن الثمينة	731.1	956.0	658.5	1,083.2	991.2
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,673.1	4,130.2	4,391.1	3,870.7	4,278.9
لدى سلطة النقد	998.9	996.6	1,041.5	1,134.1	1,305.7
لدى المصارف في فلسطين	370.5	452.5	509.8	365.6	340.2
لدى المصارف خارج فلسطين	2,303.7	2,681.1	2,839.8	2,371.0	2,633.0
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	745.3	856.9	985.6	953.3	1,007.1
التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,199.1	4,480.1	4,895.1	5,824.8	6,871.9
القبولات المصرفية	5.3	7.6	6.0	4.1	4.8
الاستثمارات	148.7	155.1	145.0	164.3	205.2
الأصول الثابتة	346.6	362.1	404.4	438.9	490.5
الأصول الأخرى	195.3	242.7	329.7	260.6	346.8
إجمالي الخصوم	10,044.5	11,190.7	11,815.4	12,599.9	14,196.4
أرصدة سلطة النقد والمصارف	723.0	900.1	728.2	852.6	1,139.7
أرصدة سلطة النقد	173.1	189.5	134.6	299.2	644.5
أرصدة المصارف في فلسطين	349.2	445.3	500.0	368.0	335.3
أرصدة المصارف خارج فلسطين	200.7	265.3	93.6	185.4	159.9
إجمالي ودائع الجمهور	7,484.2	8,303.7	8,934.5	9,654.2	10,604.7
القبولات المنفذة والقائمة	10.0	13.8	11.3	13.8	30.9
صافي حقوق الملكية، ومنها:	1,256.5	1,359.9	1,464.0	1,463.9	1,682.4
رأس المال المدفوع	894.8	928.1	976.0	961.3	1,071.8
فائض (فضلة) رأس المال	12.7	12.0	12.0	9.9	27.4
الاحتياطي القانوني	108.4	123.2	138.0	151.7	165.8
الاحتياطيات المعلنة	57.1	70.0	83.9	97.5	112.6
الأرباح غير الموزعة	4.4	4.0	4.7	4.2	14.3
أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة	6.1-	3.0	2.6-	5.1	1.2-
احتياطيات إعادة التقييم	5.6	4.1	4.2	4.4	8.4
الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية	75.3	94.2	83.7	95.5	109.4
الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المساندة المؤهلة	0.0	0.0	7.2	7.2	50.0
خسائر وأرباح السنة الجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرباح والخسائر قيد الموافقة	104.3	121.3	156.9	127.1	123.9
مخصص الضرائب	111.5	114.1	61.1	43.5	60.7
مخصصات أخرى*	322.9	345.9	368.7	403.4	437.5
المطلوبات الأخرى	136.4	153.2	247.6	168.5	240.5

* بما في ذلك أيضاً مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص هبوط الاستثمارات، والاستهلاك والإطفاء.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في فلسطين، 2012-2016

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الفوائد المقبوضة	349.1	402.7	423.1	438.4	484.2
الفوائد المدفوعة	42.5	56.7	63.2	64.1	78.0
صافي الدخل من الفوائد	306.6	346.0	359.9	374.3	406.2
صافي العمولات	73.1	80.3	86.1	90.2	96.4
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	8.2	5.1	6.5	6.2	11.0
صافي عمليات تبديل وتقييم العملات	24.6	24.6	25.4	30.6	33.5
صافي العمليات من البنود خارج الميزانية	0.6	0.2	1.9	2.3	0.0
صافي النفقات والدخول التشغيلية الأخرى	6.7	5.6	13.0	6.8	8.1
صافي الدخل من غير الفوائد	113.2	115.8	132.8	136.1	148.9
صافي الدخل من كافة العمليات	419.8	461.8	492.7	510.4	555.1
النفقات التشغيلية	231.1	251.5	294.5	320.2	345.4
صافي المخصصات	20.2	9.1	2.1	14.9	15.3
صافي الأرباح والخسائر غير العادية (طارئة)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي النفقات	251.3	260.6	296.6	335.1	360.7
صافي الدخل قبل الضرائب	168.5	201.2	196.1	175.3	194.4
الضرائب	44.3	58.3	50.4	43.1	46.5
صافي الدخل بعد الضرائب	124.2	142.9	145.7	132.2	148.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2012-2016

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	620.2	676.9	785.2	655.8	673.5
السلطة الوطنية الفلسطينية	473.3	531.3	612.3	487.6	525.2
قطاع خاص، ومنه:	6,864.0	7,626.8	8,149.3	8,998.4	9,931.2
المقيم	6,621.4	7,345.4	7,840.6	8,653.8	9,594.7
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	6,696.8	7,447.1	7,940.4	8,615.6	9,503.4
قطاع غزة	787.4	856.6	994.1	1,038.6	1,101.3
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	2,984.4	3,339.1	3,505.7	3,776.0	4,207.5
ودائع توفير	2,266.7	2,582.9	2,837.3	3,141.9	3,466.2
ودائع لأجل	2,233.1	2,381.7	2,591.5	2,736.3	2,931.0
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	3,063.2	3,460.6	3,550.4	3,578.6	3,506.3
دينار أردني	1,740.4	2,106.0	2,299.4	2,477.2	2,643.7
شيكل إسرائيلي	2,323.5	2,409.9	2,750.5	3,229.6	3,956.0
عملات أخرى	357.1	327.2	334.2	368.8	498.7
المجموع	7,484.2	8,303.7	8,934.5	9,654.2	10,604.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2012

(مليون دولار)

البيان	2016	2015	2014	2013	2012
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	1,418.8	1,452.6	1,239.8	1,373.2	1,407.4
السلطة الوطنية الفلسطينية	1,416.4	1,451.5	1,239.1	1,372.2	1,402.9
القطاع الخاص، ومنه:	5,453.1	4,372.2	3,655.3	3,106.9	2,791.7
المقيم	5,387.7	4,352.9	3,631.2	3,070.3	2,746.5
حسب نوع التسهيلات					
القروض	5,632.5	4,639.9	3,853.8	3,207.6	2,950.2
الجاري مدين	1,199.6	1,155.4	1,021.0	1,258.5	1,238.0
التمويل التأجيري	39.8	29.5	20.3	14.0	10.9
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	5,954.4	5,135.6	4,320.1	3,986.2	3,768.8
قطاع غزة	907.5	689.2	575.0	493.9	430.3
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2,460.9	2,929.4	2,838.6	2,464.0	2,255.1
دينار أردني	972.0	863.2	582.7	471.1	549.6
شيكل إسرائيلي	2,375.1	1,984.7	1,443.6	1,510.7	1,367.6
عملات أخرى	63.9	47.5	30.2	34.3	26.8
المجموع	6,871.9	5,824.8	4,895.1	4,480.1	4,199.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2012

(مليون دولار)

البيان	2016	2015	2014	2013	2012
مخصص القروض	64.4	55.7	47.8	51.7	48.3
مخصص الجاري مدين	35.7	28.3	28.8	23.7	28.7
مخصص التمويل التأجيري	0.0	0.0	0.0	0.6	0.6
إجمالي المخصصات	100.1	84.0	76.6	76.0	77.6
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,771.8	5,740.8	4,818.5	4,404.1	4,121.5
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,871.9	5,824.8	4,895.1	4,480.1	4,199.1
الفوائد المعلقة	24.8	22.2	21.1	19.3	16.1
التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)	149.7	124.8	124.8	129.1	129.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2012-2016

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
العقارات والإنشاءات والأراضي	631.2	707.5	831.2	1,081.0	1,369.6
قطاع الصناعة والتعدين	173.8	222.2	257.2	264.3	299.3
قطاع التجارة العامة	503.2	612.3	744.6	941.9	1,103.3
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية	35.1	38.3	46.5	73.3	125.4
خدمات مالية وخدمات عامة	267.4	242.0	374.4	402.0	605.6
تمويل السلع الاستهلاكية	783.0	885.4	921.7	1,074.9	1,366.3
تمويل شراء السيارات	113.8	130.5	165.1	200.7	229.3
أخرى	284.1	268.7	314.6	334.0	354.3
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص	2,791.6	3,106.9	3,655.3	4,372.1	5,453.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2012-2016

(نسبة مئوية)

الفترة	فائدة الإقراض			فائدة الإيداع		
	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي
2012	6.48	6.22	9.20	1.70	0.46	1.23
2013	7.48	6.44	9.35	2.08	0.62	1.32
2014	7.20	6.05	9.09	2.15	0.83	1.46
2015	6.94	6.95	7.80	2.20	0.94	1.57
2016	6.34	5.87	6.94	2.28	1.02	1.50

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2012-2016

(מליון דולר)

الاست	حوالات بكية		حوالات شخصية		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية المفتح الوطني		حوالات تسوية البورصة		عمليات أخرى		إجمالي الحوالات		حوالات إلى خارج النظام		
	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
2012	7,34	13,093.0	145,844	5,511.5	7,687	3,055.2					1,447	124.8	162,712	21,784.5	2,908	6,388.4	
2013	8,223	14,823.0	142,926	6,344.9	7,758	3,356.3				1,128	72.3	1,506	131.2	161,541	24,727.7	2,629	7,383.4
2014	7,951	16,179.0	154,075	6,761.9	7,897	3,222.7				1,455	84.2	1,564	135.0	172,942	26,382.9	2,311	7,526.6
2015	7,271	23,440.0	172,677	7,648.5	7,681	2,780.2	810	0.4		1,464	56.1	1,568	146.0	191,471	34,072.1	2,272	7,450.1
2016	8,226	28,334.5	171,499	7,431.0	7,025	2,754.8	4,410	51.4		1,581	118.2	1,652	136.0	194,393	38,825.8	2,177	7,367.3

qäilḥawla qäil äḥlā; jama

المجموع		اليورو الأوروبي		الشيكل الإسرائيلي		الدولار الأردني		الدولار الأمريكي		السنة
القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	
حركة الشيكات المقدمة للتفاضل										
9,629.64	4,287,605	76.50	4,791	7,038.57	3,987,948	596.21	106,938	1,918.36	187,928	2012
10,566.98	4,346,427	238.97	4,388	7,722.44	4,042,570	460.65	105,136	2,144.92	194,333	2013
11,117.80	4,637,772	184.66	4,946	8,180.18	4,312,778	568.29	118,425	2,184.67	201,623	2014
11,131.40	5,096,396	82.54	5,225	8,229.27	4,758,872	610.04	119,776	2,199.55	212,523	2015
12,691.53	5,644,735	61.18	4,664	9,325.36	5,269,893	718.58	131,746	2,586.41	238,432	2016
حركة الشيكات المعادة										
677.14	519,074	1.06	179	570.05	478,561	33.59	16,062	72.44	24,272	2012
659.17	487,344	0.58	129	561.24	448,749	24.05	14,688	73.30	23,778	2013
664.78	467,436	1.23	131	556.06	429,481	25.64	14,456	81.85	23,368	2014
670.31	538,045	1.42	121	563.94	502,622	31.34	13,824	73.61	21,478	2015
831.54	608,601	0.44	123	699.82	568,403	35.53	14,688	95.75	25,387	2016

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصصة، 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
عدد المؤسسات	5	6	6
عدد الفروع والمكاتب	58	64	82
عدد القروض	45,152	51,952	68,912
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	97.0	136.7	199.4
في الضفة الغربية	59.7	100.2	137.1
في قطاع غزة	37.3	36.5	62.3
توزيع القروض القطاعي (%)			
الزراعة	14.0	14.9	12.6
الصناعة والتعدين	10.9	5.0	4.9
العقارات	30.1	27.9	30.4
التجارة	22.0	24.1	24.9
المرافق العامة والخدمات	9.5	9.9	9.2
السياحة	0.6	5.1	4.6
الاستهلاك	12.9	13.1	13.4
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد الفلسطينية، 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الضفة الغربية	234	232	237	238	225
قطاع غزة	42	38	43	54	51
الإجمالي	276	270	280	292	276

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحللات الصرافة في فلسطين، 2012-2016

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الموجودات	49.4	49.6	52.9	66.8	70.2
إجمالي حقوق الملكية	48.2	46.6	46.1	62.6	64.9
رأس المال	42.7	44.5	46.4	61.8	64.4
الأصول المتداولة	46.8	47.1	49.9	62.7	66.3
الأصول الثابتة	2.7	2.5	2.8	4.1	3.8
إجمالي المصاريف	5.2	5.4	5.0	6.0	6.5
الأرباح	1.8	0.4	0.8-	0.6	0.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 20): حركة التداول القطاعية في بورصة فلسطين، 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
عدد جلسات التداول (جلسة)	249	241	245	246	245
قطاع البنوك والخدمات المالية					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	9	9	8	8	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	54,449,352	55,218,127	66,612,640	93,557,905	99,518,768
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	85,474,771	89,706,366	111,626,482	170,163,789	184,960,320
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	11,674	11,978	8,099	10,852	9,482
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	721,684,139	857,285,505	840,468,008	1,010,362,972	1,028,988,015
قطاع التأمين					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	7	7	7	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	8,414,778	15,355,249	6,387,299	6,329,064	11,871,187
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	8,115,012	10,671,780	4,273,400	3,084,350	29,288,370
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	1,811	1,445	1,193	739	618
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	105,291,000	101,059,750	105,346,000	110,496,000	150,912,500
قطاع الاستثمار					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	8	8	9	9	9
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	41,465,990	99,390,243	73,144,267	50,418,739	88,912,257
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	41,887,995	113,435,799	109,532,601	56,384,917	114,562,485
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	10,864	12,726	16,552	8,184	10,505
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	371,606,871	496,241,132	545,274,304	512,422,052	564,056,509
قطاع الصناعة					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	11	12	12	13	13
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	6,740,195	7,057,567	4,820,022	4,079,238	4,807,320
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	13,507,153	15,007,175	9,139,003	9,509,195	12,133,927
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	3,232	4,261	2,773	1,845	2,135
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	219,022,649	276,351,278	273,684,639	298,390,147	335,468,324
قطاع الخدمات					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	13	13	12	12	12
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	36,233,893	25,944,753	30,580,926	20,844,517	27,707,795
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	124,455,510	111,953,149	119,345,638	81,245,961	104,207,267
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	13,861	14,015	12,640	9,394	11,270
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	1,441,535,716	1,516,540,720	1,422,586,673	1,407,525,208	1,310,696,987
القيم الإجمالية					
عدد الشركات الكلي	48	49	48	49	48
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	147,304,208	202,965,939	181,545,154	175,229,463	232,817,327
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	273,440,441	340,774,269	353,917,124	320,388,213	445,152,369
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	41,442	44,425	41,257	31,014	34,010
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	2,859,140,375	3,247,478,385	3,187,359,624	3,339,196,379	3,390,122,335
مؤشر القدس العام	477.6	541.5	511.8	532.7	530.2

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2012-2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الشركات	10	10	10	9	9
عدد الفروع	111	114	111	116	128
عدد الموظفين	1,035	1,075	1,175	1,156	1,192
عدد الوكلاء	229	225	215	206	224
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	144.5	158.7	171.0	164.8	195.6
التعويضات المدفوعة (مليون دولار)	88.4	88.7	108.1	97.9	113.8
إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)	340.0	367.0	383.0	352.4	387.1
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	67.2	67.9	69.7	58.7	59.5
حقوق الملكية (مليون دولار)	108.8	119.8	136.7	124.6	137.7

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).

